توظيف قدرات وإمكانات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية

دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط

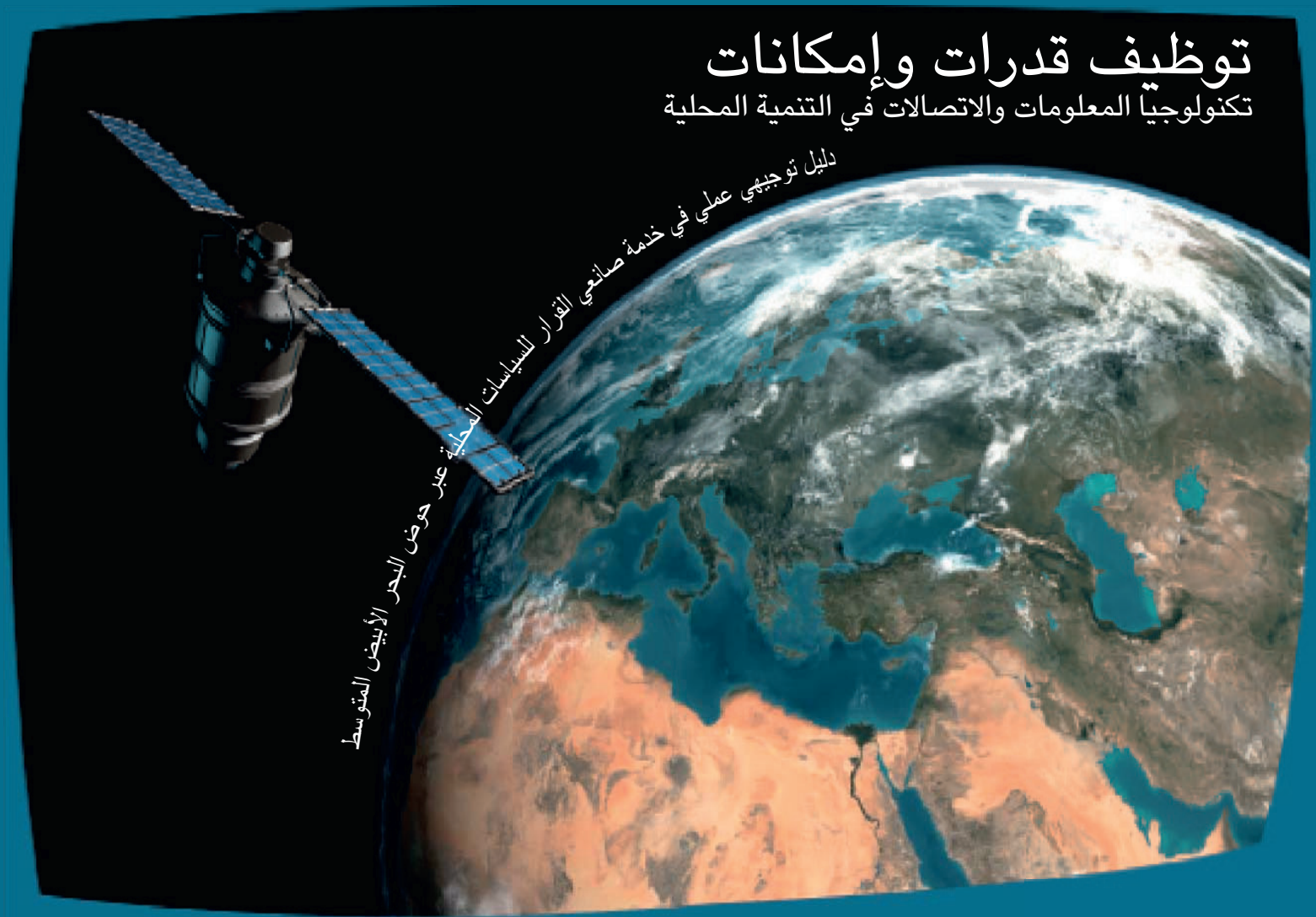

نـشــرة مشتركة بين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومركز التكامل المتوسطي

توظيف قدرات وإمكانات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية

دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط

توظيف قدرات وإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المحلية:

دليل توجيهي عملي في خدمة صانعي القرار للسياسات المحلية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط

حقوق الطبع محفوظة 2012 ©

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب التمثيلية بجنيف ـ قصر الأمم

Geneva Representation Office

Palais des Nations

CH–1211 Geneva 10, Switzerland

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بنسخ أي جزء من هذه النشرة أو حفظها في نظام الكتروني للاستخراج، أو نقلها، في أي صورة أو بأية طريقة إلكترونية أو آلية بما فيها النسخ التصويري أو التسجيل أو أية طريقة أخرى دون موافقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

إن تسمية الأماكن الجغرافية، و كذلك المعلومات و أشكالها المطروحة، في هذه النشرة، لا تنطوي عن أي موقف للناشر أو المنظمات المشاركة، فيما يتعلق بالوضع القانوني، لهذا البلد أو ذاك، لمنطقة أو إقليم، أو سلطاته، و لا فيما يخص تخطيط الحدود

المحتـــــــــــوى

شكـــر 1

تمهيـــد 3

مقدمة مشتركة 5

1 – نـظـرة عامـة

الأهداف 9

الجمهـــور المستهدف 10

2 – مبادرة آرت-إيـزيـمـيـد : (ART-ISI@MED)

- في البداية 13
- الأهداف الإستراتيجية 15
- مجالات خدمة مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد 15
- ورشة العمل الإستراتيجي لمبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد عام 2010 16

3 – تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، أساس للتنمية

- السياق الـتـاريـخـــي : من مجتمع المعلومات إلى اقتصاد المعرفة 21
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والأهـداف الإنـمـائـيـة للألفية (MDGs و ICT4D) ... 25
- الدروس المستفادة من جهود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سبيل التنمية 27
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النمو الاقتصادي الإقليمي والتقدم الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 28
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الـحـكـامة الرشيدة والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 30
- تسريع وتيرة التنمية باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 31

4 – نظام التعاون اللامركزي في أجـنـدة التنمـيـة الـدولـيـة

- اللامركزية: ماهي، لـمـاذا، وكيف؟ 37
- اللامركزية والديمقراطية المحلية والحكامة المحلية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 38

كيف يمكن لمبادرة آرت الشاملة أن تـقـدم قـيمة مضـافـــة لبرامج التنمية ؟ 41

- من التعاون اللامركزي إلى التعاون الثلاثي : التجربة الجديدة بين بلدان الجنوب 43

5 – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الإقليمية

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي 53

لماذا أصبحت مالقة القبلة الجديدة لتكنولوجيا المعلومات؟ 54

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية 56

الرابط بين شمبانيا والتعاون الإنمائي 59

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استقـلالـيـة المجتمـعـات 62

6 – أفضل ممارسات برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية : دراسة حالات وتحديات

- المشـــروع التجـــريـبي رقم 1 لمبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد – لبنان 67
- المشـــاريـع التجريبيـــة رقم 2 ورقم 3 لمبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد – المغرب 71

7- تنفيذ مبادرة آرت- إيـزيـمـيـد : الإطار العملي

- الـتـداخـل من خلال مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد : كيفـيـة الـتـعـامـل ؟ 79
- نـمـاذج : بـطـاقـة المشروع، خطة العمل السنوي، تفاصيل الميزانية. 82

8 – خاتمة عملية 91

مـعـجـم المصطلحات 97

مراجع، هوامش ومصادر أخرى 103

الأسماء المختصرة 107

الملحقـــات

الملحق 1 – التعاون اللامركزي : التعريف، الفاعلـــون، المزايا، الأشكال، الأطر متعددة الأطراف 109

الملحق 2 – الإطارات المشتركة لمبادرات التعاون اللامركزي 118

الملحق 3 – التعاون اللامركزي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: نـظـــرة على روابط التعاون اللامركزي في فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا ومبادرة آرت 122

الإطارات

2–1 المشاريع والشركاء في مبادرة آرت – إيـزيـمـيد 18

3–1 مؤتمرات القمة العالمية لمجتمع المعلومات .. 22

3–2 شروط الاسـتـفـادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 24

3–3 الأهداف الإنمائية للألفية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 26

3–4 الاستدامة، قابلية التطوير، التقييم في برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (ICT4D) 28

3–5 أربع أدوات سياسية دون إكراهات للمدن الناجحة في اقتصاد المعرفة..... 29

4–1 التنظيم الإقليمي لبـعض البلدان العربية المتوسطية 40

5–1 "الربيع العربي" دراسة حالة للوسائط الاجتماعية و اسـتـقـلاليـة المجتمع..... 63

الأشكال

الشكل 3–1 ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمغرب 31

الشكل 3–2 ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلبنان 32

الشكل 3–3 ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسوريا 32

الشكل 3–4 ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسنغال 33

الشكل 3–5 ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالغابون 33

الشكل 3–6 ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بموريتانيا 34

الشكل 4–1 اتجاهـــات أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب و الـميزانية..... 45

الشكل 4–2 التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 1 46

الشكل 4–3 التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 2 47

الشكل 4–4 التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 1 48

الشكل 4–5 التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 2 48

الشكل 4–6 التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 3 49

الشكل 4–7 التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 4 50

الشكل 5–1 استطلاع بيـــن الشباب العربي: أهـــم التحديات 56

الشكل 5–2 تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب الصحراء 58

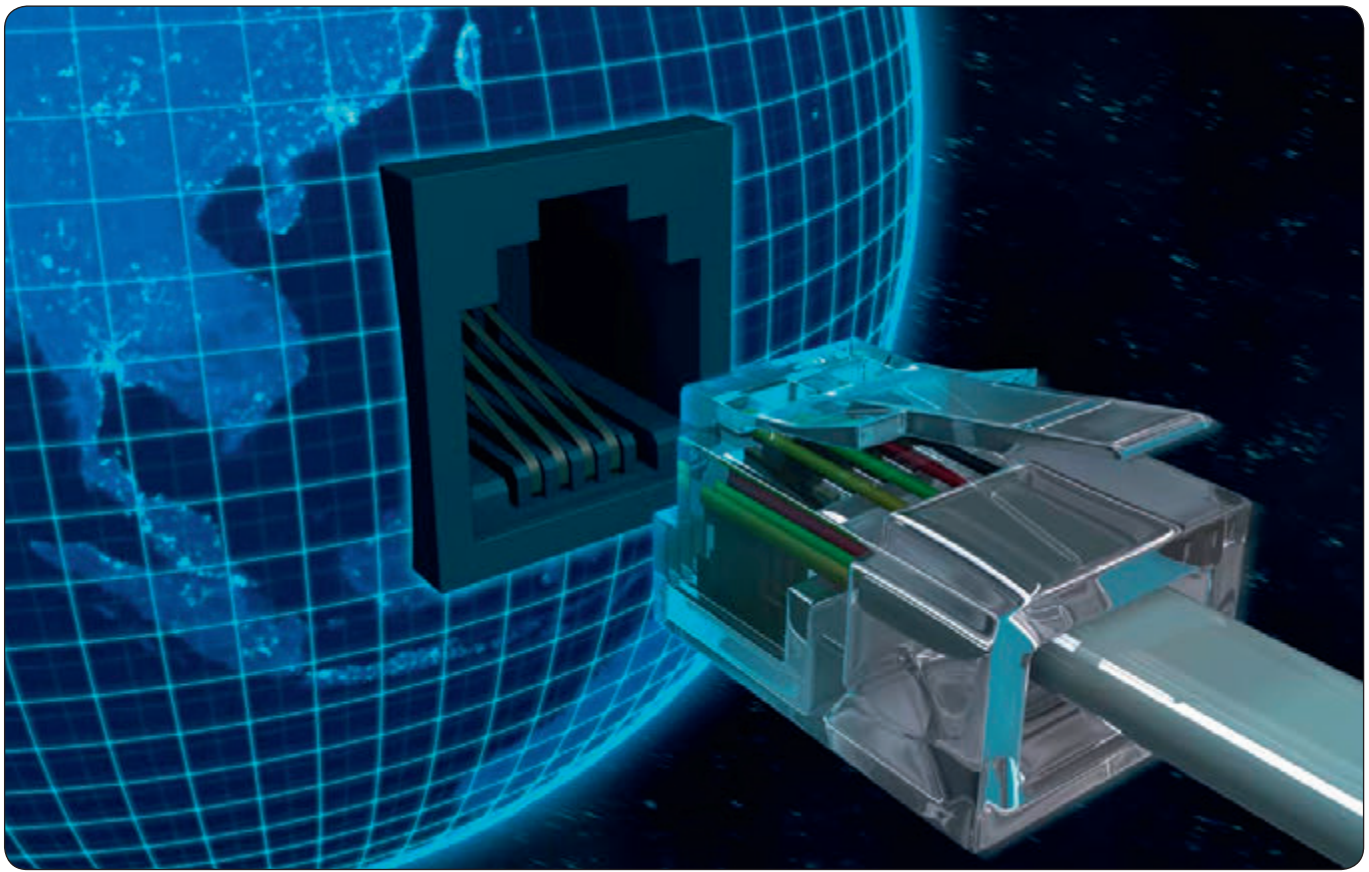

شكـــــــــــــر

نشأت فـكـرة هذا الدليل التوجيهي أثناء حلقة العمل الاستراتيجي التي عقدت في إطار مبادرة مجتمع المعلومات من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط (ISI@MED) لعام 2010 تحت عنوان : " مـقـاربـة تـضـامنيـة من أجل التنمـية الإقليميـة بالبحر الأبيض المتوسط " المنعقدة في مرسيليا بـفرنسا، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر و01 كانون الأول/ديسمبر 2010. حيث رسم العمل خلال هذين اليومين، الأرضـيـة التي أدت لاحـقـا إلى صـــدور نـشـرة عملية. لقد تراكمت المادة الخام وتطورت خلال العام الموالي تحت توجيه و إشراف نجاة رشدي، نائبة مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في جنيف. و كذلك من خلال التنسيق المستمر من طـرف نجاة تنوتيت، منسقة البرامج في مركز الـتـكـــامـل المتوسطي (CMI) بمدينة مرسيليا، وبدعم من كلي باباداكي محللة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجنيف وبإسهام من جانب ندى طربوش، متدربـــة لدى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجنيف.

وبوصفها صادرة عن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجنيف ومركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، استفادت هـذه النـشـرة من دعم الفرق العاملة في كلتي المؤسستين ومن هيئة كبيرة من الفاعلين في حقل التعاون الإنمائي.

كما أن عـددا كبيـرا من الشخصيات المنتمـية لجهات مخـتـلـفـة أسهمـت بشكل أو بآخـــر في البحـث و التـحـرير و المراجعـة لهذا الدليل التوجيهي العملي. و بالأخص فإن " المـنظـمتـان الأم " تـود التعـبير عـن كبير امتـــنانـهـمـا لما أســـداه الفاعلـــون الآتية أسماؤهم من طـاقـة و مـهـارة:

- مدينة ملقة: فرانشيسكو دي لا توري برادوس، عمدة، أرتورو رودريغيز، مدير تكنولوجيا المعلومات
- مدينة مرسيليا: جون كلود غودان، عمدة، ميشيل رينو، مدير العلاقات الدولية
- اتحاد بلديات الفيحاء: نادر الغزال، رئيس بلدية طرابلس، لبنان، عبد الله عبد الوهاب، مدير الجماعات العمرانية في الفيحاء
- مدينة شفشاون: محمد سفياني، عمدة
- مدينة وجدة: عمر حجيرة، عمدة
- المنطقة الشرقية: علي بلحاج، رئيس
- منطقة شمبانيا-أردان: جان بول باتشي، رئيس، عبد الرحيم خنتور، مدير العلاقات الدولية
- فريق مبادرة آرت - ايزيميد (ART-ISI@MED) كريستينو بيدرازا لوبيز، كلوديا ميشيكي، فرانشيسكو بيشياتو، عبد الله محي الدين ، نسرين قدوري، لورديس غوميز، أندريا بيسواس

بالإضافة إلى قائمة المساهمين المباشرين المذكورة أعلاه، شارك الآتي أسماؤهم في هيئة استشارية من القائمين باستعراض الأقران:

- سيسيل موليني، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف
- ماتس كارلسون مدير مركز الـتـكـامـل المتوسطي
- جيوفاني كاميليري، المنسق الدولي، مبادرة آرت
- آدم روجرز، كبير مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتصالات الاستراتيجية
- أنوجا أتز، نائبة مدير مركز الـتـكـامـل المتوسطي
- اوليفييه لافينال، مسؤول عمليات بمركز الـتـكـامـل المتوسطي

وأخيرًا، تود المنظمتان (مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الـتـكـامـل المتوسطي) التعبير عن امتنانهما للآتية أسماؤهم، الذين غالبًا ما قدموا الدعم والخدمات في آجال وجيزة، فيما يتعلق بالتحرير، والإنتاج، والترجمة لهذا الدليل التوجيهي:

الترجمة إلى اللغة العربية: إنجي نجيب
المـراجعة : ترجمة بلا حدود، Traduction Sans Frontières – مرسيليا، فرنسا
التصميم والتخطيط البياني: أرتكوم
خدمات الطباعة: Phoenix Design

تمهيد

تحظى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بأهمية بالغة في ضمان فعالية الدور الذي تؤديه الحكومات وإتاحة الخدمات للمواطنين والتطور الاقتصادي. و يعد ذلك صحيحًا بوجه خاص على المستوى المحلي، حيث أن السلطات البلدية والمحلية بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية لاحتياجات مواطنيها. فلذا إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسر إيصال الخدمات العامة على نحو يتسم بالملاءمة والمسؤولية عن طريق تمكين الحصول، على سبيل المثال، على الخدمات المعاملاتية المتاحة على شبكة الإنترنت، والمعلومات العامة، وقنوات التواصل مع السلطات المعنية – مما يعزز حرية التعبير عن الرأي، والمساءلة، والشفافية ومسؤولية الجميع. ومن خلال هذه الوسيلة وغيرها من الوسائل المتعددة، تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملا أساسيا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الإقليمية، بسبب تسريع وتيرة التقدم في مجال التخفيف من الفقر، بينما تعمل في ذات الوقت على تعزيز النمو الضمني.

لقد جاء ت مبادرة آرت – ايزيميد (ART-ISI@MED) كنتاج لشراكة أولية بين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بجنيف ومركز التكامل المتوسطي (CMI) بمدينة مرسيليا. وتعد المبادرة جزأً من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات الممارسة المتعلقة بالحكامة المحلية و الديموقراطية في إطار تعاون لا مركزي من ناحية، وعمله من خلال مبادرة آرت العالمية المعنية (تداخل الشبكات الإقليمية والموضوعاتية للتعاون في التنمية البشرية) (ART) تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يكمن الهدف الاستراتيجي من مبادرة آرت – إيزيميد في تعزيز جهود التنمية المبذولة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال الاستخدام الكفء والفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على المستوى المحلي. تتألف المبادرة من ثلاثة مكونات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الإدارة الإقليمية، أي أعمال التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد المحلية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية الاقتصادية المحلية، ولا سيما دعم المشاريع للمقاولات االصغيرة والمتوسطة وإدارة التعاونيات؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقصد إشراك المجتمع.

وفي ديسمبر 2010، عقد كل من مركز التكامل المتوسطي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول حلقة عمل لمبادرة آرت – إيزيميد في مرسيليا. وقد كان الاجتماع بمثابة فرصة رائعة لتعزيز الحوارات المتوسطية التي دارت بين صناع القرار على المستوى المحلي بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المحلية للمنطقة. وقد اجتمع رؤساء المناطق، والعُمد أو رؤساء البلديات، وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى لكل من لبنان، والمغرب، وسوريا، وفرنسا، وإسبانيا، والسنغال، وموريتانيا لمدة يومين. وقد أرست النتائج التي أفضت إليها المداولات التي عقدت بينهم دعائم هذا الدليل التوجيهي الذي بين أ يديكم.

يستهدف هذا الدليل التوجيهي العملي المستوى المحلي، وذلك لإيماننا بوجود عدد هائل من الطاقات والموارد القادرة على تسهيل تنمية مستدامة و عادلة في وسط الجماعات المحلية. كما أن هذا الدليل التوجيهي، يأخذ بعين الاعتبار السواحل الشمالية للمتوسطي، الأكثر تقدمًا، معترفا بالمجهودات المتنامية بين الشركاء في التعاون اللامركزي بين الأقاليم والبلديات، بقصد إلغاء الفجوات الرقمية التي تفصل بين الضفتين.

و من دون شك، فإننا جميعًا نتفق على ضرورة وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاعتبار عند بلورة جميع السياسات المعنية بالتنمية المحلية. كما أننا نأمل أن تمد هذه النشرة صانعي السياسات على المستوى المحلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بسلسلة من التوجيهات العملية، وسهلة الاستخدام في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة فعالة واستراتيجية للحصول على

نتائج أفضل في سبيل تحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها.

سيسيل موليـــني
مديرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في جنيف

ماتس كارلسون
مدير
مركز الـتـكـــامـل المتوسطي

مقدمة مشتركة بين رؤساء البلديات والسلطات المحلية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط المشاركين في مبادرة آرت ـ إيزيميد (ART-ISI@MED)

لقد ورثنا نحن، رؤساء البلديات والسلطات الجهوية، بحوض البحر الأبيض المتوسط، المسؤوليات التي آلت إلينا عبر العصور. وبدون تخطيط استراتيجي فعال ومهارات إدارية متميزة، لما استطاع أسلافنا بناء و نشر حضارات عظيمة، إلى جانب نقل الأفكار والمعرفة والتجارة والتكنولوجيا إلى أقصى بقاع العالم المعروفة لديهم في ذاك الوقت.

إن تاريخ هذه الحضارات العظيمة متأصل في مدى الكفاءة التي استطاعوا من خلالها إتاحة الخدمات العامة— إن ثقافات منطقة ما بين النهرين (ميسوبوتاميا) والمصريين والكنعانيين والإغريق والرومان وقرطاجنة وبيزنطة والعثمانيين والمسيحيين والحضارة الإسلامية التي انتشرت على سواحلن، حيث كان يتعين عليهم جميعًا إنشاء وصيانة طرق المواصلات، والممرات البحرية، وإنشاء الموانئ و وضع أنظمة الري، و خدمات الصحة، والصرف الصحي، وغيرها. إن نجاح تلك الشعوب في تقديم تلك الخدمات، غالبًا ما كانت تحدد عمر حضاراتهم.

وبالمقارنةً مع مدن تلك القرون الماضية، فإن مدن الحوض المتوسطي المعاصرة تتوفر على أكبر عدد من الأدوات والتجهيزات و النماذج التي تستند إليها في عمليات التخطيط؛ غير أن هذه المهام تبقى أحيانا صعبة للغاية.

إن المهارات المكتسبة لبلوغ الفاعلية في إدارة البلديات والجماعات القروية، و بذلك من ناحية، نتيجة هذا العدد الهائل من الأدوات المتوفرة، وعلى رأسها TIC : تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فهذه الوسيلة، أصبحت جوهرية فيما يتعلق بضمان فعالية الدور الذي تقوم به الحكومة وإتاحة الخدمات للمواطنين والأنشطة التجارية. و يعد ذلك صحيحًا بوجه خاص على المستوى المحلي، حيث أن السلطات البلدية والمحلية بحاجة إلى أن تكون قادرة على الاستجابة بكفاءة وفعالية لاحتياجات مواطنيها.

نادر الغزال، عُمدة
طرابلس، لبنان

جان بول باتشي، رئيس المجلس الإقليمي لمنطقة شمبانيا- أردان، فرنسا

في الماضي، اختلف مستوى المعيشة لدى الشعوب من حضارة لأخرى. فخلال بعض الفترات، نعمت شعوب شمال أفريقيا بمستويات معيشية تفوق الآخرين. بيد أنه في أوقات أخرى، كان الرفاه من نصيب الرومان والأتراك وقدامى المغاربة. أما في الوقت الحاضر، فثمة فرق واضح يفصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية لبحرنا المشترك – هناك، فجوة رقمية وهوة في التنمية البشرية. لكن بنظرة عليا من الفضاء، ليست منطقتنا إلا بحراً واحداً، وشعباً واحداً؛ بل هي كوكباً موحداً بدون حدود. وفي نهاية الأمر، أننا جميعا ركاب سفينة، من خلال العمل معًا بروح التضامن، سننمو معًا بنفس الروح.

فبالعمل على رأب الفجوة الرقمية، و بتقاسم التكنولوجيا و الخبرات في أفضل الممارسات، سنسهم في التقليص من الفارق الذي يعتري التنمية البشرية. إن هذا الجهد منفعة للجميع، من مالقة إلى وجدة، ومن مرسيليا إلى طرابلس، ومن شامبين -أردان إلى المنطقة الشرقية. فبالرفع من أداء إدارة بلدياتنا سنساهم لا محالة في تحقيق التنمية و تحسين مستوى المعيشة، و هذا من شأنه ان يساهم في ازدهار التجارة وتوسيع التواصل وتقارب بين الشعوب، كما كان الشأن لآلاف الأعوام. ومن خلال مبادرة آرت ـ إيزيميد (ART-ISI@MED)، نحن نلتزم بتحقيق تلكم الأهداف.

فرانسيسكو دي لا توري برادوس،
عُمدة مدينة ملقة، إسبانيا

عمر حجيرة،
عُمدة مدينة وجدة، المغرب

علي بلحاج، رئيس المنطقة الشرقية، المغرب

محمد سفياني، عُمدة شفشاون، المغرب

1

نظرة عامة

نـــظـــرة عامـــة

أهداف الـدليل التوجيهي العملي لمبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد (ART-ISI@MED)

تـهدف أســاســاً هذه النـشـرة المشتركة بيـن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الـتـكـامـل المتوسطي، في إمداد صانعي الـقـرار للسياسات المحليـة عبـر منطقة البحر الأبيض المتوسط، بـسـلسـلة من المبادئ التوجيهية العملية سهلة الاستخدام فيما يتعلق بكيفية ادماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية صياغـة السياسات الـعـامة للتنـمـيـة المحلية.

كما يسعى هذا الدليل التوجيهي لكي يصـبح أداة تـسـاعـد صناع السياسة على المستوى المحلي في أداء مهامـهـم. إننا نـلاحـظ أن هذه السلطات الوطنية والمحلية، المكلفـة بعملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والمحلية باتت تضطلع بـــأدوار ومسؤوليات جديدة في ظل اللامركزية المستمرة حاليا. فهذه المهام تتطلب القيام بـمسئوليات في مجال التخطيط، وتعبئة الموارد وتنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بالتنمية المحلية.

ونتيجة لذلك، غالبًا ما يكون المسئولون المحليون بحاجة إلى إنـشـاء كـفـاءات ومهارات جديدة لبـلـوغ الـذروة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و تـــدبيـــر مهامهم الجديدة التي أسـنـدتـهـا إليهم الـــلامـركـزيـة.

وثمة سبب آخر لإصدار هذه النـشـرة بالنسبـــة لجميع الشركاء المنخرطين و المهتمـين في إطار مبادرة آرت – إيـزيمـيد (ART-ISI@MED)، وذلك بـخـلـق فـضـاء يشمل تبـادل الخبـــرات والدروس المستفادة بينهم. وهذا يعد بمثابة تدريب على تـــدبيـــر المعـــارف، والـذي بـــدوره يمنـــح لشـــركـــاء المبادرة فـــرصـــة سانحة لـــلاستفـادة انطـــلاقا مـن مشاريع الآخـرين و أفضـل المـمـارسات عند بعضهم البعض.

ولقد تم وضع هذا الدليل التوجيهي بكيفية تسمح للقراء بالانتقال من فصل لآخـر، قصـد الوصول إلى المعلومات العملية التي يبحثون عنها ومساعدتهم في أخـذ القرارات. وقد تم إثراء جميع الفصول -- بدءًا من تلك التي تسلط الضوء على سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (ICT4D) و صولا إلى تلك الفصول التي تتناول الاستخدام العملي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعاون اللامركزي-- بمقابلات ميدانية مع الخبراء، وصانعي القرار في السياسات المحلية، والفنيين أو ممثلي المؤسسات.

تتاح أفضل الممارسات و الرجوع إلى ملاحظات الشركاء على مدار النص لإمداد القراء بمقاربة "ميدانية" فيما يتعلق بأنـواع المشاريع التي يتم إعدادها في إطار مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED).

تعد المشاريع النمـوذجيـة التي أجريت في لبنان والمغرب من أهم دراسات الحالة المطروحة في هذا الـدلـيـل. والجدير بالذكـر أن هـذان المشروعـان يكمل كل منهما الآخر، من حيث إبراز أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة المحلية وكيف تؤثر هذه النوعيات من المشاريع على الصـيغـــة التي تـتـــم بها الـخطط الإنمائية المحلية.

تعد الموضوعات الواردة في هذا الدليل التوجيهي حصيلة أشهر طويلة من النقاش والتشاور. ففي عالم مثالي، كـنـا سـنـنـتج "ممارسة فضلى" لكل من الموضوعات المطروحة، غير أننا لا نملك ذلك. فـلسـنـا منظرين، و لا أكاديميين. ومن خلال الحالات التي أجريت في طرابلس، ولبنان، والمنطقة الشرقية، والمغرب، سيكون هناك قصتان مختلفتان أمام قراء هذا الدليل التوجيهي، وممارستان مختلفتان في بلدين مختلفين، مع توحيد القيود والتحديات التي يواجهها المختصون عبر جميع الأقاليم والبلدان.

ثمة تطابق بسيط من الناحية التشغيلية بين هذين المشروعين النمـوذجيـين. فمنذ انـطلاق المبادرة، تمثل هدفنا في وضع مبادرتين مختلفتين، يتناولان جانبان مختلفان من جوانب استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المحلية وبُعدان مختلفان للتسويق الإقليمي بحيث يتأتى لنا: (أ) إقامة سبل التعاون بين هذين البلدين كجزء من استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، و(ب) تشجيع البلدين وشركائهما في عملية التعاون لإعداد مشاريع للتعاون الثلاثي من المغرب ولبنان ولكن مع العمل على تحقيق التنمية المحلية في موريتانيا والسنغال والجابون. ويعد هذا النوع من التعاون الثلاثي أحد ركائز مبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED).

بالإضافة إلى ذلك، يتعرض هذا الدليل التوجيهي أيضًا إلى أوجه التعقيد العديدة في مشاريع (ICT4D) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في سياق التعاون اللامركزي في إطار الظروف الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). بل إن الأكثر من ذلك أن هذا العمل التعاوني يستهدف تمثيل المبدأ المتمثل في ضرورة اعتبار المبادرات الإنمائية تعبيراً واضحاً للتضامن فيما بين الشركاء – وهو مبدأ يشكل اتجاهاً راسخاً في صميم مبادرة آرت – إيـزيـمـيـد (ART-ISI@MED).

الجمهـور المستهدف بالدليل التوجيهي لمبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED)

أهم القراء الذين يستهدفهم هذا الدليل التوجيهي جميع مستويات الجماعات المحلية، من القرى الريفية إلى البلديات والمدن، وأيضاً مجموعات البلديات المحلية والكيانات الجهوية.

فهكذا، يمكن لصانعي القرار للسياسات المحلية على اختلاف مشاربهم الاستفادة من هذا الدليل التوجيهي— سواء ما إذا كانوا نواب منتخبين عليهم إعداد خطط العمل أو فنيين يشكلون مجموعات عمل موضوعاتية تهتم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تعكس خطط العمل التي تضعها السلطات المحلية الميزانيات وأولويات إعداد الميزانيات، وخدماتهم البلدية أو الجماعية، وحاجياتهم في البنية التحتية و في الاستثمارات. يتعرض هذا الدليل التوجيهي لهذه المسائل (حتى وإن تم ذلك بصورة سطحية في بعض الأحيان) لتوضيح أن مبادرة آرت (ART) وقيم الحكامة ذات الصلة تعد بدائل قابلة للتطبيق.

يستهدف الدليل التوجيهي لمبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) أن يكون بمثابة مرجع موثوق للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقصد تسهيل و تحسين خدمات المصالح الحكومية المحلية استجابةً لاحتياجات وأولويات الساكنة المحلية.

إن اهتمامي الشخصي و خبرتي في المجالات التنموية والتعاون الدولي يقويان إيماني بأهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المحلية. و في الغالب، إن مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل مبادرات رابحة للطرفين سريعة ويستفيد منها الجميع، والتي تساعد على بناء التواصل بين جميع الأطراف الفاعلة المنخرطة في تنمية الجماعة – سواء صانعي القرار السياسي أو المواطنين.

نجاة رشدي،
نائبة مدير
مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف

2

مبادرة آرت – إيزيميد (ART-ISI@MED)

- في البداية...
- الأهداف الإستراتيجية
- مجالات خدمة مبادرة آرت-إيزيميد (ART-ISI@MED)
- ورشة العمل الإستراتيجي لمبادرة آرت-إيزيميد (ART-ISI@MED) عام 2010

مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيـد (ART-ISI@MED)

تعمل مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحكامة والتنمية الإقليميتين، بمعنى تحويل الفكرة إلى عمل ميداني.

في البداية...

أدت العولمة إلى تسارع تدفق المعلومات إلى الحد الذي أصبحنا فيه نعرف أكثر وأكثر عن كل شيء وعن أي شيء قابل للتحويل إلى الشكل الرقمي، سواء كانت بادخال المعلومات الموسوعاتية او الصور المندمجة الى القوائم المفهرسة وقواعد بيانات المراسلات المرتبة وفقاً لعلامات تعريفية. فلم نعد بمعزل عما حولنا، إلا إذا اخترنا نحن ذلك. لقد أصبح عالمنا -على نحو متزايد- يشبه نظاماً بيئياً للبيانات والاتصالات. فضخامة حجم المعلومات المتاحة أكثر مما يفوق مخيلتنا، ومع ذلك، فما زلنا نحبو في عالم معالجة المعلومات وتحويلها إلى عمليات القيمة المضافة. فالغرض من هذا الدليل التوجيهي هو الغوص في أعماق تكنولوجيا معالجة المعلومات، من حيث كونها استجابة للعولمة، وبوصفها إستراتيجية لتنمية المجتمع، ومجموعة هائلة من الأدوات الجديدة للحكامة المحلية والتطور الاقتصادي.

ما هو مجتمع المعلومات؟ المعلومات في حد ذاتها ما هي إلا بيانات. فلا قيمة لها إلا إذا نُظمت واستطعنا الوصول أليها وتم تبادلها. وحتى لو نظمت مجموعات البيانات الثرية بالمعلومات، فلا قيمة لها إذا لم يكن في الإمكان الوصول إليها وتحويلها من صورة لأخرى عن طريق استعمالها. ومجتمع المعلومات ينطوي على ما هو أكثر من مجرد معالجة المعلومات وتخزينها، بل هو معني بصورة أكبر بنشر المعلومات وتبادلها. فما هو إلا الحياة ذاتها، زادتها آلات معالجة البيانات بسرعة الضوء حجماً وتسارعاً.

فمفتاح إدراك ماهية المجتمع الاعلامي لا يكمن في المفردة "المعلومات" ولكن في المفردة "المجتمع" الذي تسيره هذه المعلومات. والمجتمع يعني الفضاءات العامة. ويعني المبادلات العمومية والمسؤولية والاهداف المشتركة. ويشير مجتمع المعلومات إلى الاستخدام الذكي لتكنولوجيا معالجة المعلومات تحقيقاً للحكامة المسؤولة للفضاءات العامة.

كان الاتجاه العام في التعامل مع تكاثر البيانات هو ملاءمة أنظمة الحكامة من أجل تحسين كيفية اكتساب البيانات من خلال نظام لامركزي. وقد أدى تحسين جمع البيانات وتحليلها إلى تمكين الدول من عقلنة الحكامة وتركيزها على صنع السياسات والإشراف على الاستقلال المحلي وتعزيزه. وقد أدت عملية اللامركزية بالبلدان النامية والتي في طور النمو إلى إصلاح هياكلها الإدارية والاستفادة بشكل واسع من الأنظمة الإنتاجية المحلية، التي تعد أحد مصادر الثروة الوطنية.

حيث أن قوانين اللامركزية تنقل السلطة الفعلية، في العديد من المجالات ومنها: الصحة والتعليم وتدبيرالموارد والشؤون الاجتماعية والثقافية والتنمية الاقتصادية والإعداد المجالي للأراضي، إلى الجماعات المحلية. ويؤدي ذلك إلى إطلاق ديناميكية لطاقات جديدة والاستفادة من هذا الإجراء بعدة وسائل، من القدرات الواسعة لدى السكان الذين لطالما عانوا من التهميش. ومن أفضل الوسائل للاستفادة من هذه الطاقات الإنتاجية الجديدة العمل على إدارة تلك الإصلاحات، والأهم من ذلك تمكين المواطنين المحليين من خلال عمليات بناء القدرات.

تعكس تلك الإصلاحات الترابط العالمي المتزايد. فهي تؤدي إلى تدفقات هائلة في المعلومات وتماسك اجتماعي ونشأة منظور جديد تجاه التنمية المحلية. ويدورهذا الدليل التوجيهي حول التنمية المحلية وعن كيفية دعم تكنولوجيا المعلومات لها. فالمدن والحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في إدارة البيانات والتنمية المحلية والتنمية الحضرية المستدامة. وسنركز على كل من البنية التحتية المادية وغير المادية،[1] الدور الذي تلعبه النماذج المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخطيط الإستراتيجي والتنمية المحلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

الأهداف الإستراتيجية

تمثل مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) إحدى المبادرات التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الفجوة الرقمية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في تيسير وتسريع وتيرة جهود تحسين وسائل كسب العيش وإيجاد الفرص أمام أولئك الذين يعانون من الفقر. فمن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستطيع المجتمعات أن تُسَّرع وتيرة التطورعلى سبيل تحسين تقديم الخدمات العامة وتحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق سوق العمل من خلال الانفتاح على العالم.

تستفيد الخطط الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه – بل وتعتمد في الكثير من الأحوال – على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مساندة سياسات اللامركزية الوطنية وبناء قدرات الأطراف المحلية الفاعلة في وضع خطط إستراتيجيات التنمية المحلية وتنفيذها ومتابعتها. ومنذ بزوغ فجر الألفية الجديدة ومع مؤتمرات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (مؤتمر قمة جنيف 2003، وتونس 2005) أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً خاصاً بالاستفادة من برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (ICT4D) في تحويل الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع إلى فرصة رقمية. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال خبرته في 177 بلد، على تنشيط البيئة المواتية وتحفيزات التطبيقات والمشاريع المبتكرة على الأرض، لسد هوة المعلومات وإدخال جميع الفاعلين تحت مظلة الاقتصاد المعرفي.

مجالات خدمة مبادرة آرت-إيـزيـمـيـد (ART-ISI@MED)

تدعم مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد استفادة الأطراف المحلية والمجتمعات من إمكانيات التواصل الشبكي، وتبادل المعرفة وتعزيز القدرات باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات التالية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي: (1) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) بصفة خاصة، من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي، وإدارة الأراضي والموارد ومتابعة الخدمات المحلية والموارد المحلية (2) تطوير الإدارة العامة وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين بالاعتماد على الحاسوب الآلي

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية: استهداف النهوض بإمكانيات توظيف الشباب وتحسين فرص وصولهم إلى سوق العمل وخلق فرص عمل وتوفيرالدخل، وكذلك دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الفقيرة من أجل تحسين استغلال فرص السوق

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استقلالية الجاليات: تشجيع مشاركة المغتربين والمهاجرين والاستقطاب الاجتماعي والمشاركة الثقافية البينية للشباب عبر الشبكات الاجتماعية

قد اختير بَلَدان لتنفيذ البرامج التجريبية للمرحلة الأولى الممتدة من عام 2009 وحتى يوليو2011. وقد كرست هذه المرحلة لإتمام الصياغة النهائية لفكرة المبادرة وتجريبها من خلال تنفيذ أول مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لمبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) في المنطقة الشرقية بالمغرب، ومع اتحاد بلديات الفيحاء بشمال لبنان.

بدأت المرحلة الثانية في يوليو2011. وكان هدفها هو تجميع نتائج ومحصلات المشاريع المنفذة في كل من المغرب ولبنان والاستفادة منها. وسيتم نشرها في غيرها من المدن

ورشة العمل الإستراتيجي لمبادرة آرت-إيـزيـمـيـد (ART-ISI@MED)عام 2010

والمناطق بالبلدان التي سيطبق فيها المشروع (من مدينة وجدة إلى مدينة شفشاون بالمغرب) ونقلها إلى بلدان أفريقيا بجنوب الصحراء (مثل الغابون والسنغال وموريتانيا) وبلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى (مثل تونس وسوريا) باستخدام آليات التعاون جنوب – جنوب والتعاون الثلاثي

في عام 2010 انضمت مبادرة آرت – إيـزيـمـيد إلى مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، الذي يعد بمثابة منبر متعدد الشركاء. ويهدف المركز إلى تيسير الوصول إلى المعرفة والممارسات والحصول على دعم المؤسسات العامة والخاصة من أجل تحسين التعاون وتشجيع التنمية المستدامة وتحقيق تقارب في السياسات وصولاً إلى تحقيق الـتـكـامـل في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويشمل الأعضاء المؤسسون للمركز كلاً من مصر، فرنسا، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، إضافة إلى البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) والبنك الدولي.

في نوفمبر 2010 عقدت ورشة عمل لمدة يومين لمبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) في مرسيليا، بالتزامن مع "*الأسبوع الاقتصادي المتوسطي*". وقد جمعت ورشة العمل، التي نظمها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجنيف بالتعاون مع المركز، والشركاء والأطراف المعنية بمبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED). وحاز هذا الحدث البارز ضمن فعاليات الأسبوع الاقتصادي المتوسطي على دعم وزارة الخارجية الفرنسية، والمجلس الإقليمي لمنطقة بروفونس ألب كوت دازور ومدينة مرسيليا.

و حضـر خمسون مشاركاً على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط في ورشة العمل، من بينهم شخصيات من اعلى مستوى يمثلون السلطات الوطنية (وزارات الداخلية، الخارجية، التخطيط الوطني) والسلطات المحلية (محافظات، مجالس إقليمية، سلطات محلية وبلدية) والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وألقت مداولات ورشة العمل ومناقشة المائدة المستديرة بأفكار حول السياسات ومشاكل التنمية الإقليمية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك الدورالأفقي الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية المحلية.

ووفرت ورشة العمل للمشاركين والمتحدثين منبراً لمناقشة أمور أخرى علاوة على الفجوة الرقمية الفاصلة بين ساحلي البحر الأبيض المتوسط الشمالي والجنوبي، منها (1) إستراتيجيات تنفيذ مبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED)، (2) أفضل الممارسات المستمدة من التجربة والملاحظة الميدانيتين، خاصة ما يتعلق بالعقبات الاجتماعية والثقافية، (3) آفاق تعميم نهج آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) من خلال التعاون الثلاثي مع منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى مدى يومين، شهدا ست جلسات، عملت الوفود في تلك المواضيع.
وتشكل إسهامات تلك الوفود والاستنتاجات التي توصلت إليها جوهر هذا الدليل التوجيهي.

الإطار 2-1 المشاريع والشركاء في مبادرة آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED)

مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	الشريك الدولي	الشريك المحلي
نظام المعلومات الجغرافية لإدارة شوارع مدينة طرابلس	آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) بلدية مالقة، إسبانيا	بلدية طرابلس، لبنان اتحاد بلديات الفيحاء، شمال لبنان
تحسين تقديم الخدمات العامة للمواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدية وجدة	آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) بلدية مالقة، إسبانيا	بلدية وجدة، المغرب وزارة الداخلية –المديرية العامة للجماعات المحلية، المغرب
تحسين تقديم الخدمات العامة للمواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدية شفشاون	آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) بلدية مالقة، إسبانيا	بلدية شفشاون، المغرب وزارة الداخلية –المديرية العامة للجماعات المحلية، المغرب
بلدية شفشاون، المغرب وزارة الداخلية – المديرية العامة للجماعات المحلية، المغرب	بلدية شفشاون، المغرب وزارة الداخلية –المديرية العامة للجماعات المحلية، المغرب	الجهة الشرقية وكالة تنمية الجهة الشرقية جامعة وجدة "محمد الأول" المجلس الإقليمي للمدينة ولاية مركز الاستثمار الجهوي
إنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية – مشروع تجريبي في الجهة الشرقية	آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) مقاطعة كومو، إيطاليا	المنطقة الشرقية ولاية مركز الاستثمار الجهوي

3

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أساس للتنمية

- السياق التاريخي: من مجتمع المعلومات إلى اقتصاد المعرفة
- ICT4D and the MDGs
- الدروس المستفادة من جهود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فـي سبيل التنمية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النمو الاقتصادي الإقليمي والتقدم الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحكامة الرشيدة والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- تسريع وتـيرة التنمية باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الملامح القطرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء

Meet People
Romance
Looking For Love
Broken Hearts

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أساس للتنمية

السياق التاريخي: من مجتمع المعلومات إلى اقتصاد المعرفة

ظهرت فكرة "مجتمع المعلومات" لأول مرة في اليابان في ستينيات القرن الماضي كارتباط بين "المعلومات" (التي يتم معالجتها وإخراجها في أشكال متعددة مثل الكتب، التسجيلات، الصور الفوتوغرافية، الأفلام، الإعلان، التقارير المالية) وبين "المجتمع" كمجموعة ممن ترتبط وسائل كسب عيشهم بإنتاج وتوزيع وحفظ تلك المعلومات.

نُقح المفهوم بعد ذلك من قبل علماء الاجتماع الباحثين عن فهم التحولات الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية، والفكرة التي مؤداها أن كل هذا التقدم يعد بطريقة ما تقدم "ما بعد الصناعي". وقد ألف عالم الاجتماع وبحوث المستقبل دانيال بل كتاباً واسع الانتشار بعنوان *"قدوم المجتمع ما بعد الصناعي"*[2] عـرَّف فيه المجتمع ما بعد الصناعي وتوقع دوراً متنامياً لتكنولوجيا المعلومات. ومع حلول الألفية الجديدة أصبحت دراسات مجتمع المعلومات معترفاً بها على نطاق واسع كواحدة من التخصصات الأكاديمية. وفي الوقت نفسه أصبحت فكرة "مجتمع المعلومات" اختزالاً بيانياً لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أدوات اجتماعية هندسية ذات احتمالات نجاح عالية، وأدوات تسويق وتخطيط سياسي لصانعي السياسات العامة.

إن كان المفهوم قد صيغ في الأصل للتعبير عن إنتاج وملكية وتوزيع المعلومات في مجالات متنوعة تشمل التعليم، العلوم، الإبداع والثقافة، إلا أنه صار يتناول واقعاً اجتماعياً تحتل فيه المعلومات والتكنولوجيا المُمكنة لها محل الصدارة في اهتمامات المجتمع.

في العقد الأول من الألفية الثانية ومع ابتكار الهواتف الرقمية وانتشار محطات البيانات المتصلة فيما بينها (أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة كلتاهما) انتقل النقاش الدائر حول مجتمع المعلومات إلى قلب النقاش حول العولمة، مع التركيز على البنى التحتية الوطنية وتمكين المجتمعات المحلية من خلال توفير القدرة على الحصول على المعلومات.[3] وصار تدفق المعلومات غزيراً في عالم تنتقل فيه البيانات بسرعة الضوء. وعلى الرغم من التدفقات الهائلة والطلب اللانهائي -على ما يبدو- على البيانات، فإنه ينبغي الإقرار بأن كثيراً من البيانات التي يتم نقلها هي بيانات أولية مشفرة بواسطة تطبيقات برمجية على هيئة معلومات قابلة للاستعمال: مستندات، أفلام، تسجيلات، بيانات أجهزة الاستشعار، والكثير غير ذلك.

في العقد الأول من الألفية الحالية، لا سيما في القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات(WSIS) في جنيف عام 2003 وفي تونس عام 2005، أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً خاصاً بقضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، حيث جعل هذا الموضوع واحداً من المجالات الستة ذات الأولوية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار 3-1 مؤتمرات القمة العالمية لمجتمع المعلومات

كان من بين النتائج التي خرج بها كل من مؤتمري القمة العالميين لمجتمع المعلومات في عامي 2003 و2005، الالتزام الواضح من قبل الحكومة بالتشجيع على إيجاد مجتمع معلومات شامل للجميع. ولهذا الغرض، حددت خطة عمل مؤتمر القمة المنعقد في جنيف عدداً من التوصيات و10 أهداف لتحقيقها بحلول عام 2015، تزامناً مع الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتمثل أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في:

الهدف 1. مدّ جميع القرى بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛

الهدف 2. مدّ جميع الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف 3. مدّ جميع المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف 4. مدّ جميع المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والمحفوظات بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف 5. مدّ جميع المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف 6. مدّ جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت وعناوين بريد إلكتروني؛

الهدف 7. تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات مع مراعاة الظروف الوطنية؛

الهدف 8. تأمين وصول جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛

الهدف 9. التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم على شبكة الإنترنت.

الهدف 10. ضمان إمكانية وصول أكثر من نصف سكان العالم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها.

ليست البيانات الأولية بالمعلومات التي تفيد التنمية الإقليمية بل البيانات المجهزة المجمعة والمناسبة لنماذج التنمية، هي تلك التي تقدم قيمة ملموسة، سواء عن طريق تعزيز التقارب، أو تمكين المجتمعات على الصعيد المحلي ودون الوطني، أو عن طريق توفير تقييم أكفأ للأسواق والمخاطر. والمحصلة النهائية ستتجلى في تحسين عملية صنع القرار وتحقيق تقارب أكبر مع المستفيدين الرئيسيين من المشروع، وكلاهما من العوامل الحاسمة في استدامة المشروع.

فمفتاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة يكمن في التقارب والمشاركة الحيوية. ويعد التقارب بطبيعة الحال أمراً حيوياً لمصالح الفرد. فالتقارب لا يحفز التجاوب وحسب، ولكنه يحفز أيضاً تكون دائرة حميدة، ألا وهي عملية استقاء الآراء والملاحظات التقويمية. وبهذه الطريقة، يتم تعزيز العمل والمشاركة عبر أعضاء الجماعات المرجعية من مجتمع مدني أو مسؤولين منتخبين أو موظفين حكوميين.

منذ العقد الأول للألفية الثانية أصبح من المسلم بصحته على نطاق واسع أن إنتاجية تكنولوجيا المعلومات إذا ضمت إلى التمكين الاجتماعي للحكامة اللامركزية، فإنها تنتج وضعاً مضمون النجاح للتنمية المحلية، بما في ذلك الإنتاجية الاشتمالية على مستوى جميع جوانب برنامج عمل التنمية،[4] من التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي ودون الوطني إلى إدارة السياسات الوطنية. وسواء تحدثنا عن الزراعة، أو المياه، أو الدفاع المدني والتأهب للطوارئ، أو التنمية الحضرية، أو النقل أو القطاع الاجتماعي، بما في ذلك الصحة والتعليم والتشغيل والمشاركة المحلية، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم تأتي في صدارة خيارات السياسات المبتكرة.

لكي نفهم مجتمع المعلومات فهماً أفضل، يجب علينا أولاً النظر في اقتصاد المعرفة.

فوفقاً لما جاء في *بناء اقتصادات المعرفة: إستراتيجيات متقدمة للتنمية*[5]، فإن "اقتصاد المعرفة هو اقتصاد تكتسب فيه المعرفة وتنتج وتنشر وتطبق من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية". وتحمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات عظيمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تعد بنيتها التحتية محور التبادل المعرفي على مستوى العالم. ويعرف قاموس أكسفورد "المعرفة" بأنها "حقائق ومعلومات ومهارات يكتسبها الشخص من خلال التجربة أو التعليم". ويمثل هذا التعريف ببساطة الخطوة الأولى لفهم النمط الذي تتحول به البيانات والملاحظات المستقاة من التجربة الشخصية إلى معرفة تمكن من العمل. فالمعلومات في ذاتها ما هي إلا بيانات منظمة تحتاج إلى تحويل لكي تصبح نافعة.

قد أدت الابتكارات الأخيرة في الوسائط التعاونية والاجتماعية والتطور المذهل في سهولة الحصول على الهواتف المحمولة وتطبيقاتها والأدوات الجغرافية المكانية منخفضة التكلفة إلى توفير فرص جديدة لتحقيق تحسن جذري في الخدمات العامة. وهذه الفرص بدورها ثرية ومتنوعة بفضل طبيعة الأدوات – فهي مفتوحة وتعاونية وشفافة وقابلة للتكييف، والأهم من ذلك، رخيصة. ويمكن استخدام تلك الأدوات بجميع لغات العالم تقريباً.

وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تمثل الدواء الناجع ولا الاستجابة الاستثنائية لمشاكل التنمية الرئيسية، فإنها تظل على الرغم من هذا أداة قيمة. فهي أداة لا غنى عنها لتوفير الوصول العادل إلى الخدمات الصحية والتعليم والتشغيل، وهي ضرورية للعمليات الديمقراطية المحلية.

ففي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تعد معظم دولها من البلدان متوسطة الدخل التي تجري فيها عمليات اللامركزية بطرق مختلفة وغير متكافئة، تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات فائدة خاصة في معالجة المشاكل والفرص التي تثيرها مسألة

الـتـكـامـل. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقدم فرصة قيمة لتحقيق قفزة هائلة، أي في مجال توفير القدرة على الوصول إلى شبكات الاتصالات التي تسببت عقود من نقص الاستثمارات فيها في تأخر تطورها. وعلى الرغم من الدور "التعويضي" القيم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنها لا تضيف قيمة إلا من خلال إستراتيجية تدعم الكفاءات البشرية في استخدام تلك الأدوات المبتكرة.

"أي الأدوات المبتكرة؟" سؤال بديهي يطرح نفسه. ومع هذا، فالسؤال الحقيقي الأهم يجب أن يكون، "أي الأدوات، ولأي الاستخدامات، وما محتواها؟". هذه الأسئلة هي جوهر قضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتعد هذه الأسئلة الأهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية في جنوب منطقة البحر الأبيض المتوسط نظراً لإسهامها في تضامن المجتمع في كل من بلدات المنطقة ومناطقها أو أقاليمها.

الإطار 3-2 شروط الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المصدر: بناء اقتصاديات المعرفة، واستراتيجيات متقدمة لأغراض التنمية، معهد البنك الدولي 2010

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية (ICT4D وMDGs)

في عام 2000 تعهد 189 بلداً بالعمل معاً على تحرير الناس من الفقر المدقع وأوجه الحرمان المتعددة. وقد أُكد تعهدهم بثمانية أهداف إنمائية للألفية ينبغي تحقيقها بحلول عام 2015. وفي سبتمبر/أيلول 2010، ألزم العالم نفسه بتسريع خطى المضي قدماً نحو تحقيق هذه الأهداف.

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مختلف المستويات، كما هو موضح في الجدول التالي. ويتفق خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التنمية على أن:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء لا يتجزأ من جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،
- المضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يؤثر في الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإطار 3-3 الأهداف الإنمائية للألفية ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[6]

الأهداف الإنمائية للألفية	النتيجة / الدورالمستهدف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الفقر 1. القضاء على الفقر المدقع والجوع	زيادة القدرة على الوصول إلى معلومات السوق وخفض تكاليف المعاملات على فقراء المزارعين والتجار
التعليم 2. تحقيق تعميم التعليم الأساسي	زيادة المعروض من المعلمين المدربين من خلال التدريب عن بعد المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المساواة بين الجنسين 3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تقديم برامج تعليمية وأخرى لمحو الأمية موجهة تحديداً إلى الفتيات والنساء الفقيرات باستخدام تكنولوجيا مناسبة
الصحة 4. التقليل من نسبة وفيات الأطفال 5. تحسين صحة الأمهات 6. مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	زيادة قدرة وصول مقدمي الرعاية في المناطق الريفية إلى الدعم التخصصي والتشخيص عن بعد المضي قدماً بتقديم التدريب الأساسي والتدريب أثناء الخدمة للعاملين الصحيين زيادة المتابعة وتبادل المعلومات حول المرض والجوع
التنمية المستدامة 7. ضمان الاستدامة البيئية	تقنيات الاستشعار عن بعد وشبكات الاتصالات تسمح بمتابعة وإدارة الموارد، وتخفف من آثار المخاطر البيئية بصورة أكفأ
الشراكة العالمية من أجل التنمية 8. الشراكة العالمية من أجل التنمية	

ينص الهدف الثامن من أهداف الألفية على أن بلدان العالم "ستنشئ شراكة عالمية من أجل التنمية" و"بالتعاون مع القطاع الخاص، ستتيح فوائد التكنولوجيات الجديد، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وتم تحديد مؤشرين باعتبار أهميتهما في قياس "القدرة على الوصول": خطوط الهاتف ومشتركو الهواتف الخلوية لكل 100 نسمة (المؤشر المستهدف رقم 47 المخصص للمتابعة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية (ITU) (وعدد أجهزة الحاسب الشخصي المستخدمة لكل 100 نسمة ومستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة) المؤشر المستهدف رقم 48، المخصص كذلك للاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية.)

الاتحاد الدولي للبرق مقتبس من التقرير "أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من الفقر"، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، www.dfid.gov.uk.

الدروس المستفادة من جهود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فـي سبيل التنمية

يركز برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنجاز الأهداف الإنمائية المحددة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وينصب اهتمامه على التطبيق المباشر لأساليب تكنولوجيا المعلومات من أجل الحد من الفقر. ويمكن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إما بالمعنى المباشر، بحيث يعود نفع استخدامها على الأفراد الأقل حظاً، وإما بالمعنى غير المباشر، حيث تساعد منظمات الإعانة، أو المنظمات غير الحكومية، أو الحكومات، أو مؤسسات الأعمال على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

إن اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها أداة للتنمية والتوافر العام والاستخدام المتزايد للإنترنت في الدول الصناعية أدى إلى زيادة سريعة في الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامجها ومشاريعها في البلدان النامية. ومن بين الأمثلة البارزة إنشاء مراكز الاتصالات التي وفرت للأفراد والمجتمعات الفقيرة الفرصة لتعلم مهارات الكمبيوتر والاتصال بالإنترنت والاطلاع على قضايا التنمية مثل الصحة والتعليم والزراعة. وبدأت هذه المراكز أيضاً في تقديم الخدمات الحكومية على الإنترنت. ينتقل برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية إلى مرحلة تتطلب أحدث التقنيات والأساليب المبتكرة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الفقراء في البلدان النامية. فسيصبح أقل اهتماماً بالاستعداد الإلكتروني وأكثر اهتماماً بأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية وأكثر تركيزاً على الفقراء باعتبارهم منتجين ومبتكرين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات (فلا يقتصر دورهم على مجرد استهلاك المعلومات التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

من الأمور حاسمة الأهمية لإنجاح جهود برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية إقامة شراكة فعالة بين الأطراف المعنية التالية:

- القطاع العام (الحكومات – من البلدان المتقدمة، البلدان النامية، مثل بلدان الجنوب الناشئة المانحة للمساعدات، الهيئات الدولية، الحكومات المحلية)؛
- القطاع الخاص (الشركات التي تنتمي إلى أفراد الجمهور المستهدف، المنظمات متعددة الجنسيات الراغبة في توسيع أسواقها للوصول إلى الفقراء باعتبارهم قاعدة هرم المستهلكين(BOP) ، الشركات الاجتماعية أو المناصرة للفقراء)؛
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- القطاع غير الرسمي المنظمات غير الحكومية(NGOs)، جماعات المناصرة والتأييد والدفاع عن الحقوق، المؤسسات البحثية)؛
- تمثيل من الجمهور المستهدف.

نشر برنامج المعلومات من أجل التنمية (infoDev)[7]، التابع للبنك الدولي 6 دروس مستفادة من تحليل أجري على 17 برنامجاً تجريبياً. وهذه الدروس مدعومة بمجموعة متنوعة من الأمثلة وكذلك قائمة توصيات[8]:

- الدرس 1: إشراك الفئات المستهدفة في تصميم المشروعات ومتابعتها؛
- الدرس 2: عند اختيار تكنولوجيا لمشروع تدخلي لعلاج الفقر، يجب إيلاء عناية خاصة بمتطلبات البنية التحتية والتوافر المحلي ومتطلبات التدريب والتحديات الفنية. وكلما كانت التكنولوجيا أبسط، كانت النتائج أفضل؛
- الدرس 3: التكنولوجيات القائمة – لا سيما الهاتف والإذاعة والتليفزيون – يمكن أن توصل المعلومات بتكلفة أرخص وباللغات المحلية وإلى عدد من الناس أكبر من التكنولوجيات الأحدث. وفي

بعض الحالات ربما حسنت الأولى من إمكانيات الأخيرة؛

- الدرس 4: مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تصل إلى المناطق الريفية ربما أسهمت أكثر في الأهداف الإنمائية للألفية عن المشاريع القائمة في المناطق الحضرية؛
- الدرس 5: الاستدامة المالية تمثل تحدياً أمام مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛
- الدرس 6: المشاريع التي تركز على التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تتضمن عنصر التعيين في الوظائف.

الإطار 3-4 الاستدامة، قابلية التطوير، التقييم في برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (ICT4D)

ثمة ثلاث رؤى رئيسية تصدر من هذا القطاع في الوقت الراهن؛ الأولى، ضمان استدامة برامج/مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقابلية توسعها، على سبيل المثال، من خلال التأكيد على الحاجة إلى معونة خارجية لإقامة البنية التحتية. والثانية، تصميم برامج/مشاريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون مستدامة وقابلة للتوسع والتطوير، وتصل إلى مدى أكبر وذات قدرة على الاستمرار بعد نفاد التمويل الخارجي الأصلي. حيث تمثل استدامة قابلية توسع المشروع أحد التحديات الكبيرة التي تواجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ كيف سيواصل المستخدم المستهدف استخدامه للنظام. وهنا تظهر الحاجة إلى تنمية المواهب المحلية والاعتماد عليها. وأخيراً، ضمان التقييم الموضوعي لآثار برامج/مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنفذة.[9]

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل النمو الاقتصادي الإقليمي والتقدم الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

توصلت دراسة أجراها مؤخراً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أنه في بلد نمطي من البلدان النامية تؤدي الزيادة بمقدار 10 هواتف محمولة لكل 100 نسمة إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.6 في المائة.[10] وأظهرت عدة دراسات لبرنامج المعلومات من أجل التنمية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد أحد العوامل الرئيسية المسهمة في الإنتاجية والربحية والنمو على مستوى الشركات في الاقتصادات السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق.

وقد أقيمت، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استثمارات ضخمة على مدى العقد الماضي في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيزاً ودعماً للتنمية في هذه البلدان. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات التي أتاحت لمعظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصة الحصول على البنية التحتية

والمعدات، وخصوصاً في بلدان الخليج، حيث تعد مستويات تلك المعدات مرتفعة جداً، فإنه ما زالت هناك فجوة رقمية بين المنطقة والبلدان المتقدمة وداخل البلدان ذاتها وفيما بين المدن وبين المناطق الحضرية والريفية. فبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تظهر تفاوتاً كبيراً في مستويات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعداتها. ولعل أكبر تفاوت يظهر في القدرة على الوصول إلى موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليم وبناء قدرات المواطنين. ففي هذا المجال يوجد تفاوت جغرافي كبير فيما يخص القدرة على الوصول إلى البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب المستخدمين (طريقة الاستعمال).[11]

لكي يكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ديناميكياً فإن ذلك يعني تدخلاً واسعاً في جميع جوانب الحياة العامة، من التعليم والخدمات الصحية إلى التشغيل والنقاش العام. وللحد من التبعات الاجتماعية غير المرغوبة للفضاءات الوطنية المنقسمة رقمياً يجب على السلطات على مستوى الأقاليم والمدن أن تفهم وتشجع الحلول النابعة من المجتمعات المحلية لتغيير ظروف السوق. ويجب عليها أن تسعى دائماً إلى المعالجة المحلية لتأثير العمليات ذات الطابع العولمي.

الإطار 3-5 أربع أدوات سياسية دون إكراهات للمدن الناجحة في اقتصاد المعرفة

وفقاً لويل هاتون،[12] في بحثه المعنون "بناء مدن ناجحة في اقتصاد المعرفة: دور أدوات السياسات غير المباشرة"، "فإن أدوات السياسات غير المباشرة الأربع ذات الأهمية الأكبر للمدن الساعية إلى التجاوب مع الاقتصاد المتغير" تتمثل في:

المهارات: يجب على المدن الاستثمار في المهارات الملائمة لقطاعاتها الأساسية، ليتسنى لها الاستفادة من الابتكار المقترن بالمهارات الأعلى وكذلك الفوائد العرضية للمؤسسات التعليمية؛

القيادة: إذا كان للمدن أن تغير من توجهاتها فهي بحاجة إلى قيادة قوية للعمل مع أصحاب المصلحة وخلق إحساس بوجود غرض مشترك؛

التميز: المدن الناجحة هي تلك التي تمتلك هوية فريدة تساعدها على جذب المشاريع التجارية والعمال المهرة والزائرين والطلاب. وينطوي ذلك في الغالب على وجود جوانب قوية في القطاعين الإبداعي والثقافي واللذين يمكن، بدوريهما، أن يؤثرا في النجاح الاقتصادي؛

التعاون: للمدن المختلفة مواردها المختلفة، ولكنها في الكثير من الأحوال تتكامل فيما بينها. فمن الممكن أن يعزز التعاون بين المدن من العرض الذي تقدمه كل مدينة للأعمال التجارية والعمال. على سبيل المثال، يسهل على مدينة كبيرة أن توفر فرص تشغيل للعمال إذا كانت هناك مدينة مجاورة لها توفر "نوعية حياة" مرتفعة يمكن للعمال أن يحيوا فيها هم وعائلاتهم. وتبرز أهمية التعاون بصفة خاصة في المدن التي شهدت صناعاتها الرئيسية نوعاً من الانحدار.

في منطقة شمال أفريقيا احتلت تونس صدارة ترتيب انتشار الحكومة الإلكترونية تلتها مصر، ثم ليبيا والمغرب. ومن ناحية أخرى، في المشرق العربي كان ترتيب الأردن ولبنان وسوريا الخاص بالحكومة الإلكترونية أدنى عام 2010 عما كان عليه في عام 2008.[13]

يشير تعبير **الحكومة الإلكترونية** إلى "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإحداث تحول بالحكومة يجعلها أسهل منالاً وأكثر كفاءة وخاضعة للمساءلة".[14] وقد صار لهذا الأمر أهمية خاصة في ظل "ثورة المعلومات" وكان له أثر كبير على المجتمع وعلى توقعات فئاته وعلى إجراءات العمل بشكل عام. ومن بين الأمثلة على مبادرات الحكومة الإلكترونية مواقع المعلومات والخدمات الحكومية على شبكة الإنترنت ونشر اللوائح التنظيمية والاستمارات أو الواجهات التي تتيح للمواطنين طلب تجديد بطاقة الهوية أو تقديم الإقرارات الضريبية. وبهذه الطريقة يوفر المواطنون وقت أداء الواجبات المدنية التي تتطلب الانتقال والسفر، أو الوقوف في طوابير في أغلب الأحيان. كما أن تعزيز الشفافية يقلل كثيراً من فرص الفساد ويضمن وصولاً شاملاً وعادلاً إلى المعلومات العامة.

تشمل مبادرات الحكومة الإلكترونية إنشاء قواعد بيانات إلكترونية تحتوي على سجلات هوية المواطنين، مثل السجل المدني الذي يوفر للمواطنين إنجاز الوثائق الشخصية المطلوبة (شهادات الميلاد، السجلات الجنائية، إلخ) في وقت مناسب وبكفاءة، وكذلك السجل الانتخابي، مما يساعد على تحسين العملية الانتخابية من خلال تحديث القوائم الانتخابية والقضاء على إزدواج البيانات في الكشوف الانتخابية وحوسبة العملية الانتخابية لأغراض إحصاء الأصوات الانتخابية، إلخ.

وجدير بنا أن نذكر أيضاً أن التقدم الذي حدث مؤخراً في التكنولوجيات المتنقلة، بما فيها أجهزة المحمول المجهزة بخاصية الشبكات اللاسلكية والإنترنت، أدى إلى زيادة استخدام الحكومة لقنوات الأجهزة المتنقلة. فالحكومة المتنقلة، والتي تمثل امتداداً للحكومة الإلكترونية إلى أنظمة الهاتف المحمول، تعرف باعتبارها "إستراتيجية وتنفيذها" باستخدام مجموعة واسعة من التكنولوجيات والخدمات والتطبيقات والأجهزة اللاسلكية والمتنقلة. ولعل الميزة الرئيسية لإستراتيجية الخدمة المتنقلة هي توافر التفاعل بين الحكومة والمواطن على نطاق واسع الانتشار، حيث يتمكن المواطنون من الوصول إلى الخدمات الحكومية والمعلومات في أي وقت، ومن أي مكان.

وأخيراً، وليس آخراً، تعد الحكومة المتنقلة ذات أهمية وفائدة خاصة للبلدان النامية حيثما كان مستوى الاستعداد للحكومة الإلكترونية منخفضاً، مع ارتفاع نسبة انتشار الهاتف المحمول.[15] وكما بينت منظمة العمل الدولية (ILO) فإن التكنولوجيات المتنقلة أتاحت للبلدان النامية تجنب اعتماد بنية تحتية للاتصالات السلكية الثابتة عالية التكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً.[16]

تسريع وتـيرة التنمية باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الملامح القطرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء

لتحقيق فهم أفضل لملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان التي تعمل فيها مبادرة آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) (مثل المغرب ولبنان) أو التي تزمع العمل فيها من خلال نموذج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (مثل سوريا، السنغال، الغابون، موريتانيا) يعرض القسم التالي مؤشرات مهمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل هذه المؤشرات الخطوط الهاتفية، اشتراكات الهواتف الخلوية، مشتركي الإنترنت واسع النطاق عبر الخطوط الثابتة، أجهزة الكمبيوتر الشخصي، مستخدمي الإنترنت، مؤشر قياس مواقع الحكومة الإلكترونية على الويب. ويعرض القسم في آخره تعاريف المصطلحات المستخدمة في الأشكال. ويمثل كل شكل إحصائيات مقارنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعامي 2000 و2009 لكل بلد في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

لقد انتقيت هذه المؤشرات تحديداً من بين مجموعة من المؤشرات التي تغطي السياق الاقتصادي والاجتماعي، هيكل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كفاءة القطاع وإمكانياته، أداء القطاع فيما يتعلق بالقدرة على الوصول، طريقة الاستخدام، النوعية، يسر التكلفة، التجارة، تطبيقات مطبوعة حديثة وشاملة للبنك الدولي، ألا وهي دليل توجيهي البيانات الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2011، بينما قام بتحليل البيانات وعرضها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجنيف، مبادرة آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED)

الشكل 3-1: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب

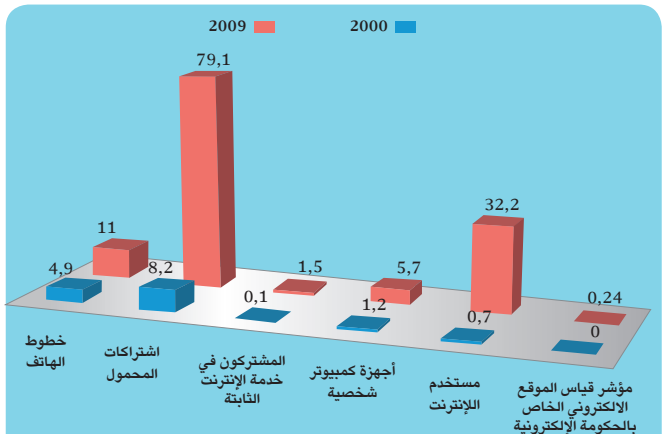

- زيادة 10 أضعاف أو 877 في المائة في اشتراكات الهاتف المحمول
- زيادة 15 ضعفاً أو 1400 في المائة في عدد مشتركي خدمات الإنترنت الثابتة
- زيادة 5 أضعاف أو 375 في المائة في عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي
- زيادة 46 ضعفاً أو 4500 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت
- على الرغم من الزيادة في هذه المؤشرات، فيجب على المغرب تحقيق تقدم لكي يتدارك تأخره في عدد مشتركي الإنترنت عبرالخطوط الثابتة واصحاب أجهزة الحاسوب الشخصي ومستخدمي الإنترنت والخدمات الحكومية الإلكترونية.

الشكل 3-2: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلبنان

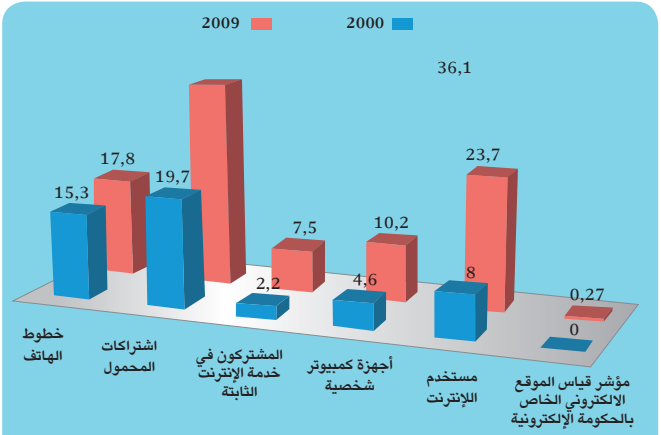

- زيادة ضعفين أو 83 في المائة في اشتراكات الهاتف المحمول
- زيادة 3 أضعاف أو 241 في المائة في عدد مشتركي خدمات الإنترنت الثابتة
- زيادة ضعفين أو 122 في المائة في عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي
- زيادة 3 أضعاف أو 196 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت
- يتقدم لبنان على عدد كبير من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا. غير انه على الرغم من الزيادة في هذه المؤشرات فيجب على لبنان تحقيق تقدم لكي يتدارك تأخره في عدد مشتركي الإنترنت عبرالخطوط الثابتة واصحاب أجهزة الحاسوب الشخصي ومستخدمي الإنترنت والخدمات الحكومية

الشكل 3-3: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سوريا

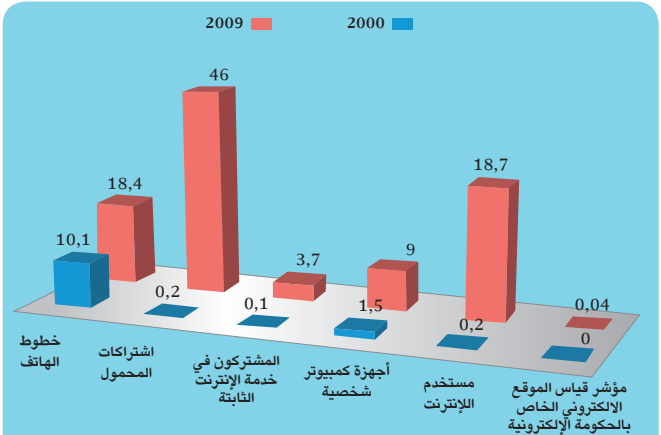

- زيادة 230 ضعفاً أو 22900 في المائة في اشتراكات الهاتف المحمول
- زيادة 37 ضعفاً أو 3600 في المائة في عدد مشتركي خدمات الإنترنت الثابتة
- زيادة 6 أضعاف أو 500 في المائة في عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي
- زيادة 94 ضعفاً أو 9250 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت
- على الرغم من الزيادة في هذه المؤشرات، فيجب على سوريا تحقيق تقدم لكي يتدارك تأخره في عدد مشتركي الإنترنت عبرالخطوط الثابتة واصحاب أجهزة الحاسوب الشخصي ومستخدمي الإنترنت والخدمات الحكومية الإلكترونية.

الشكل 3-4: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنغال

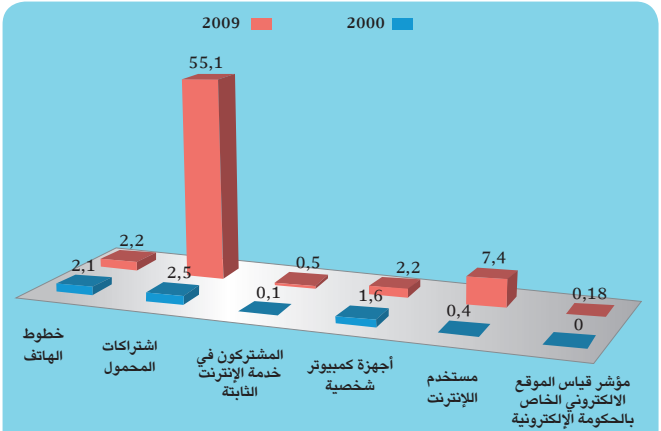

- زيادة 22 ضعفاً أو 2104 في المائة في اشتراكات الهاتف المحمول
- زيادة 5 أضعاف أو 400 في المائة في عدد مشتركي خدمات الانترنت الثابتة
- زيادة 38 في المائة في عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي
- زيادة 19 ضعفاً أو 1750 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت
- على الرغم من الزيادة في هذه المؤشرات، فهناك حاجة إلى تحقيق تقدم لكي تتمكن السنغال من تعويض تأخرها في كل من عدد مشتركي الإنترنت عبر الخطوط الثابتة وملكية أجهزة الحاسب الشخصي ومستخدمي الإنترنت وخدمات الحكومة الإلكترونية.

الشكل 3-5: ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الغابون

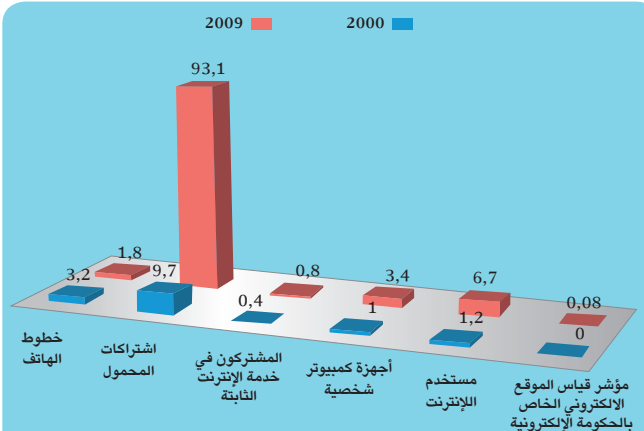

- زيادة 44 في المائة في عدد الخطوط الهاتفية
- زيادة 10 أضعاف أو 860 في المائة في اشتراكات الهاتف المحمول
- زيادة ضعفين أو 100 في المائة في عدد مشتركي خدمات الإنترنت الثابتة
- زيادة 3 أضعاف أو 240 في المائة في عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي
- زيادة 6 أضعاف أو 458 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت
- على الرغم من الزيادة في هذه المؤشرات، باستثناء الانخفاض في الخطوط الهاتفية، فهناك حاجة إلى تحقيق تقدم لكي تتمكن الغابون من تعويض تأخرها في كل من عدد مشتركي الإنترنت عبر الخطوط الثابتة وملكية أجهزة الحاسب الشخصي ومستخدمي الإنترنت وخدمات الحكومة الإلكترونية.

الشكل 3-6: الملامح العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في موريتانيا

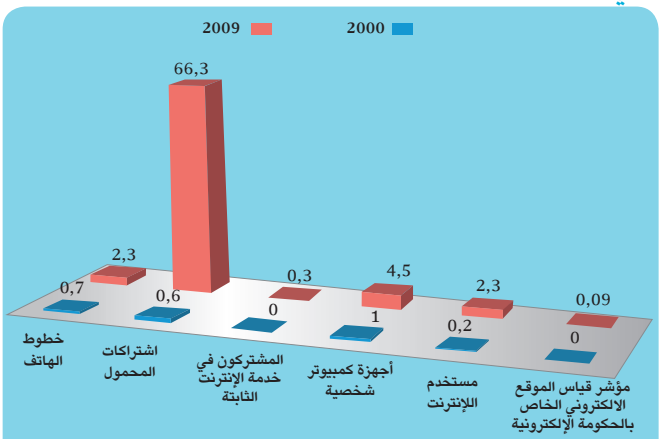

- زيادة 111 ضعفاً أو 10950 في المائة في اشتراكات الهاتف المحمول
- زيادة صغيرة في عدد مشتركي خدمات الإنترنت الثابتة
- زيادة 5 أضعاف أو 350 في المائة في عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي
- زيادة 12 ضعفاً أو 1050 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت
- على الرغم من الزيادة في هذه المؤشرات، فهناك حاجة إلى تحقيق تقدم لكي تتمكن موريتانيا من تعويض تأخرها في كل من عدد مشتركي الإنترنت عبرالخطوط الثابتة وملكية أجهزة الحاسوب الشخصي ومستخدمي الإنترنت وخدمات الحكومة الإلكترونية.

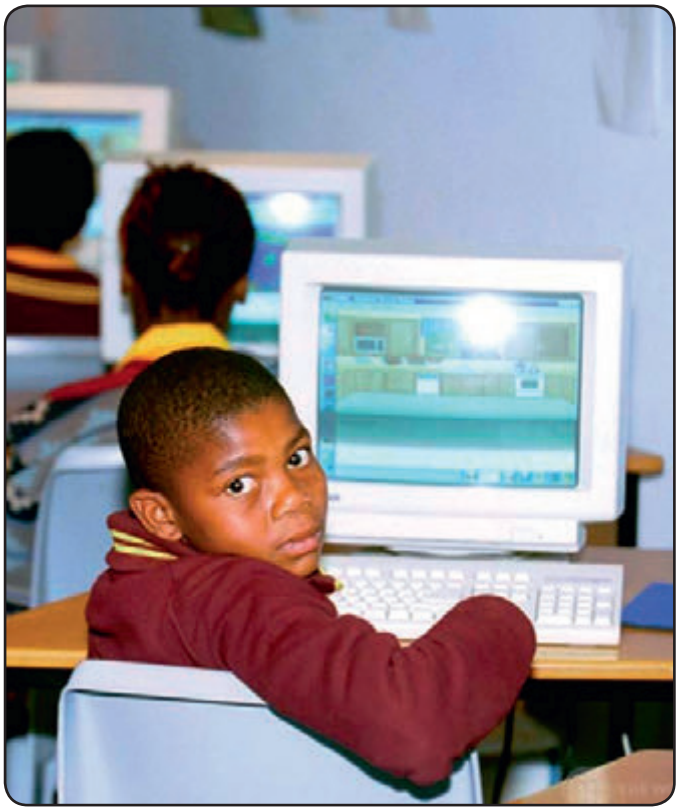

4

نظام التعاون اللامركزي في أجندة التنمية الدولية اللامركزية: ماهي، لمَـــاذا، وكيف؟

- اللامركزية: ماهي، لمَـــاذا، وكيف؟
- اللامركزية والديمقراطية المحلية والحكامة المحلية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- من التعاون اللامركزي إلى التعاون الثلاثي: التجربة الجديدة بين بلدان الجنوب

نظام التعاون اللامركزي في أجندة التنمية الدولية

اللامركزية: ماهي، لمَـــاذا، وكيف؟

تُعرِّف» منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة «(UCLG) *اللامركزية* : بأنها »إسناد المسؤولية وصنع القرارات إلى السلطات المحلية«

عبر هذا الدليل التوجيهي، سيُستخدم تعبير الحكومات المحلية والسلطات المحلية بالتبادل، للإشارة إلى البلديات (الجماعات الحضرية، المدن، القرى)، الأقاليم، (بما في ذلك "*المديريات*" حسب التعبير الفرنسي) الأقاليم (بما في ذلك الولايات الفيدرالية والمحافظات) وما يصاحب كلاً منها.

وإذا ما نظمت اللامركزية بشكل صحيح، فإنها تعزز الحكامة المحلية والديمقراطية المحلية بالتبعية، وهو ما يعد مهماً لثلاثة أسباب على الأقل:

1. تعزز اللامركزية كفاءات توزيع الموارد كنتيجة طبيعية للتقارب بين المواطنين ومتخذي القرار في القطاع العام، الذين يخضعون للمساءلة عن تصرفاتهم؛
2. تقدم اعترافاً ضمنياً بالسلطة المحلية وتعهداً بمسؤولية الخدمات العامة للتنظيم المحلي؛
3. تتيح للحكومات دون الوطنية تشجيع الاستقلال المحلي، بما في ذلك التعاون اللامركزي على وجه الخصوص.

اللامركزية الناجحة تتعلق بتفهم وترسيخ التبعية التي ينطوي عليها تفويض السلطة. فهي تتطلب تأكيد الدول امتثالها لعدد من الشروط وأن تعتمد بشكل خاص:

- سياسة وطنية شاملة للامركزية حيث يتم نقل سلطات محددة إلى الحكومات دون الوطنية مع ما يقترن بها من موارد مالية وفنية؛
- تدابير موازية لتنظيم إدارة الدولة على المستويات دون الوطنية؛
- سياسات مالية تضمن الموارد الكافية لتمويل الأولويات المحلية ودون الوطنية؛
- تدابير تهدف إلى تدعيم منظمات المجتمع المدني باعتبارها صاحبة مصلحة ومعنية بعمليات الحكامة على المستوى دون الوطني؛
- برنامج لتنمية القدرات الإدارية والتنظيمية المحلية.

مبادرة آرت التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي أطلقت عام 2005 لتعزيز النهج الإقليمي تجاه التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تدعم اللامركزية وتعمل على مساعدة المجتمعات المحلية على اعتماد تقنيات جديدة في إطار جهودها للتصدي لتحديات الحكامة والتنمية الاقتصادية على المستويين المحلي ودون الوطني.

اللامركزية والديمقراطية المحلية والحكامة المحلية في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إن مقاربة آرت- إيزيـميد (ART-ISI@ MED) تندمج بشكل كامل في قالب التنمية المحلية التعاونية، حيثما كانت هناك اتفاقات إطارية وطنية لمبادرة آرت لتنسيق الأحوال التي يكون فيها عدة شركاء داعمين (شركاء في التعاون الانمائي) وعمليات تنمية محلية يقودها قادة محليون منتخبون ومنظمات للمجتمع المدني. وحيث إن مبادرة ارت- إيزيـميد (ART-ISI@ MED) أكثر من مجرد برنامج، فإنها تدعم التنمية المحلية من خلال عملية تعلم تشمل الأفراد والمنظمات والممارسات الجماعية لنهج اشتمالي متعدد الأطراف.

بزغت فكرة الاستقلال المحلي من التجربة المتوسطية للدول المدن ذات الاستقلال، بدءاً من أثينا وأسبرطة إلى سيراكيوز، قرطاج، روما، فينيسيا، مارسيليا، برشلونة، على سبيل المثال لا الحصر. وقد انضمت هذه الدول المدن في النهاية إلى أنظمة وطنية تكونت لتوفير الأمن الجماعي في مواجهة أنظمة وطنية منافسة. وقد أثبتت هذه الأنظمة الوطنية فعالية كبيرة في حشد الموارد من أجل المشروع الاستعماري للمدرسة التجارية (المركنتلية) الوطنية.

في العقدين الأخيرين اعتمدت اللامركزية على نطاق واسع على مستوى العالم، كسياسة ونموذج للتنظيم الإداري، مما أدى إلى تجدد الوعي بالمدن كوحدات أساسية للحكامة الإقليمية. وهذا الوعي المتجدد بالسياق المحلي نشأ كنتيجة غير مقصودة للعولمة وبيئة التجارة والتمويل فائقة الترابط وكنتيجة لضغوط خارجية لتكييف الهياكل المحلية من أجل إظهار قيادات سياسية جديدة على المستويات دون الوطنية.

يعكس الإصلاح الإقليمي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتقاداً راسخاً بين البلديات والسلطات دون الوطنية الأوروبية بوجود نقص عام في الشركاء الصالحين على المستوى البلدي ودون الوطني الذين يمكن الاشتراك معهم في بناء منطقة متوسطية مشتركة قوامها "السلام والاستقرار والازدهار". وقد بذلت الجهود التنموية من أجل إنشاء "شبكات اشتمالية" من المدن الشريكة لنقل مهارات الحكامة.

ففي عام 2000 أطلقت شبكة يوروسيتيز (المدن الأوروبية) التي تضم مدناً أوروبية، ما أصبح يعرف لاحقاً بشبكة المدن المتوسطية (ميدسيتيز). وكان لشبكة ميدسيتيز دور أساسي في الحصول على واحدة من أولى منح الاتحاد الأوروبي لصالح بناء قدرات القيادات البلدية. وفي عام 2005 شكل الاتحاد العالمي للمدن المتحدة والحكومات المحلية اللجنة المتوسطية التي لعبت دوراً حاسماً في الضغط من أجل مشاركة شبكات المدن في تجمع تداولي في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط. وفي عام 2008 صوت مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اجتماعه بمارسيليا على إنشاء الجمعية الأورومتوسطية للسلطات المحلية والإقليمية، ARLEM. وتتألف الجمعية من 84 عضواً، من بينها 10 مقاعد مخصصة لشبكات المدن والأقاليم.

لقد تم إنجاز العديد من جهود بناء القدرات والتعاون اللامركزي بنجاح على مدى العقد الماضي، بما فيها: إنجاز الإصلاحات الدستورية في البحرين عام 2002، إجراء أول انتخابات محلية في المملكة العربية السعودية، إنشاء مجالس جهوية منتخبة شعبياً من أجل التنمية الاقتصادية والإستراتيجية في المغرب والأردن، العودة إلى إجراء الانتخابات البلدية بالاقتراع العام في الأردن، تنظيم الانتخابات المحلية في فلسطين.

الإطار 4-1 التنظيم الإقليمي لبعض البلدان العربية المتوسطية

البلد	السكان/ عدد المناطق أوالإقاليم (عدد السكان في عام 2007، بالملايين)	المستوى الإقليمي	المستوى المحلي
الجزائر	33.9	48 إقليماً/ولاية، 160 منطقة/دائرة	1541 بلدية (جماعات محلية)
مصر	80.1	26 محافظة، كل منها مقسم إلى أحياء	217 مركزاً ومدينة + الأقصر (ذات طبيعة خاصة) 4617 قرية
الأردن	5.9 (تم الإعلان عن إنشاء 3 مناطق في 2006)	12 محافظة	99 بلدية
لبنان	4.2	6 محافظات، كل منها (باستثناء بيروت) مقسم إلى أقضية	930 بلدية وقرية
المغرب	31.2 (مقسمة إلى 16 جهة)	49 إقليماً (مناطق ريفية) و13 ولاية (مناطق حضرية)	1497 بلدية (جماعات محلية)
الضفة الغربية وقطاع غزة	4.0	14 محافظة (9 في الضفة الغربية و5 في قطاع غزة، إقليمان مستقلّان)	74 بلدية (63 في الضفة الغربية و11 في قطاع غزة، 368 مجلساً قروياً
سوريا	20.5	14 محافظة	107 مدن، 248 مدينة صغيرة، 207 قرى
تونس	10.1	24 ولاية كل منها مقسم إلى معتمديات	264 بلدية
تركيا	73.0 (مقسمة إلى 12 منطقة)	81 إدارة إقليمية خاصة	3225 بلدية، 16 بلدية حضرية، 35 ألف قرية

قامت بيرغ سيلفيا بتجميعه في: "اللامركزية والحكامة المحلية في جهة الشرق الاوسط وشمال افريقية" www.iemed.org/anuari/2010/aarticles/Bergh_decentralization_en.pdf
وفي المصادرالتالية: التقرير العالمي 2008 للمرصد العالمي للديموقراطية المحلية و اللامركزية "GOLD" وملامح بلدان المدن و الحكومات المحلية الموحدة "UCLG": معطيات الساكنة في التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 2009 من اعداد UNDPhttp://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_Tables_rev.xls
ملاحظة: ان تعبير "المستوى المحلي" يشيرهنا إلى أدنى درجة الحكامة على المستوى دون الوطني ولا يعني التعريف المستعمل في الباقي من هذا الدليل التوجيهي.

كيف يمكن لمبادرة آرت الشاملة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقدم قيمة مضافة إلى برامج التنمية؟

بقلم جوفاني كاميليري

منسق مبادرة آرت العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثمة مصالح مشتركة تربط بين مواطني الشمال والجنوب – ليس فقط في منطقة البحر الأبيض المتوسط بل في جميع أنحاء العالم. فجميع مواطني هذا الكوكب منشغلون بمواضيع معينة، مثل الهجرة الاقتصادية أو النزوح القسري بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، والتغير المناخي والاستخدام الرشيد لموارد المياه والطاقة – على سبيل المثال لا الحصر. ومثل تلك القضايا تتجاوز الحدود الجغرافية البلدية والإقليمية والوطنية بما لها من انعكاسات على الحياة اليومية للناس مهما اختلفت ثقافاتهم وديانتهم ومجموعاتهم العرقية.

وفي هذا السياق ولدت مبادرة آرت العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعد مبادرة آرت إطاراً برامجياً يوضع تصوره وتصميمه في البلد المعني، وينفذ ويتابع/يقيم فيها، بالاشتراك مع مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة من خلال تنسيق وثيق مع سلطات نيابية من أجل:

- *تطبيق مقاربة إقليمية على مستوى القطاعات قادرة على دعم بكفاءة عمليات التنمية المحلية (بدلاً من الحلول المخططة مركزياً من المستويات العليا إلى الدنيا، أو تلك التي تتبع نهجاً قطاعياً منعزلاً)،*
- *تشجيع الـتـكـامـلات والتحالفات فيما بين الإجراءات التي تتخذها مختلف الأطراف الفاعلة وبرامج التعاون دعماً للإستراتيجيات المشتركة المركبة، مثل الأهداف الإنمائية للألفية،*
- *العمل مع السلطات المحلية من أجل تشجيع المشاركة الفعالة لمنظمات وشبكات المجتمع المدني،*
- *العمل بالتضافر مع الدوائر المحلية لوضع البرامج التي تم تنظيمها داخل البلدان من قبل أصحاب المصالح المحليين للوصول إلى تكامل أكبر بين الأطراف الفاعلة.*
- *ضمان استمرار التعاون مع عمليات التنمية داخل البلد،*
- *تحقيق أقصى استفادة من الموارد وتبادل الخدمات المشتركة وأعمال التشخيص والبيانات والمساعدة الفنية،*
- *تقديم إجراءات إدارية سريعة.*

وتشير الكلمة المختصرة "آرت" رسمياً إلى "تداخل شبكات إقليمية وموضوعاتية للتعاون في مجال التنمية البشرية"، وتشدد على العلاقة الإستراتيجية بين المستويات دون الوطنية للحكومة وبين شبكاتها من كل من الشمال والجنوب.

التنمية الفعّالة تتطلب التعاون والعمل المشترك والتواصل

لتحقيق نتائج التنمية من الضروري تيسير قيام حوار حقيقي ودائم بين المجتمعات المحلية للسماح لها بالعمل مع أسباب تلك القضايا "ذات الاهتمام المشترك" وآثارها في الوقت ذاته. وذلك نهج مختلف للغاية للتعاون، على العكس من النموذج القديم "للمانحين والمستفيدين"، حيث الشمال، المفترض فيه التقدم، يعلم الجنوب "كيف يصيد" (وبالمناسبة، من الذي قال إن بلدان الشمال أفضل في الصيد – ولا سيما باستخدام أساليب صيد الأسماك في البحار الشمالية؟).

ومن ثم، ربما كان ضرورياً دراسة أدوات جديدة للتعامل ووضعها تحت تصرف المجتمع الدولي تسمح لمواطني الشمال والجنوب بالعمل في ظل إطار من التحالفات من خلال شبكة من "الحلفاء والزملاء" تتيح للشركاء الملتزمين في الشمال والجنوب أن يواجهوا معاً، على نحو تضامني، التحديات المشتركة، بما يكفل وسائل كسب عيش دائمة الازدهار بخيارات واسعة أمام جميع المواطنين.

فالنهج البرامجي لمبادرة آرت يحد من التجزؤ ويزيد من تأثير الأطراف المتعاونة العاملة محلياً. وهو يعزز الدور الإستراتيجي للتعاون اللامركزي والـتـكـامـل داخل الإطار متعدد الأطراف من أجل دعم أفضل لعمليات التنمية المستدامة.

أصل مبادرة آرت

كثيراً ما كان التعاون الإنمائي في الماضي يُنتقد لتركيزه المفرط على التخفيف من الأعراض بصورة مباشرة أحادية البعد – أي الحلول "المؤقتة" التي لا تأخذ "الصورة الأكبر" في اعتبارها من خلال دراسة نظرية النظم، أو الطبيعة المتشابكة، المركبة، والعضوية للمجتمعات؛ فلعلاج مشكلة التغذية نرسل الطعام ولعلاج المشاكل الصحية نرسل الأدوية، أما بالنسبة للتنمية المحلية فنطلق مشاريع في إحدى البلديات. ولكن مبادرة آرت العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدور بدلاً من ذلك حول الاستفادة من الخبرات القائمة وتسهيل التعاون الواسع القائم على الاحترام والانفتاح الذي يشارك في إيجاد الحلول لتحديات التنمية.

لقد ظهرت الحاجة الإستراتيجية إلى نهج آرت نتيجة للنمو السريع في عدد الأطراف الإنمائية الفاعلة العاملة على المستويات دون الوطنية، حيث كان كل منها، في الغالب، يركز على أولويات متعارضة، وفي أكثر الأحوال، دون مشاركة من الهيئات النيابية أو إسهام تشاركي من المواطنين المحليين. وباختصار، فإن فوائد عديدة تعود على التنمية من إنشاء شبكة متكاملة من التحالفات والحلفاء والشركاء والزملاء، وتدعيم تلك الشبكات و/أو توسيع نطاقها، ومن بين تلك الفوائد ما يلي:

- أنه يمثل نمطاً فعالاً لتوعية الرأي العام والمجتمعات المحلية في الجنوب والشمال بالقضايا المختلفة ذات الاهتمام المشترك،
- أنه يؤسس قنوات يمكن من خلالها إجراء حوار ونقاش مشترك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مما يؤدي إلى تبادل الأفكار والخبرات بطريقة مباشرة وواقعية.
- أنه يعزز بيئة الثقة المتبادلة التي لا يستطيع إيجادها حتى أفضل "الخبراء" في التعاون الدولي من تلقاء نفسه،
- أنه يدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويشجع على الابتكار ويحشد موارد المعرفة التي تشتد الحاجة إليها والتي كثيراً ما يغفلها التعاون الإنمائي التقليدي، بما في ذلك الممارسات الجيدة في القضايا الأساسية للحكامة المحلية: إدارة الخدمات الاجتماعية الأساسية، الإستراتيجيات الاقتصادية المحلية في السياسات البيئية، أو تلك المتعلقة بالطاقة أو المساواة بين الجنسين، على سبيل المثال لا الحصر.

- *أنه يساعد على جعل أنشطة التعاون الإنمائي أكثر تشاركية وشفافية وديناميكية.*
- *أنه ييسر إحداث التحول في النموذج التقليدي لثقافة "كم ستعطيني؟" إلى السؤال الأوسع نطاقاً "كيف سنعمل معاً على حل هذا الأمر؟" دعماً للعمليات الوطنية للتنمية المحلية وإستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر.*

وتطبق مبادرة آرت العالمية حالياً في أكثر من 20 بلداً في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ويجري توسيع نطاقها لتشمل المنطقة العربية. ونظراً لاهتمامها بعمليات التخطيط المحلية واستقلالية المجتمع والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، فهي توفر موئلاً مؤسساتياً لمبادرة مجتمع المعرفة من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط (ISI@MED) التي تقدم بدورها نهجاً يعزز من المبادئ الجوهرية لمبادرة آرت.

من التعاون اللامركزي إلى التعاون الثلاثي: التجربة الجديدة بين بلدان الجنوب

من شأن الشراكات المتكافئة بين الحكومات المحلية وبين مؤسساتها أن توفر قاعدة فعالة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والابتكارات. فتبادل الخبرات بين النظراء والحوار الفعال بين الأطراف الإقليمية يعدان من الوسائل المبتكرة لتعزيز الحكامة الرشيدة والتنمية المحلية وتبادل السياسات المجربة والناجحة في العديد من المجالات المتنوعة. والشراكات بين الحكومات المحلية تقوم على الاحترام المتبادل والتكافل والمصالح والمسؤوليات المشتركة.

بعد أعوام من التعاون اللامركزي بين البلدان الشمالية المتقدمة والجنوبية النامية، وفقاً لنمط ثنائي الأطراف، بدأ نهج جديد متعدد الأطراف في التشكل وإظهار ثماره: التعاون الثلاثي. فبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعمل على القضايا المتصلة بتنمية وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب دخلت السلطات في كل من الشمال والجنوب في مرحلة جديدة من التعاون من خلال دمج بعد ثالث في شراكاتهما التقليدية. فإضافة إلى خطتهما العامة الخاصة بنقل المعرفة من الشمال إلى الجنوب فهي تدرس أيضاً وتعد مشاريع تضفي بعض التعاون بين بلدان الجنوب في مرحلة ثانية وتستفيد من الدراية والخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى.

يولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عناية خاصة بنقل الدروس المستفادة والخبرة المهمة للسياق فيما بين البلدان النامية – لا سيما من البلدان متوسطة الدخل (MICs) ذات سجل الأداء الناجح في التصدي للتحديات المشتركة بين البلدان النامية. وتلعب البلدان متوسطة الدخل دوراً متنامي الأهمية في بنية التنمية الدولية، كجهات مانحة وشركاء تجارة ومصادر للخبرة. وبعض البلدان متوسطة الدخل تعد جهات مانحة ومتلقية للمعونات على حد سواء، مما يعطيها منظوراً فريداً تجاه عملية التنمية.

تنطوي آليات ونهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون بين بلدان الجنوب على مساعدة بلدان الجنوب لبعضها عن طريق

تبادل المعرفة الفنية والاقتصادية والمهارات لتيسير التنمية. أما نهج التعاون الثلاثي للبرنامج فيتمثل في تيسير التعاون الفني ونقل المعرفة بين اثنين أو أكثر من البلدان النامية بدعم (فني ومالي) من الجهات المانحة في الشمال أو شركاء التعاون اللامركزي أو الشركاء من القطاع الخاص والشركاء من المنظمات غير الحكومية، أو من قبل المنظمات الدولية.

ثمة ممارسات جيدة موثقة في البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بينها، صياغة إطار إستراتيجي في تايلند؛ تعزيز القدرات المؤسسية والفنية في الصين؛ الجمع المنهجي للبيانات وإعداد التقارير في تركيا؛ وإنشاء صندوق تعاون مشترك من قبل المكسيك وشيلي. وتشير هذه الحالات إلى أن زيادة التعاون بين بلدان الجنوب عضد الجهود القطرية الرامية إلى تعزيز أطر سياساتها ومؤسساتها.

من عوامل الإسهام الرئيسية في نجاح الجهود الموصوفة في تلك الحالات، ما يلي:

- بيئة سياسات مؤاتية والتزام على جميع المستويات؛
- مشاركة واسعة وشركاء مختلفون لشمول المنظمات الحكومية والمجتمع المدني؛
- قدرات المنظمة القائمة على التنسيق وتطوير قدرات أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً خلال العملية؛
- مقاربة تدريجية لتوسيع نطاق المبادرات طويلة الأمد، مع تحقيق نتائج قصيرة الأمد، في الوقت نفسه، لاكتساب قوة دافعة.

لقد ساعد الدعم المقدم من الجهات المانحة والمنظمات الدولية البلدان على تنمية القدرات والتواصل من خلال شبكة أوسع للمتدخلين.[17]

الشكل 4-1: إتجاهات أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والميزانية

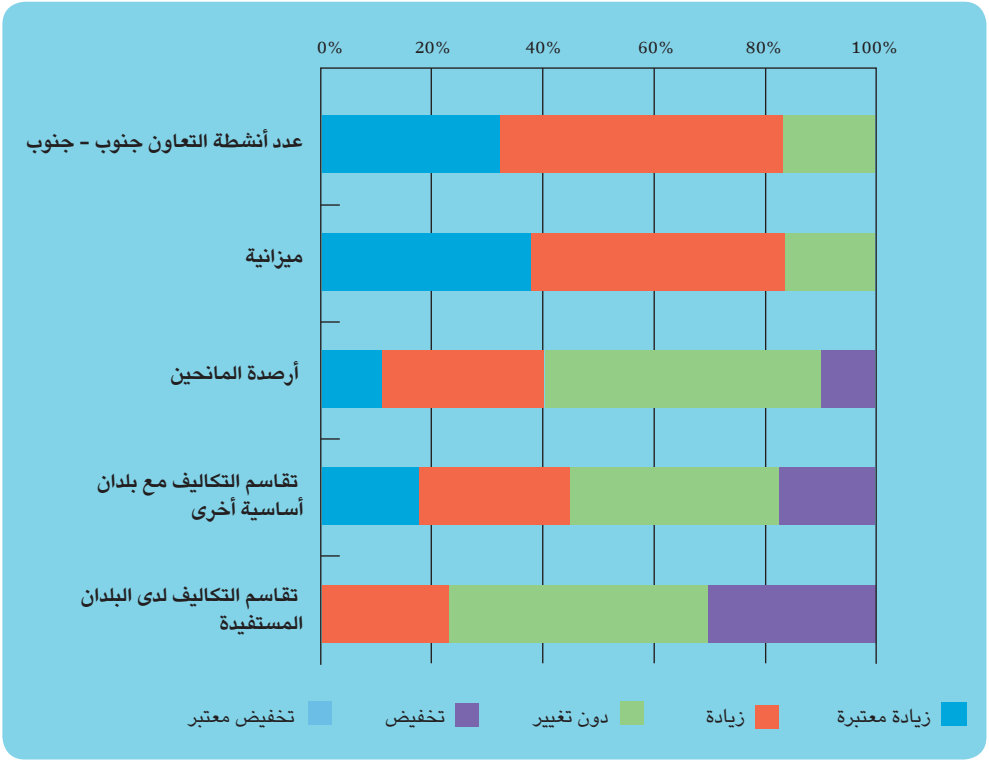

المصدر: الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009

لقد أصبح التعاون بين بلدان الجنوب ضرورياً. فهو يحقق نتائج ممتازة في الرد على مسائل حاسمة الأهمية في مجال التعاون الدولي: كيفية تطوير القدرات التشغيلية وكيفية تحسين نوعية دعم بناء القدرات. ويمكن معرفة جزء من الرد من الطريقة التي تقوم بها المنظمات الدولية النشطة في مشاريع التعاون اللامركزي بتشجيع المجتمعات المحلية في بلدان الجنوب على استعمال المعرفة المكتسبة من جهودها الإنمائية "المدفوعة بالتصدير" لمنفعة شركائهم الجنوبيين. ويعد التعاون بين بلدان الجنوب أداة فعالة مبتكرة، أولاً من أجل زيادة وكذلك من أجل تحسين- فعالية المعونات وعائدات شركاء التعاون الدولي على الاستثمارات.

تهدف مبادرة ارت- إيزيـميد (ART-ISI@MED) إلى تيسير إقامة شراكات ثلاثية بين الحكومات المحلية في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشماله مع حكومة محلية شريكة

ثالثة من إحدى البلدان الجنوبية (من منطقة البحر الأبيض المتوسط أو أفريقيا جنوب الصحراء). ومن ثم، بعد تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية بنجاح في بلدية وجدة والمنطقة الشرقية بالمغرب (انظر الشكل 4-2) وبلدية طرابلس بلبنان (انظر الشكل 4-3) فسيتم تكرار تجربة التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي في العديد من حالات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ من بلدية إلى بلدية في البلد نفسه (المغرب، انظر الشكل 4-4، ولبنان، انظر الشكل4-5)؛ بين بلديات بلدين متوسطيين مختلفين (المغرب ولبنان، انظر المخطط 4-6)؛ من بلد متوسطي إلى بلدين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (من المغرب إلى السنغال والغابون، انظر الشكل 4-7).

الشكل 4-2: التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 1

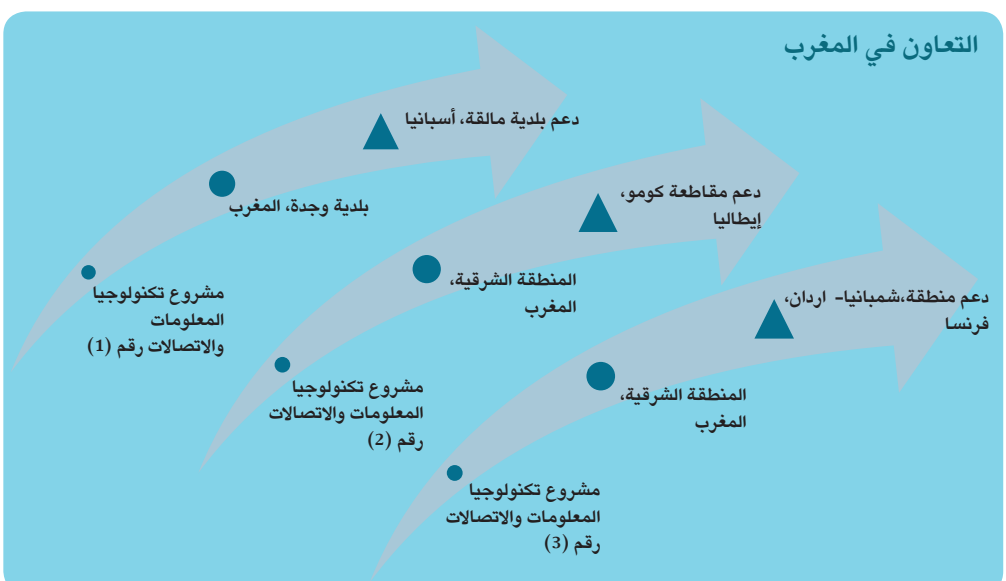

| دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تسهيل العملية وتأهيل نقل المعرفة

| مثال 3 حالات مختلفة من التعاون شمال – جنوب في نفس البلد

| تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروع رقم (1): خدمات الإدارة الإلكترونية بدعم من مالقة

| تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروع رقم (2): بوابة إنترنت المنطقة الشرقية بدعم من كومو

| تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشروع رقم (3): التسويق الإلكتروني للجهة الشرقية بدعم من شمبانيا-أردان

الشكل 4-3: التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 2

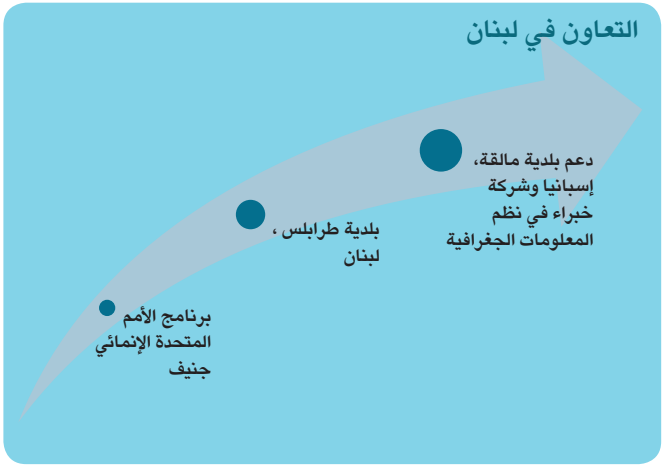

| **دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** تسهيل العملية وتأهيل عملية نقل المعرفة

| **مثال** على التعاون شمال- جنوب

| **التعاون الثلاثي** بدعم من مالقة وشركة خبراء نظم المعلومات الجغرافية

| **خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم نقلها:** التنمية الحضرية ومنهاج نظام المعلومات الجغرافية المعني بإدارة الشوارع

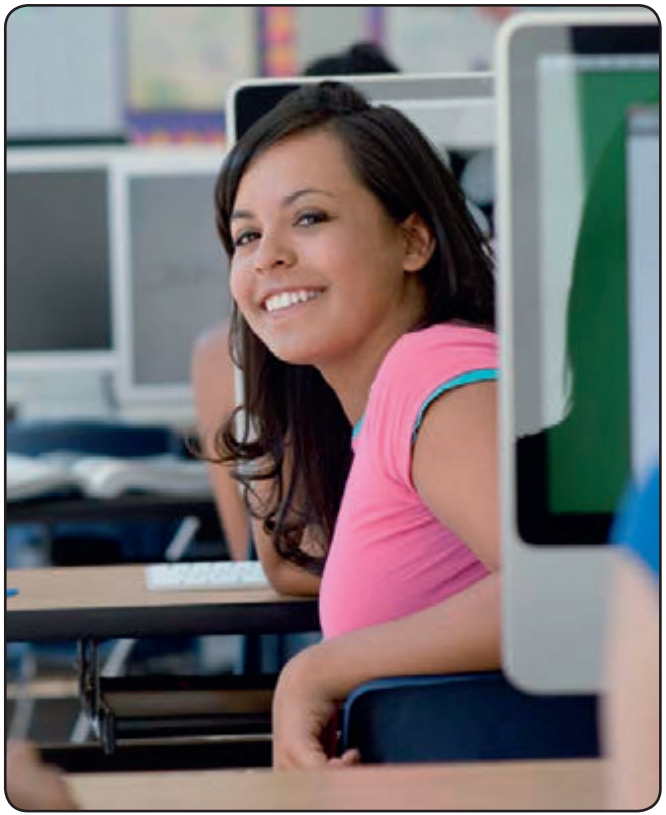

الشكل 4-4: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 1

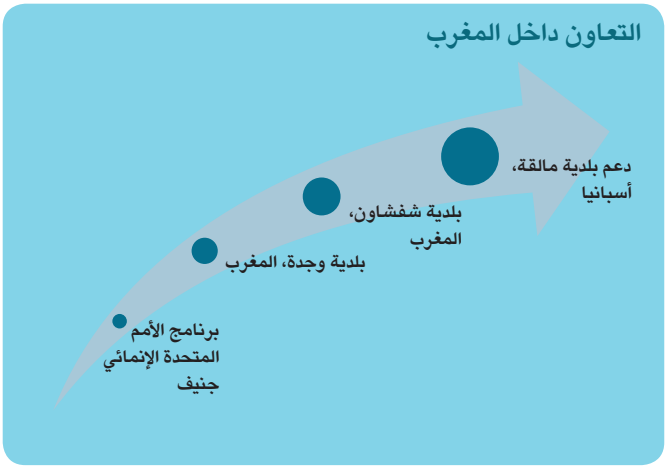

| دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تسهيل العملية وتأهيل نقل المعرفة

| مثال على التعاون جنوب – جنوب بين بلديات البلد الواحد

| التعاون الثلاثي بدعم من مالقة

| خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم نقلها: خدمات الإدارة الإلكترونية

الشكل 4-5: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 2

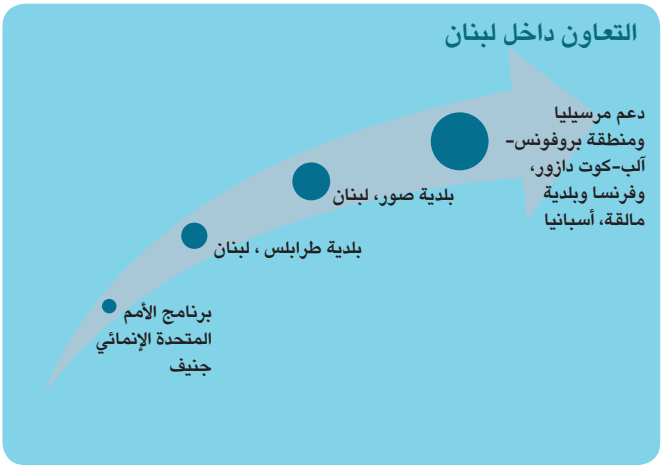

| دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تسهيل العملية وتأهيل نقل المعرفة

| مثال على التعاون جنوب – جنوب بين بلديات البلد الواحد

| التعاون الثلاثي بدعم من مرسيليا وجهة بروفونس-آلب-كوت دازور، وأيضاً مالقة

| خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم نقلها: التنمية الحضرية وتدبير الشوارع بمنهاج نظام المعلومات الجغرافية

الشكل 4-6: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلدان متوسطية، الحالة رقم 3

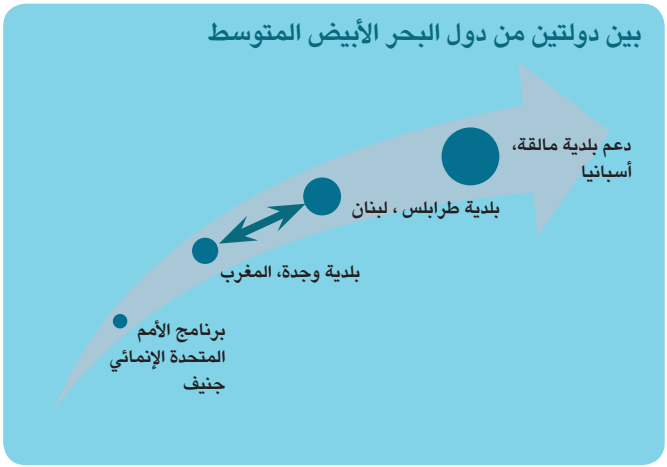

| **دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** تسهيل العملية وتأهيل نقل المعرفة

| **مثال على التعاون جنوب** – حنوب بين بلدين من حوض البحر الأبيض المتوسط

| **التعاون الثلاثي** التعاون الثلاثي

| **خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم نقلها:** خدمات الإدارة الإلكترونية من وجدة إلى طرابلس وتنمية حضرية وتدبير الشوارع حسب منهاج نظام المعلومات الجغرافية من طرابلس الى وجدة

| **نقل استكشاف** الى سوريا وتونس

الشكل 4-7: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الحالة رقم 4

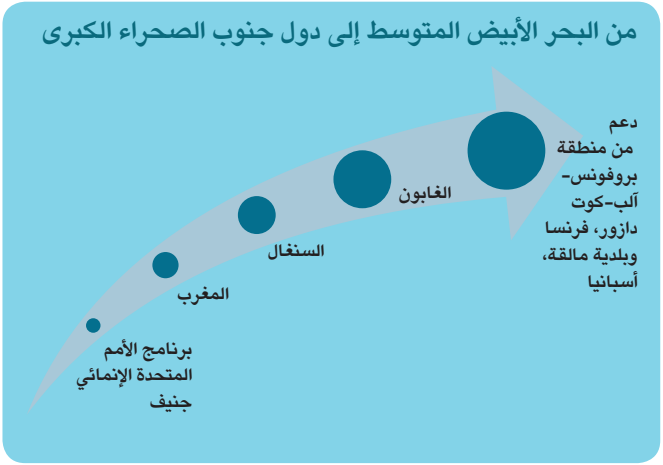

| **دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** تسهيل العملية وتأهيل نقل المعرفة

| **مثال على التعاون جنوب** – جنوب بين بلدان من حوض البحر الأبيض المتوسط وبلدان جنوب الصحراء

| **التعاون الثلاثي** بدعم من جهة بروفونس-آلب-كوت دازور وبلدية مالقة

| **خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم نقلها:** خدمات الإدارة الإلكترونية

5

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الإقليمية

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استقلالية المجتمعات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الإقليمية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي

بفضل سياسات اللامركزية تتمكن السلطات المحلية على جميع المستويات – المناطق أو البلديات أو التجمعات الريفية – من تخطيط وتمويل مشاريع التنمية الإقليمية وتنفيذها نيابة عن السكان المحليين. فاللامركزية تمكن السلطات المحلية والموظفين الحكوميين على جميع المستويات من تخطيط التنمية الإقليمية وتمويلها وتنفيذها.

كثيراً ما تفتقد السلطات المحلية القدرات والمهارات المحلية اللازمة للاستجابة إلى الطلبات على الخدمة. فمعرفتها محدودة بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة أو بكيفية استخدامها لتحسين تقديم الخدمات البلدية. ولا حتى يخطر ببالها أن مخططات شبكة الطرق الحضرية القياسية تعد أداة مطلوبة، بل وضرورية، للتخطيط الحضري وتقديم الخدمات، أو أن نظام المعلومات الجغرافية يمكن استخدامه كنهج تشاركي في جمع المعلومات لتوفير المعلومات الناقصة.

مثل تلك المعلومات الحيوية لتقرير المصير والتي لا يمكن الحصول عليها دون جهات اتصال خارجية هي التي تركز عليها مبادرة إيـزيـمـيد (ISI@MED). ولكن لا يكفي تحفيز الطلب وحده. بل يجب على فرق عمل المشروع والشركاء المحليين وشركاء التعاون تشجيع وترسيخ القدرات المحلية والمتقاطعة لتحديد احتياج ما وتنظيم مشروع تعاوني يلبي ذلك الاحتياج والتعلم من مصادر خارجية. ففي سياق إعداد مخطط شبكة طرق حضرية، فإن الطرق والأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل عمليات اتخاذ القرارات الإستراتيجية بشأن التخطيط العمراني لمدينة ما، وهي محل ترحيب من السلطات المحلية.

فمتخذو القرار على المستوى المحلي بحاجة إلى بيانات متوائمة مع السياق الخاص بهم لدعم إعداد سياسات تحديثية مستندة إلى الأدلة للتخطيط الإستراتيجي والحضري. ويجب أن تكون هذه البيانات دقيقة وأن تحدث بشكل دوري، ولا سيما عند الحديث عن المدن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالنمو السكاني والتفاوتات المكانية وإدارة الأراضي والنقل العام والتنمية المستدامة تمثل جوهر قضايا التخطيط الحضري والإستراتيجي في معظم مدن المنطقة.

لماذا أصبحت مالقة القبلة الجديدة لتكنولوجيا المعلومات؟

بقلم أرتورو رودريغيز

مدير تكنولوجيا المعلومات، قطب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/مدينة مالقة، إسبانيا

على الرغم من كون مالقة مدينة، داخل منطقة، داخل بلد، فإنها أقامت شبكة الشراكة الخاصة بها لدعم التعاون الإنمائي اللامركزي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهي تقوم بذلك بميزانية متواضعة، بينما تستفيد من ميزتها التنافسية النوعية في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعد مالقة موطن أكبر منطقة صناعية تكنولوجية إقليمية، تضم 500 شركة مسجلة و15 ألف موظف و3000 مهندس. ومن بين مجالات خبرتها الأساسية في أوروبا دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، على نحو مشابه لوادي السليكون في كاليفورنيا.

أسباب مساندة التعاون الإنمائي

على العكس من العديد من البلدان الأوروبية يسمح الدستور الأسباني للمدن والمناطق بالدخول مباشرة في تعاون إنمائي مع شركاء في الجنوب. وفي هذا السياق حددت مالقة المغرب كأولوية، نظراً للتاريخ الطويل المشترك والقرب الجغرافي. كما أن المدينة تتمتع بصفة خاصة بعلاقات وثيقة بخمس مدن شمالي المغرب؛ حيث توجه مالقة معظم مساعدتها المالية والفنية المباشرة: الحسيمة، الناضور، تطوان، طنجة، شفشاون.

وفي عام 2002 طلب واليا كل من الناضور وتطوان من مدينة مالقة دعمها لمساعدتهما في تطوير برنامج لتحديث إدارة إدارات المدينة. وفي استجابة لذلك دققنا في المتطلبات المحلية لشركائنا وبدأنا العمل مع هذه الجماعات في تشييد البنية التحتية للمعلومات وبناء القدرات.

في عام 2005 بدأنا الإسهام في الصندوق العالمي للتضامن الرقمي كأعضاء مؤسسين. وفي أكتوبر2008، استضفنا أول قمة للمدن والسلطات المحلية المتوسطية، حول موضوع "تمويل مبتكر من أجل منطقة رقمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط". وأسفر هذا الاجتماع عن إنشاء أمانة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقرها مالقة. وفي مايو2009، التزمت مالقة بدعم مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED). وفي نوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام صدقت القمة الثانية للمدن والسلطات المحلية المتوسطية على رئاسة مالقة لفريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العامل، مما جعل من مالقة مرجعاً لتكنولوجيا المعلومات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كما تنشط مالقة أيضاً في دعم مشروع مهم في طرابلس (لبنان) لإعداد نظام لرسم خرائط موحدة لشبكة شوارع المدينة لتحسين تخطيط المدينة وتقديم الخدمات بها. فالمدن بحاجة إلى خرائط مبين فيها محتويات محددة الموقع الجغرافي (الأشجار، محطات الحافلات، صنابير الحريق، المتنزهات والبنية التحتية العامة والترميمات والمباني العامة والخاصة). ودون هذه المعلومات من الصعب إدارة الخدمات العامة، سواء النقل العام، السجلات العقارية والضريبية، إدارة المخلفات، إدارات المياه، إلخ. وعلى الرغم من توافر خرائط أساسية لدى معظم المدن بالفعل، فإنها تفتقد إلى نظام مرجعي موحد.

ونحن في مدينة مالقة نؤمن بأن التعاون الإنمائي في مجال تكنولوجيا المعلومات ودعم برامج مثل مبادرة آرت ـإيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) ومبادرة آرت هو الطريق للوفاء

بمسؤولياتنا كمواطنين عالميين مع الاستفادة من ميزاتنا المقارنة لمساندة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من كوننا خامس أكبر مدينة في إسبانيا، فإن ميزانياتنا محددة. ولكننا نعرف من واقع تجربة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع عدة برامج منح أوروبية أن بإمكاننا الاستفادة من مواردنا المحلية المحدودة، إضافة إلى ما لدينا من مهارات، بالتضامن مع جيراننا في الجنوب، لحل تحديات الفقر في المناطق الحضرية. وهذا ما نقوم به بدعمنا لمبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) في طرابلس (لبنان)، وفي شمالي المغرب.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية

إن الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة باتت معروفة جيداً. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنمي الإنتاجية عن طريق تحسين الناتج وخفض التكلفة. وقد دفعت هذه الديناميكية الإنتاجية بالعولمة وغيرت من علاقات الإنتاج، في المجتمعات بصفة عامة وبين بلدان العالم. ولابد من وجود قطاع أعمال مفعم بالنشاط ليتسنى تنمية القدرات المحلية وتشجيع مهارات إقامة المشاريع وتنشيط المجتمعات المحلية.

ووفقاً لاستطلاع أجري في إبريل 2007، »الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة ديموغرافية أم تحدي « ، مكتب المراجع السكانية، فإن "ما يقرب من خمس السكان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينتمون إلى الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً (95 مليون شاب في عام 2005)". ولكن أعداد السكان المتزايدة تدفع إلى البطالة في المنطقة: فمعدل البطالة بين شباب المنطقة هو الأعلى في العالم: 25.1 في المائة في الشرق الأوسط، و23.6 في المائة في شمال أفريقيا – أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي البالغ 12.6 في المائة في عام 2010.

ووفقاً لاستطلاع عن الشباب العربي أجرته "أصداء"، تتمثل أكبر ثلاثة تحديات في الشرق الأوسط في زيادة تكلفة المعيشة والبطالة وحقوق الإنسان (انظر الشكل 1-5). وبلا شك، فإن الاضطراب السياسي في المنطقة، الذي أدى ولا يزال إلى موجات الربيع العربي، يعزى إلى مشاكل مثل ارتفاع التضخم، المطالبة بالديمقراطية، التفاوت الكبير في الدخل، الفساد، وأخيراً، ارتفاع معدلات البطالة.

الشكل 5-1: استطلاع بين الشباب العربي: أهم التحديات

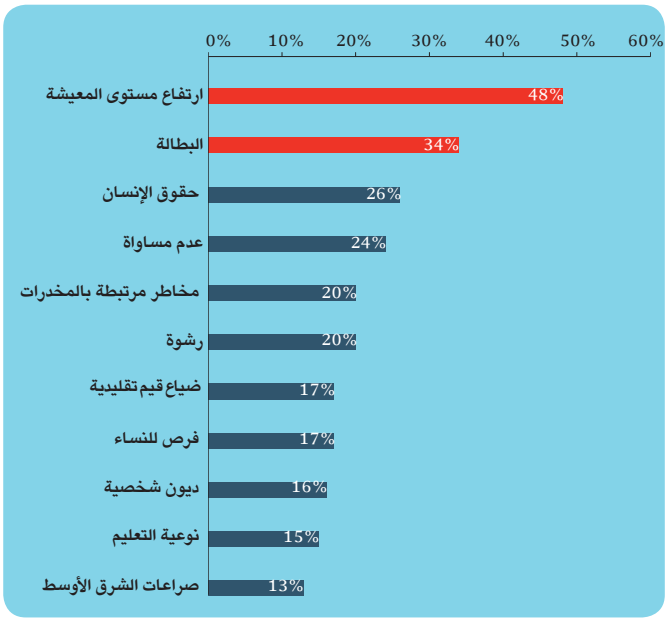

Source: ASDA'A 2010 Arab Youth Survey

يعد خلق فرص عمل، لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، برنامج العمل الرئيسي لمعظم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر تقرير صدر عن البنك الدولي عام 2003 أن بلدان المنطقة في حاجة إلى خلق ما يقرب من 100 مليون فرصة عمل جديدة خلال 2020-2000 للتغلب على البطالة. وتسعى حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الوصول إلى حلول طويلة الأجل وكذلك علاجات سريعة لتفادي غضب المواطنين. ولكن خلق ملايين فرص العمل الجديدة كل عام ليس بالمهمة السهلة. ومن بين المقترحات المطروحة لحل معضلة البطالة: المساعدة في الأعمال الحرة والعمل لحساب الذات، تشجيع استثمارات القطاع الخاص، مواصلة تشديد الاهتمام بالتعليم، سياسات إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية، التنويع الاقتصادي.[18]

ومن الأمور التي ينبغي إبرازها الفرصة الكبيرة التي تكمن في تطوير قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات مفعم بالحيوية والابتكار، كوسيلة للتجاوب مع الاحتياجات الضرورية لإيجاد فرص عمل في منطقة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع مرور حكومات المنطقة بسلسلة من التحولات، فإن تدابير السياسات والاستثمارات المطبقة على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون ذات أهمية قصوى في ضمان الابتكار وتأمين نمو متواصل للمستقبل.

"يجب على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تدعيماً لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها وتشجيعاً للابتكار، العمل على خمسة عناصر جوهرية: تحديد مجالات الاهتمام الأساسية، وضع سياسات ولوائح مواتية للابتكار، مثل طلبات الحصول على براءات الاختراع، توسيع نطاق توافر التمويل، تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنمية مجمع المواهب المحلية". ومن بين مجالات التركيز ذات الإمكانيات المحلية "الخدمات والتطبيقات العربية والإسلامية، خدمات تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الذكية لقطاعي الطاقة والمرافق، التعليم الإلكتروني والأنظمة الصحية الإلكترونية، والأجهزة والأنظمة الخاصة بإدارة المناطق الحضرية والبنية التحتية".[19]

يجب على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تزيد كثيراً من إنفاقها على البحث والتطوير (R&D) وأن تقدم التمويل لأصحاب المشاريع لاستغلال المنافع الكامنة في الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ضوء ذلك لا ينبغي تحميل العبء كله على الإنفاق الحكومي؛ فبإمكان استثمارات القطاع الخاص أن تكمل مبادرة السياسات هذه. وستتمثل المحصلة النهائية في بيئة ابتكار أقوى، ليس فقط لصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن للاقتصاد الوطني ككل، إضافة إلى تحقيق الحدّ الأقصى من المكاسب الكامنة في قوة العمل المحلية.

في هذا الصدد يجدر ذكر الممارسة الجيدة للأردن،[20] حيث قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الأردني (متوسط نمو 25 في المائة)؛
- خلق أكثر من 80 ألف فرصة عمل إجمالية (مباشرة/غير مباشرة/كان سبباً فيها)؛
- يشكل أكثر من 14 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلد (10 في المائة بصورة مباشرة، 4 في المائة غير مباشرة)
- جذب العديد من الشركات الدولية نحو الأردن (منها سيسكو، مايكروسوفت، أوراكل، إتش بي، ياهو، إنتل، موتورولا، إريكسون)؛
- يحقق للاقتصاد إنفاقاً محلياً في الاتصالات يزيد متوسطه على 500 مليون دولار (أورانج، زين، أمنية، إلخ)؛
- يسهم بأكثر من 500 مليون دولار في الخزانة؛

- يصدر إلى أكثر من 45 بلداً؛ الأسواق الرئيسية منها: الولايات المتحدة الأمريكية 48 مليون دولار (22 في المائة) المملكة العربية السعودية 47 مليون دولار (21 في المائة) العراق 29 مليون دولار (13 في المائة) الإمارات العربية المتحدة 16 مليون دولار (7 في المائة) فلسطين 9 ملايين دولار (4 في المائة).

الشكل 5-2: تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب الصحراء

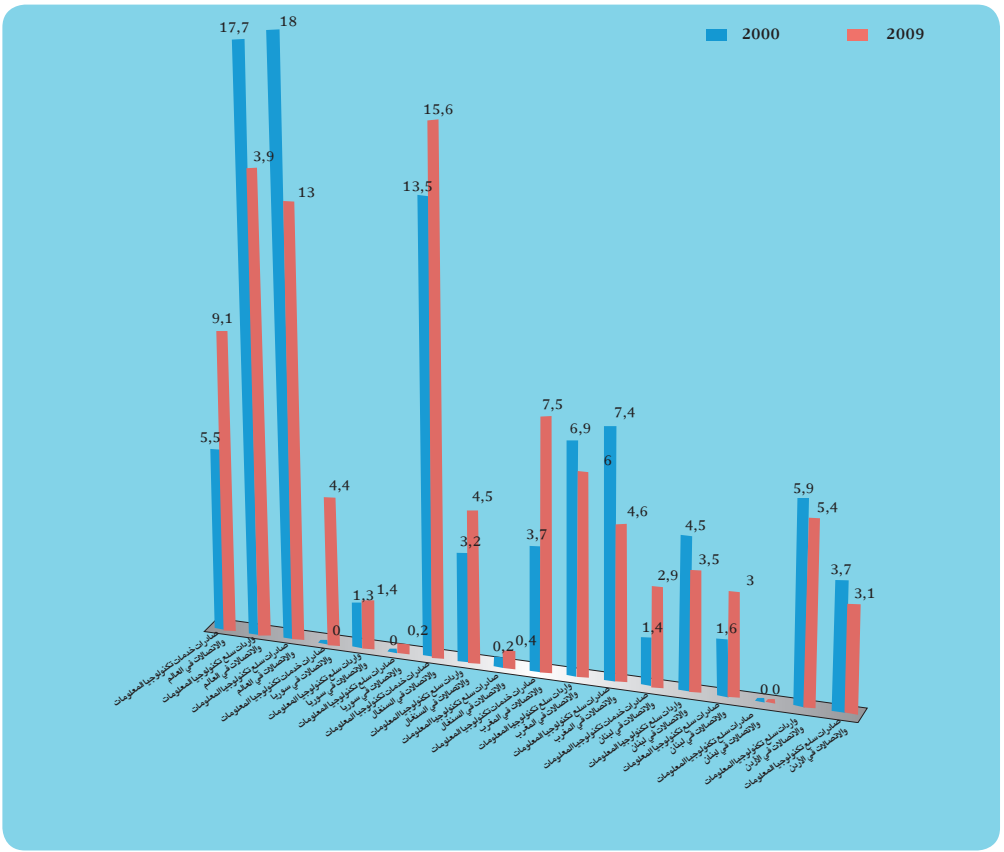

يبين الشكل 5-2 حجم تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وفي بلدان مختارة بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء (سوريا، السنغال، المغرب، لبنان، الأردن)، كنسبة مئوية (%) من إجمالي تصدير الخدمات، واردات السلع وصادرات السلع على التوالي

مصدر البيانات: دليل توجيهي البيانات الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2011، البنك الدولي
تحليل البيانات وعرضها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب جنيف، مبادرة ارت- إيزيـميد (ART-ISI@MED)

الرابط بين شمبانيا والتعاون الإنمائي

عبد الرحيم الخنطور

مدير العلاقات الدولية والتعاون المجلس الإقليمي شمبانيا-أردان

لا يلاحظ أكثر الناس الرابط الجلي بين شمبانيا والتنمية إلا من خلال مشروب الشمبانيا. ولكن المجلس الإقليمي لشامبانيا-أردن الذي يدير المنطقة التي كانت أصل الشمبانيا ملتزم بشكل تام بالاتصال مع الشركاء في الجنوب لدفع قضية التنمية لديهم ولجعل وسائل كسب العيش في البلدان النامية متماشية مع تلك التي في أوروبا.

فمساندة أولويات التنمية في البلدان النامية والشراكة معها ليس جديداً على شمبانيا-أردن التي لها تاريخ متواصل في التعاون الإنمائي يعود إلى أكثر من 24 عاماً في المنطقة الوسطى في توجو.

وقد ظهرت علاقاتنا التعاونية مع المنطقة الشرقية بالمغرب نتيجة لرغبة المجلس الإقليمي في استكشاف المشاريع التعاونية في الجزائر. ففي أوائل تسعينيات القرن الماضي أرسل المجلس الإقليمي بعثة استطلاعية إلى شمال أفريقيا لتقييم فرص التعاون.

وفي وجدة زار الوفد مع السلطات البلدية لعاصمة إدارية لمنطقة بحجم البرتغال. وقد استقبل وفدنا استقبالاً حاراً في وجدة؛ وبدا جلياً أن مساعدتنا ستكون محل ترحيب. وأخيراً، وربما الأهم، كان هناك في ذلك الوقت وما زال معهد للغة الفرنسية في وجدة. ويوفر المعهد شبكة تهتم بالثقافة الفرنسية؛ كانت لها دور مفيد للغاية في تكامل جهودنا مع احتياجات المجتمع.

وكانت روح التعاون في شمبانيا-أردن دائماً ما يحركها مشاعر التضامن. ومما قد يبدو مستغرباً اليوم أن المساعدة الإنمائية التي كنا نقدمها في أوائل تسعينيات القرن الماضي كانت بدائية وكان هناك الكثير للقيام به. واليوم، أصبحت الأنشطة أكثر تقدماً، ونساعد وجدة على أن تتبوأ مكانتها بين مدن البحر الأبيض المتوسط.

كيف يقوم المجلس الإقليمي لشمبانيا-أردن بالتنظيم للتنمية التعاونية؟

يتركز عملنا المتعلق بالتعاون اللامركزي بصفة أساسية في التعاون المؤسسي بين منطقة شمبانيا-أردن والحكومات دون الوطنية في ثلاثة بلدان أفريقية: المنطقة الوسطى لتوجو، منطقتي بورغو وأليبوري الإداريتين في بنن، المنطقة الشرقية في المغرب. ولدينا أيضاً برامج تعاون جارية مع أربعة بلدان في شرق أوروبا: جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، روسيا. ومن وقت لآخر، ندعم أنشطة في أجزاء أخرى من العالم، كما في الصين أو المكسيك أو الأرجنتين.

وندعم بشكل مباشر عملياتنا الأوروبية من المجلس الإقليمي في شالون-أون-شمبانيا. ولكن عملياتنا الأفريقية يشرف عليها هيئة غير ربحية مملوكة بالكامل للمجلس تدعى هيئة شامبانيا-أردن الإقليمية للتعاون والتنمية (ARCOD-CA بالفرنسية). وتقوم الهيئة بتنفيذ سياساتنا التعاونية في أفريقيا والمناطق المختلفة التي لدينا فيها برامج، وتكفل إدارة المشروع من خلال موظفين محليين. وتستخدم الهيئة ثمانية موظفين بدوام كامل وتبلغ ميزانيتها التشغيلية 230 ألف يورو. وعلى مدى عام، ستشرف الهيئة على أعمال في تلك البلدان الثلاثة، تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقرب من 500 ألف يورو.

والجديد هو اختيارنا العمل من خلال جهة تشغيل. فالإدارات الإقليمية لديها موارد ولكنها واقعة تحت ضغط هائل. وترتيب الهيئة المنفصلة يوفر عدة مميزات مهمة: أولاها، الهيكل المستقل مثالي لمساندة الشراكات مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. كما أن الهيكل المستقل يسمح بمساءلة مستقلة عن المشروع.

كما أن حقيقة عملنا بصورة مباشرة تحقق عدداً من المزايا. أولاها، أن لدينا قدرات لا تضاهى في العمل التعاوني. ووفودنا عبارة عن هياكل تنظيمية فرنسية. وهي تعتمد على المجلس الإقليمي ومعترف بها لدى السلطات المحلية على هذا النحو. وأخيراً، يتمتع موظفونا بظروف عمل جيدة تحت غطاء القانون الفرنسي.

وفي المقابل نستفيد من التواصل بين الثقافات من خلال الموظفين الذين يعملون كوسطاء ثقافيين، سواء في الترجمة وإدارة الاتصال والعادات المحلية. ورجالنا في الميدان لهم جذور محلية متأصلة. فهم قادرون على حشد الناس من أجل مشاريعنا ولديهم شبكات واسعة، ولا يقتصر ذلك المستوى المحلي بل يتعداه إلى المستوى الوطني في الكثير من الأحوال.

الرابط بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاقتصادية

نظراً لوفرة المشاريع والأطراف الفاعلة في التعاون بالمغرب، يطلق المجلس الإقليمي لشمبانيا-أردن حملة منذ عام 2006 لإيجاد وسيلة ما لتنسيق وتبادل معلومات أنشطة التعاون اللامركزي. وقد نجحنا في تنظيم المنتدى الأوروبي المغربي للسلطات المحلية الفرنسية والبلجيكية العاملة في المنطقة الشرقية. ونتيجة لجهود التواصل المتنوعة بيننا وبين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف، تعرفنا على مبادرة آرت والميزات العديدة لبرنامج آرت الإطاري. وفي عام 2009، قررنا العمل من خلال برنامج آرت الإطاري لتنفيذ العديد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في إطار مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد.

وكانت نتيجة القرار سلسلة من المشاورات مع السلطات المحلية والإقليمية والوطنية في المغرب لتفهم ماهية المتوقع من تلك المبادرات. وبعد عملية طويلة نجح ثلاثة من بيننا في تحديد أربعة مشاريع تنسق محلياً من قبل فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/آرت بالمغرب. وتشمل تلك المشاريع مشروعين للمدن الذكية بقيادة مالقة لتحسين الخدمات بمدينة وجدة وإنشاء بوابة على الإنترنت للمنطقة الشرقية بقيادة مقاطعة كومو في إيطاليا. وينطوي المشروع الثالث على توسيع نطاق عملنا الجاري، في مجال السياحة، التراث، الحرف، المنتجات المحلية، لإنشاء قاعدة بيانات شاملة لعناصر الجذب الإقليمية، وبصفة خاصة، لإنتاج محتوى من أجل بوابة الويب.

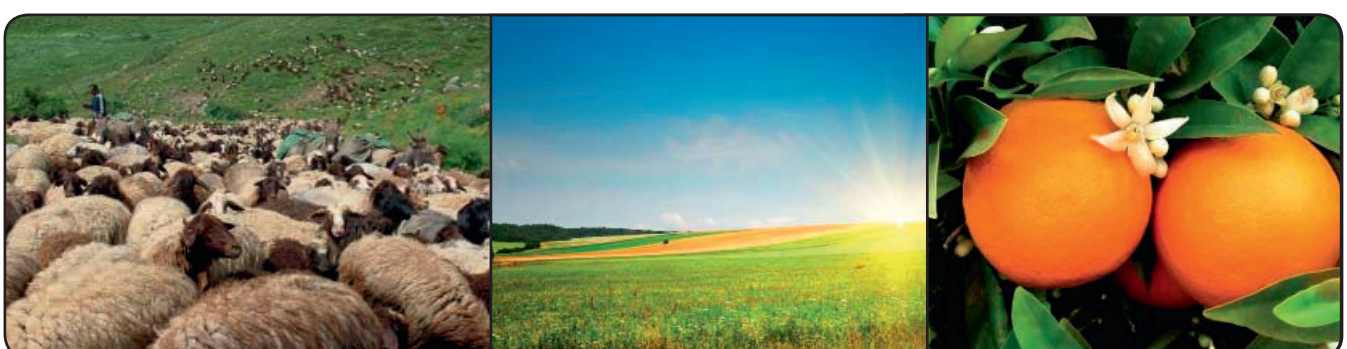

ومن بين الأهداف المهمة لمشروعنا إكمال الخدمات السياحية عن طريق توفير الفرصة أمام الزائرين لاستكشاف المناظر الطبيعية والتراث الريفي شمالي المغرب. ويعد هذا العمل ضرورياً لتكملة مشروع المنتج الضخم الذي يتشكل الآن في بلدة سعيدية حيث تمول حكومة المغرب إنشاء 20 ألف غرفة فندقية، ومقصد سياحي شاسع على شاطئ البحر. ويعمل خبراء من شمبانيا – أردن بالفعل على برامج الرحلات وبدائل السكن التي من شأنها المساعدة في دمج ذلك المشروع في النسيج المحلي.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استقلالية المجتمعات

تمكين مشاركة المغتربين. تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مشاركة الأفراد الأكثر انعزالاً من القرارات التي تتخذ بشأن القضايا التي تهمهم. حيث تتيح التكنولوجيا إقامة لقاءات على الفضاء الافتراضي، وبإضافة الفيديو يمكن إجراء لقاءات وجهاً لوجه في ذلك الفضاء الافتراضي. والتكنولوجيات البسيطة مثل الرسائل الفورية والاستفتاءات والاستطلاعات الفورية السريعة، إلى جانب مرافق التقديم المباشر، توفر وسائل يسيرة للحصول على الآراء ومناقشة الخيارات. ومن خلال مثل تلك الآليات تلبي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطلبات الضرورية للتنمية الفعالة – حيث يصبح في إمكان الأفراد الأكثر تضرراً من مشاكل التنمية المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في ظروفهم وآفاق مستقبلهم.

على مدى العقد الأخير تطورت الإنترنت بشكل سريع. ولم يعد استخدامها اليوم قاصراً على المراسلة والتعبير عن الذات بل توفر أيضاً مساحة لاشتراك أطراف متعددة والتواصل شبكياً، لا سيما من خلال مجتمعات اليوم وخدماته مثل مواقع الشبكات الاجتماعية (Facebook, MySpace, LinkedIn, Viadeo) وتويتر Twitter ومواقع الويكي Wikis والمدونات التي تركز على الإبداع والتعاون والمشاركة. والمغتربون، وإن لم يعودوا موجودين بأبدانهم في مجتمعاتهم الأصلية، إلا أنهم يظلون جزءاً كبيراً من هذا المجتمع، ويسهمون في التنمية من خلال الحوالات وتبادل المعلومات والعمل كممرات لغيرهم من أعضاء المجتمع الراغبين في الانفتاح على العالم. ومن خلال تحدي المسافات المادية تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمغتربين في جميع أنحاء العالم بتنمية العلاقات مع المجتمع الأم.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استقلالية الشباب. يعزى انطلاق ظاهرة "الوسائط الاجتماعية" إلى تطبيقات الويب المتقدمة المدمجة مع قواعد البيانات والتي تم

نشرها في صورة "أنظمة". والوسائط الاجتماعية هي وسائط صارت امتداداً للذات تتفاعل وتتبادل مع امتدادات أخرى للذات في بيئة اجتماعية، وذلك نظراً لما يتوافر لها من مجموعة ثرية للغاية من الإجراءات (ملفات تعريف بالهوية ذات فهارس ومراجع تبادلية، تبادل ملفات، رسائل فورية).

وفي عام 2005 كان واحد من كل خمسة من الذين يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينتمي إلى الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً (95 مليون). فسكان منطقة البحر الأبيض المتوسط شباب، وهو ما يدفع المجتمع المحلي إلى اعتماد هذه الأنظمة الاجتماعية المتمحورة حول المجتمع. فهؤلاء الشباب هم الذين تبنوا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة جديدة قوية للتأثير الاجتماعي، واستخدموها للاتصال والتواصل والابتكار واتخاذ مواقف تجاه القضايا التي تهمهم على نطاق يتجاوز مواقعهم، مما جعلهم أطرافاً فاعلة على المستوى العالمي.

فالأحداث التي وقعت في الربع الأول من عام 2011 التي اصطلح على تسميتها فيما بعد الربيع العربي، خير شاهد على ما للاتصالات الفورية وجلب الحشود من تأثير للانتشار، حيث كان الفضل في القدرة على الحشد وإحداث التغيير السياسي راجعاً إلى استخدام الوسائط الاجتماعية.

إطار 5-1 "الربيع العربي" دراسة حالة للوسائط الاجتماعية واستقلالية المجتمع

في أثناء الانتفاضات والثورات الحاشدة التي اجتاحت العالم مؤخراً، وخاصة في مصر وتونس، اكتسبت استخدامات ومنافع الاتصالات الرقمية آفاقاً جديدة. حيث ابتكر المحتجون العرب طرقاً إبداعية في استخدام الإنترنت، فحولوها إلى وسيط قوي لحشد الناس والحملات السياسية والتحريض على الثورة. وقد ألقى الربيع العربي بجلاء الضوء على إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين التواصل المباشر على المستوى الجماهيري.

وقد أظهرت أحداث الأشهر الستة الماضية قوة التكنولوجيات الرقمية في تحدي، وفي بعض الأحوال، في إسقاط، السلطة الموجودة على الأرض. إن هذه التكنولوجيات هي التي حولت المستخدمين العاديين إلى مراسلين خاصين يعملون على تأجيج نيران ثورة الغضب الشعبي وتحفيز موجات جديدة من الأفعال مع كل "تغريدة" على تويتر. ذلك التمكين، إضافة إلى الغرض المشترك، مكن أناساً مجاهيل ونكرات من التصرف بشكل مباشر في بيئاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعندما كان اتصال الإنترنت متاحاً دون انقطاع، كان لأدوات مثل الوسائط الاجتماعية الفضل في منح القدرة للمواطنين على التعبير عن أفكارهم. وقد استخدمت مواقع الشبكات الاجتماعية، مثل فيسبوك وتويتر بكفاءة، في الربط بين أعداد ضخمة من الناس. وقد ساعد تحديد حروف الرسائل النصية على تويتر في 140 حرفاً على تعزيز

المراسلات التلغرافية السريعة. وبما أن لكل فعل رد فعل، فقد تصاعد الأمر إلى حد اكتساب مشاعر الروح العالية واتخذ بعداً مختلفاً. هذا التفاعل الديناميكي عبر عنه وائل غنيم بإيجاز، حين قارن بين الثورة المصرية وويكيبيديا، من حيث كونها منبراً مفتوحاً يمكن لأشخاص مجهولين أن يسهموا فيه بانتظام لبناء محتواه.

وعندما أغلقت السلطات مواقع الشبكات الاجتماعية، أوجدت بدائل للاستمرار في الاتصال وتبادل المعلومات. فعندما أغلق الفيسبوك في مصر بعد الإعلان عن مواقع بعض التظاهرات على صفحة "كلنا خالد سعيد" على الفيسبوك، استخدمت مجموعات جوجل لإعلام الناس بالمواقع من خلال الرسائل الجماعية. وفي الوقت نفسه استمرت الاتصالات والإعلانات بطرق متنوعة، أكثرها عن طريق المدونات واليوتيوب، وكذلك عن طريق رسائل الهاتف الخلوي وتحميل مقاطع الفيديو والصور إلى القنوات الإخبارية ذات المشاهدة الواسعة.

ولعبت القنوات الإخبارية التي تبث على مدار الساعة، مثل الجزيرة، دوراً في نقل محتوى الوسائط الاجتماعية عن طريق تمرير رسائل الهواتف الخلوية النصية على شريط أسفل الشاشة. وكان هذا فعالاً بصورة خاصة في حالة مصر، حيث كان 21.2 في المائة فقط من السكان هم الذين يتمتعون باتصال بالإنترنت أو يستخدمونها. وفي تونس، حيث معدل انتشار الإنترنت أعلى نسبياً، 34 في المائة في عام 2010،[21] كما أججت قناة الجزيرة كذلك الرأي العام عن طريق بث مقاطع الفيديو التي تم نشرها على الإنترنت.

وبالطبع، لا تصنع الوسائط الاجتماعية الثورات ولكنها تسهلها، حيث تساعد على الإكثار من الاحتجاجات. أما الأسباب الحقيقية للثورة فهي تكمن في الواقع الموضوعي وظروف معيشة الناس وقدرة وإمكانية السلطات المحلية على معالجة مشاكل الناس المشروعة. وفي عالم أصبحت فيه الهواتف متصلة بالعالم والأخبار تبث على مدار الساعة لا يسهل خداع الناس.

وقد لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الاجتماعية دوراً تمكينياً حاسماً في بزوغ فجر الربيع العربي وتناميه. ولكن من المهم ملاحظة أن أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يكن موحداً.

في تونس ومصر لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في تأجيج الشعلة الثورية؛ أما في سوريا وليبيا فكان تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل وضوحاً. ففي هذه البلدان كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مستخدمة من قبل عملاء تابعين للدولة لتوزيع المعلومات إلى عملائها الأمنيين، لتتبع النشطاء وتنظيم التظاهرات المضادة ونثر بذور الارتباك واستقطاب الحركة الاحتجاجية. وكم كانت منظمة العفو الدولية محقة حين أشارت إلى أن الإنترنت ووسائطها الاجتماعية بشكل خاص، كانت بمثابة سلاح ذي حدين في الثورات العربية.[22]

6

أفضل ممارسات برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية: دراسة حالات وتحديات

- المشروع التجريبي رقم 1 لمبادرة آرت-إيزيميد (MED@ISI-ART)– لبنان
- المشاريع التجريبية رقم 2 ورقم 3 لمبادرة ارت-إيزيميد (ART-ISI@MED)– المغرب

المشروع التجريبي رقم 1 لمبادرة آرت-إيزيميد (MED@ISI-ART)- لبنان

المشروع 1

من المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها أهمية إستراتيجية، ليس فقط بسبب ما لها من ثقل اقتصادي ونمو ولكن أيضاً نتيجة للدور الذي تلعبه من خلال تحسين الحكامة وتقديم الخدمات على المستوى البلدي. في طرابلس- لبنان تقوم مدينة مالقة الأسبانية بدعم السلطات المحلية من أجل تطوير نظام معلومات جغرافية لتحسين عدد كبير من الخدمات. ويجري تنفيذ المشروع من خلال الدعم الفني لمبادرة وتسهيل ايزيميد من برنامج آرت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان.

يعمل المشروع الذي أطلق في فبراير2011 بإعداد نظام معلومات جغرافية لإدارة أسماء الشوارع والعناوين البريدية، ليزود مدينة طرابلس بنظام قوي ومرن ومتقدم تقنياً لإنشاء دليل لشوارع البلدية وعناوينها البريدية وصيانة هذا الدليل. وتوفر مدينة مالقة برنامج نظام المعلومات الجغرافية لبلدية طرابلس وتقوم بتدريب المسؤولين عن إدارة النظام في البلدية.

ويتضمن المشروع المشاركة الفعّالة لخبيرين من مالقة، أحدهما من القطاع العام (بلدية مالقة) والآخر من القطاع الخاص (شركة أنظمة معلومات جغرافية) للمساعدة في التخطيط للمشروع والتدريب عليه، وكذلك تنفيذه. وبعد إجراء مناقشات مكثفة بين الخبراء والعاملين في بلدية طرابلس اختير أحد الأحياء الحضرية في مدينة طرابلس، مساحته 2 كيلومتر مربع، كمنطقة تجريبية لمشروع نظام المعلومات الجغرافية – على أن يعمم لاحقاً ليغطي كامل مدينة طرابلس.

ينتظر أن يسهم المشروع في تحديث مدينة طرابلس، ثاني أكبر مدينة في لبنان، التي يبلغ إجمالي عدد سكانها 250 ألف نسمة، وتحسين كفاءتها. وكجزء من المشروع ستنصب البلديات لافتات في الشوارع مبين فيها رقم الشارع إلى جانب الاسم الرسمي للشارع.

ستستفيد بلدية طرابلس استفادة كبيرة من قاعدة بيانات نظام المعلومات الجغرافية في إدارة المدينة بصورة أكفأ. فعلى سبيل المثال، في حالة تلف إحدى المواسير المدفونة، ستتمكن البلدية من تحديد رقم الشارع والحفر في الموقع الدقيق للماسورة لإصلاحها، مما يعني تقديم خدمات أفضل للساكنة. وتقول الأستاذة/ ديمة حصري، رئيسة الإدارة الفنية والهندسية لمجتمع الفيحاء الحضري: "ستقوم البلدية بالاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية، بتناول المسائل المتصلة بالحكامة بما فيها الضرائب وأعمال التنظيم وإمدادات المياه بصورة أكفأ". "وسيؤدي ذلك بلا شك إلى تحسين تقديم الخدمات للمواطنين".

ويقول أرتورو رودريغيز مينينديز، رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمدينة مالقة: "أدمجت مدينة مالقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنظمة الإدارة الحضرية

القيمة المضافة للتعاون اللامركزي

أبرزت الشراكة بين بلدية مالقة وطرابلس الدور المهم للتعاون اللامركزي في ربط المجتمعات معاً وتعزيز الحوار الاجتماعي بينهما وتشجيع التنمية في منطقتيهما.

وقد نشرت تجربة بلدية مالقة بأكملها مع تبادل الدروس المستفادة مع النظراء اللبنانيين في طرابلس، مما أوجد شعوراً داخلياً بالتعاون والتضامن بين المدينتين.

وتمكنت من تحقيق نتائج معتبرة تمثلت في تحسين تقديم الخدمات وزيادة كفاءة التخطيط". وهو يأمل الآن أن تفيد تلك التجربة زملاءه على الطرف الآخر من بحر الأبيض المتوسط في طرابلس- لبنان. ويضيف: "ينبغي أن يحقق الدعم التكنولوجي الذي نقدمه فائدة مزدوجة". "على مستوى الإدارة الداخلية، يجب أن تقدم التكنولوجيا حلولاً هائلة لإدارة الموارد البشرية، بما فيها سجلات مراقبة النظام الإداري وملفات تتبع المستندات بواسطة الحاسب، وكذلك بيان تفاصيل الإدارة المالية ووضع خطة تفتيش على الأعمال البلدية. وفي مجال الإدارة الخارجية يجب أن تشكل فرصة استثنائية للارتباط مع المواطنين والتفاعل معهم بشكل مباشر".

تحليل الاحتياجات

أطلقت على بعض شوارع طرابلس أسماء جديدة بالكامل من قبل المجتمع المحلي. وكان لهذا أثره في إرباك الزائرين المحليين والسائحين على وجه الخصوص، الذين يجدون صعوبة في التوفيق بين الأسماء شائعة الاستعمال بين الناس وبين الأسماء الرسمية للشوارع.

وأكثر من ذلك، إذا ما تعرضت ماسورة مدفونة للتلف، فإن البلدية تجد صعوبة في التحديد الفوري للشارع الذي ينبغي أن تتدخل فيه لإصلاح المشكلة. ويتكرر نفس الوضع في المسائل المتعلقة بالحكامة مثل الضرائب والتنظيم وإمدادات المياه.

وثمة حاجة كبيرة إلى تحديد وتحسين كفاءة بلدية طرابلس وحاجة إلى إدارة أكفأ للأحياء وتحسين إدارة البلدية وتحسين تخطيط احتياجات البلدية ككل.

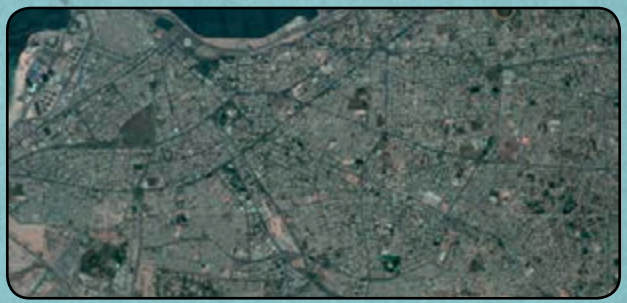

وصف موجز لمشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

1. تثبيت برنامج نظام المعلومات الجغرافية لإدارة أسماء الشوارع.
2. تثبيت وتخصيص وتكوين تطبيق إدارة أسماء الشوارع.
3. التكوين والتوفيق مع البنية التحتية المحلية المحددة (الشبكة المحلية، النظام المحلي، اتصال الإنترنت، إلخ).
4. تثبيت النظام في شبكة محلية تسمح بالوصول إليه من نقاط مختلفة داخل مكاتب البلدية، وفقاً لضوابط الوصول اللازمة لضمان استخدام التطبيق من قبل الأشخاص المخول لهم، مع تطبيق مستويات مختلفة للتخويل.
5. تقديم تدريب لمسؤولي التطبيق الذين يجب أن تكون لديهم خبرة في الشبكات وقواعد البيانات ونظام المعلومات الجغرافية.
6. تقديم تدريب لمختلف مجموعات المستخدمين ليتسنى لهم استخدام التطبيق بشكل صحيح. ويجب أن تتوافر لديهم خبرة في الشبكات وقواعد البيانات ونظام المعلومات الجغرافية.
7. دعم ومساندة المستخدم بواسطة الاتصال عن بعد.
8. الوثائق التي ستسلم باللغة الإنجليزية: دليل مستخدم شامل، دليل إدارة النظام، مصدر برامج التطبيق (وصف تفصيلي لآليات استعادة قواعد البيانات).

تنفيذ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية بالاتساق مع:

يقع المشروع ضمن إطار مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لبلدية طرابلس ذاتها، ومبادرة آرت – إيزيـميد (ART-ISI@MED)، وكذلك في إطار مبادرات جميع الشركاء المعنيين.

التحديات

1. بناء قدرات الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان تشكيل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية جزء من الروتين اليومي للعاملين في البلدية والمستفيدين من خدماتها.
2. يجب وضع تكاليف الصيانة في التخطيط الدوري للبلدية لضمان الاستدامة المالية للمشروع.
3. ضمان تنفيذ المشروع وعدم ارتباطه بالفريق السياسي الحالي، وذلك عن طريق دمج التطبيقات في الروتين اليومي للبلدية.
4. التحكم في تطبيقات البرنامج لا ينبغي أن يقتصر على المسؤولين فقط، بل يجب أن يمتد إلى المستخدمين، وهذا هو الأهم، من خلال التدريب على التطبيقات واستخدامها.

سمات الإبتكار

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في التخطيط الحضري الإستراتيجي كوسيلة لدعم الحكامة وتقديم الخدمات بطريقة أكفأ وأجود إلى المواطنين في بلدية طرابلس لبنان.

2. تم إعداد مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على نظام Gvsig المكتبي. وقد اختير هذا النظام، القائم على برنامج مفتوح، حتى لا يقيد المشروع بقيود اقتصادية نتيجة الحاجة إلى الاشتراك في تراخيص المنتجات التجارية عن كل مستخدم محتمل للمشروع، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة التكلفة الكلية بشكل كبير. وبالمثل، فإن نشره لن يكون مرتبطاً بأي نظام تشغيل محدد ويمكن إعادة استخدام المنتج وملاءمته مع مشاريع مماثلة دون أية تكاليف ترخيص.

3. تم إعداد مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية على نظام Gvsig المكتبي. وقد اختير هذا النظام، القائم على برنامج مفتوح، حتى لا يقيد المشروع بقيود اقتصادية نتيجة الحاجة إلى الاشتراك في تراخيص المنتجات التجارية عن كل مستخدم محتمل للمشروع، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة التكلفة الكلية بشكل كبير. وبالمثل، فإن نشره لن يكون مرتبطاً بأي نظام تشغيل محدد ويمكن إعادة استخدام المنتج وملاءمته مع مشاريع مماثلة دون أية تكاليف ترخيص.

المشاريع التجريبية رقم 2 ورقم 3 لمبادرة ارت-إيزيـميد (ART-ISI@MED)– المغرب

المشروع 2

إدراكاً منها للأهمية الإستراتيجية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز الازدهار الاقتصادي وتحسين الحكامة، وضعتها وزارة الصناعة والتجارة المغربية ضمن أولوياتها كأداة مستخدمة في التحول الاجتماعي في عام 2008. وتمثلت الخطوات الأولى في جعل الإدارة أكثر توجهاً ناحية المستخدمين وزيادة القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما صاغت الحكومة أيضاً إستراتيجية وطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي (الخطة الرقمية 2013) إدراكاً منها، على أعلى المستويات، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تكون أدوات فعالة في تمكين المواطنين. وفي إطار جهود الحكومة لتوسيع نطاق منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل المناطق، استخدمت الحكومة الدعم الفني لمبادرة ايزيميد من خلال برنامج آرت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، في تصميم وتنفيذ برنامج لتحسين الإدارة العامة.

وتحظى هذه المبادرة بدعم من بلدية مالقة الأسبانية التي تحمل خبرة اكتسبتها من تقديم الخدمات الحكومية في بلديتي وجدة وشفشاون. وقد سهلت هذه المبادرات بالفعل تنسيق وتعزيز الإنتاجية المحسنة بالمعلومات وأسهمت في تبسيط الإجراءات الداخلية للإدارة الحكومية (المشتريات، الموارد البشرية، الميزنة، التخطيط، التقييم) محققة نتائج مشجعة تمثلت في زيادة الكفاءة وظهور آفاق واعدة في مجال تعزيز المساءلة.

وعلاوة على ذلك، فإن التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير الحكومات المحلية يجعل المكاتب خالية من الأوراق، مما يحد من البصمة الكربونية.

كما تعمل، في المغرب أيضاً، منطقة شمبانيا–أردن الفرنسية على تطوير قاعدة بيانات بجميع الأصول المادية وغير المادية للمنطقة الشرقية، وما يتبع ذلك من ترويج للمنتجات المحلية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعمل شمبانيا–أردن مع العديد من الشركاء المحليين.

وأخيراً، وليس آخراً، ستدعم مقاطعة كومو الإيطالية إنشاء بوابة للمنطقة الشرقية بالمغرب لزيادة تمكين المواطنين وتحسين العلاقات فيما بين المواطنين وبينهم وبين الحكومة. ومن خلال المركز الإقليمي للاستثمار (CRI) بالولاية، ستقوم مبادرة مجتمع التكنولوجيا من أجل البحر الأبيض المتوسط بما هو أكثر من مجرد التزويد بمعدات الحاسب اللازمة، وستقوم ببناء قدرات الإدارة المحلية لضمان تشغيل النظام بطريقة مناسبة ومستدامة. وسيشمل دعم تكنولوجيا

القيمة المضافة للتعاون الثلاثي الشمالي- الجنوبي- الجنوبي

يركز الدعم المقدم من بلدية مالقة على بناء القدرات المحلية وتعزيز الدور الذي يلعبه الشركاء المحليون باعتبارهم أطرافاً إنمائية محدِدة.

وما أن تترسخ المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى بلدية وجدة في إطار تلك الشراكة، فستنقل هذه القدرات الجديدة المعززة إلى بلدية شفشاون.

وبهذه الطريقة، فإن شركاء التعاون اللامركزي لا يدعمون إستراتيجية معينة لصالح مجتمع مغربي معين وحسب، ولكنهم يقومون كذلك ببناء القدرات بحيث تنقل الخبرات إلى مناطق أخرى في البلاد.

المعلومات والاتصالات جهداً لتحسين الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال الحصول على تكنولوجيا جديدة.

وفيما يلي مزيد من المعلومات عن المشروع رقم 2 لبرنامج ارت – ايزيميد (ART-ISI@MED) وتحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية كأداة لتحسين الإنتاجية، وتبسيط الإدارة الحكومية الداخلية، وما يترتب على ذلك من تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في بلديتي وجدة وشفشاون بالمغرب.

المشروع التجريبي رقم 2: العقلنة الداخلية للإدارة

تحليل الاحتياجات

لا يستخدم قسم إدارة الموارد البشرية في بلدية وجدة الحاسب، ومن ثم يصبح التعامل مرهقـا مع المسائل الروتينية للعاملين) التعيين، الإجازات، كشوف الرواتب، التقاعد، إلخ (

قسم المحاسبة مزود فعلا بالحاسوب الآلي. وثمة خلل وظيفي بين القسمين الذين يجب عليهما أن يتعاونا تعاوناً وثيقاً وأن يعملا بسرعة وكفاءة.

يعمل في بلدية وجدة 2400 موظف. وهذا عدد مرتفع، مما يعقد إدارة الموارد البشرية للغاية، طالما ظلت تعتمد على النظام الورقي.

وصف موجز لمشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

1. إعداد الخوادم، أجهزة الكمبيوتر، الطابعات، الماسحات الضوئية، إلخ وجميع الأجهزة الطرفية اللازمة، وكذلك تركيب كبائن وأسلاك للاتصالات. تثبيت جميع التطبيقات على الخوادم وتوصيلها بالأقسام الإدارية.
2. تصميم وتنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية الذي يسمح بدمج جميع المعلومات المتاحة في قاعدة بيانات واحدة. حيث يأخذ التطبيق في الحسبان كل الأحداث في دورة حياة الموظف من التعيين إلى التقاعد.
3. تثبيت نظام إدارة الموارد البشرية في شبكة محلية تسمح بالوصول إليه من نقاط مختلفة داخل مكاتب البلدية وفقاً لضوابط الوصول اللازمة لضمان استخدام التطبيق من قبل الأشخاص المخول لهم، مع تطبيق مستويات مختلفة للتخويل.
4. تثبيت نظام لإدارة السجل والسجلات يسمح بتسجيل المستندات وتتبعها، ومن ثم التحكم في كل المستندات الواردة والصادرة من البلدية. وسيوفر التطبيق فلسفة قياسية لـ"تدفق عمل" إلى جميع الموظفين المتعاملين مع إدارة المستندات/الملفات.
5. تقديم التدريب لجميع المسؤولين والمستخدمين للتطبيقات لضمان استخدامهم للتطبيق بشكل صحيح. وسيركز التدريب، في حالة المستخدمين على وجه الخصوص، على شرح كل وظائف التطبيق وإجراء عمليات على بيانات حقيقية.
6. المواد التي سيتم تسليمها: دليل المستخدم، الدليل الفني ومصادر البرامج المكونة للتطبيقات.

المشروع 2

تنفيذ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية بالاتساق مع:

إستراتيجية المغرب الوطنية:

يقع مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في إطار إستراتيجية المغرب الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي(الخطة الرقمية 2013) وإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمديرية العامة للجهات المحلية في وزارة الداخلية، في تناغم كامل مع عملية اللامركزية الجارية في المغرب.

مبادرة آرت الشاملة:

يندمج المشروع في إطار "الخطوط العامة الجهوية للحكامة واللامركزية: دعم لتحديث الإدارة العمومية بواسطة الاعلاميات".

التحديات

1. بناء قدرات الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان تشكيل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية جزء من الروتين اليومي للعاملين في البلدية والمستفيدين من خدماتها.
2. يجب وضع تكاليف الصيانة في التخطيط الدوري للبلدية لضمان الاستدامة المالية للمشروع.
3. ضمان تنفيذ المشروع وعدم ارتباطه بالفريق السياسي الحالي، وذلك عن طريق دمج التطبيقات في الروتين اليومي للبلدية.
4. موازاة خدمات كلا القسمين؛ قسمي إدارة الموارد البشرية والمحاسبة.
5. التحكم في تطبيقات البرنامج لا ينبغي أن يقتصر على المسؤولين فقط، بل يجب أن يمتد إلى المستخدمين، وهذا هو الأهم، من خلال التدريب على التطبيقات واستخدامها.
6. تقليل الأثر البيئي من خلال الحد من استهلاك الورق.

سمات الإبتكار

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة كوسيلة لدعم الحكامة وجعل الحكومة أقرب إلى احتياجات المواطنين من حيث الكفاءة والجودة والشفافية.
2. ينفذ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لبلدة وجدة على أمل أن يصبح نقطة مرجعية تنقل إلى مدن أخرى في المغرب، لا سيما شفشاون، وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء، باتباع نموذج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

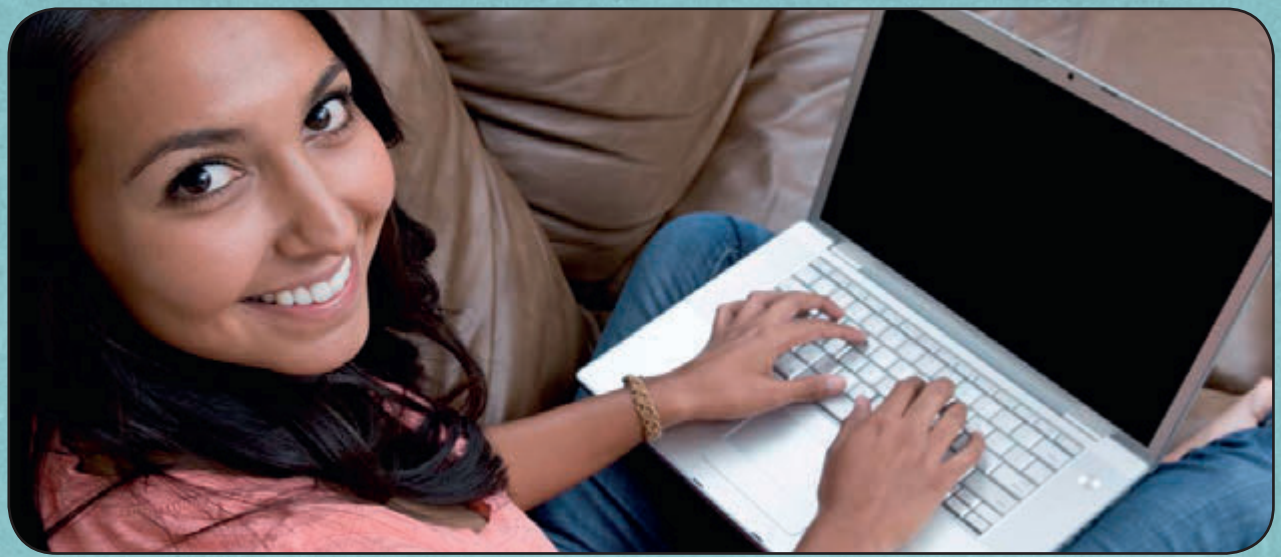

المشروع التجريبي رقم 3: التسويق والترويج للسياحة البيئية

تحليل الاحتياجات

تعتبر المنطقة الشرقية ثاني منطقة كبرى في المغرب ولكنها تعد من بين المناطق الأقل حظاً بالبلد.

تتمتع المنطقة بإمكانيات هائلة: تراث تاريخي وثقافي كبير، حرف أصيلة، بنية تحتية ذات إمكانيات مثل ميناء ناضور، سياحة في سبيلها للتنمية، وخاصة في سعيدية.

تتوافر ثروة من المنتجات الطبيعية المحلية عالية الجودة ودراية بفنون الطهي إلى جانب تراث ثقافي، إذا ما حوفظ عليه وروج له بالاستعانة بالوسائل الحديثة، فمن الممكن الاستفادة منه كأداة للتسويق والترويج الإقليمي للسياحة البيئية.

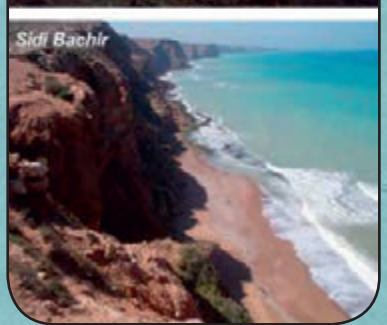

وصف موجز لمشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

1. إعداد وصيانة وتحديث قاعدة بيانات لجرد الأصول المادية وغير المادية للمنطقة الشرقية. وفيما يلي سرد لهذه الأصول:
   - منتجات طبيعية محلية مشهورة بسماتها الخاصة والجودة العالية والأصالة، مثل النباتات العطرية والطبية، أنواع مخصوصة من العسل، أنواع متنوعة من التمور، المشملة، الرمان، التين، كمأة المناطق الجبلية، وما إلى ذلك،
   - طرق تحضير بسيطة ومبتكرة للطعام باستخدام المنتجات الطبيعية التي تختص بها المنطقة،
   - تراث ثقافي يتمثل في العادات والتقاليد والأغاني والأحاجي والتراث الشفهي والرقصات، إلخ.
2. نقل قاعدة البيانات إلى بوابة المنطقة الشرقية بغرض الترويج لكل تلك المنتجات الطبيعية المحلية والخبرة بفن المطبخ والتراث الثقافي و"طريق التوابل وخيرات الأرض" للمنطقة الشرقية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التسويق الإلكتروني)
3. تنظيم حملات توعية للمزارعين والمنتجين عن استخدام الممارسات الثقافية، التعبئة، التغليف، التسويق، الجوانب البيئية للجودة، إلخ.

تنفيذ مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية بالاتساق مع:

هذا المشروع يقع في إطار مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة الشرقية ذاتها ومبادرة ارت- إيزيـميد (ART-ISI@MED)، وكذلك في إطار مبادرات كافة الشركاء المعنيين، ولا سيما هيئة تنمية المنطقة الشرقية، جامعة وجدة "محمد الأول"، المجلس الجهوي، الولاية، مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT).

التحديات

1. بيانات الأصول المادية وغير المادية لا تتوافر دائماً.
2. مشاركة العديد من المؤسسات العامة المختلفة في جمع البيانات.
3. تعزيز الحفاظ على الطبيعة والثقافة، وكذلك تنمية المجتمعات المحلية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والإنترنت، بما لهما من إمكانيات كبيرة في تدعيم خلق المعرفة واكتسابها وتبادلها.

سمات الإبتكار

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد قاعدة بيانات عن الأصول المادية وغير المادية للمنطقة الشرقية والترويج للمنتجات الطبيعية المحلية بغرض تنمية السياحة البيئية وتشجيعها.

7

تنفيذ مبادرة آرت- إيزيميد : (ART-ISI@MED): الإطار العملي

- التداخل من خلال مبادرة آرت -إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED): كيفية التعامل؟
- نماذج: بطاقة المشروع، خطة العمل السنوي، تفاصيل الميزانية

تنفيذ مبادرة آرت- إيـزيـمـيد : (ART-ISI@MED): الإطار العملي

التداخل من خلال مبادرة آرت -إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED): كيفية التعامل؟

لإقامة شراكة فنية و/أو مالية مع مبادرة آرت العالمية دعماً للبرامج الإطارية القطرية يجب اتباع إجراءات مختلفة تبعاً للسياق المحدد وطبيعة التعاون المعني. وسيبين القسم التالي الخطوات الرئيسية الواجب اتخاذها لإعداد مشروع آرت ـ إيـزيـمـيد ضمن مبادرة آرت العالمية، وبدء ذلك المشروع وصياغته وتنفيذه ومتابعته وإتمامه.

أ. أنت أحد شركاء التنمية الراغبين في إدراج أحد مكونات مبادرة إيـزيـمـيد (ISI@MED) في برنامج آرت الإطاري

1. اتصل بمبادرة ارت- إيزيـمـيد (ART-ISI@MED)

ارسل خطاب النوايا إلى مكتب تنسيق مبادرة آرت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف، عبر البريد أو البريد الإلكتروني موجه إلى جهات الاتصال التالية: لوردس غوميز، أخصائية برنامج آرت: lurdes.gomez@undp.org وكيلي باباداكي، محللة، بمركز التنسيق التابع لبرنامج آرت ـ إيـزيـمـيد : kelly.papadaki@undp.org

يجب أن يحتوي خطاب أو رسالة النوايا المعلومات الأساسية للشريك وخلفية المشروع وأغراضه، فيما لا يزيد على الصفحة. إذا وجد مناسباً، يمكن إرفاق المزيد من المعلومات.

سيقوم مكتب تنسيق مبادرة آرت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف بالإبلاغ عن نية التعاون إلى الشركاء المعنيين، أي الحكومات الوطنية ودون الوطنية، من خلال مكتب الأمم المتحدة القطري ذي الصلة وبرنامج آرت الإطاري.

2. بدء المشروع والتخطيط والصياغة المشتركة

في حالة استيفاء كافة الشروط ومنح الموافقة على المشروع سيتم البدء في مرحلة تخطيط مشتركة تشمل بعثة صياغة أو أكثر، بناءً على الأولويات الوطنية ودون الوطنية (خطط التنمية، إرشادات التنمية لمشاريع اللامركزية، إلخ)

تنظم بعثات الصياغة بصورة مشتركة بين الحكومة (المستوى الوطني ودون الوطني) المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج آرت، وغير ذلك من الأطراف الإنمائية المعنية للتخطيط لتدخل مشترك يدعم أولويات التنمية المحلية.

3. صياغة وثائق المشروع

يقوم الشركاء المعنيون بصياغة وثيقة المشروع بصورة مشتركة على أن تحوي المعلومات الأساسية للمشروع، مثل الخلفية والأغراض والنتائج المرتقبة والميزانية والمدة والشركاء المعنيين، إلخ.

الإرشادات الإستراتيجية للتعاون الدولي

تستند عملية الصياغة إلى الإرشادات الإستراتيجية التي تساعد على اتساق تدخلات التعاون الدولي مع احتياجات وخطط التنمية المحلية. وتنص الإرشادات على أولويات التعاون الدولي لإقليم معين، ومن ثم توجه الجهود نحو دعم السياسات الوطنية للتنمية المحلية. وتسهم هذه الإرشادات في حشد الموارد الفنية والمالية للتعاون الدولي عن طريق إنشاء شراكات أفقية تعتمد على بعضها وتعزز بعضها وتقوم على المعرفة.

يوجد بنهاية هذا القسم قالب لوثيقة مشروع/صحيفة مشروع مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) وكذلك قوالب خطة العمل السنوية وتفاصيل ميزانية المشروع.

ويجب دائماً تذكر أن وثيقة المشروع يجب أن تستند إلى مجال واحد من بين مجالات تدخل مبادرة آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) الثلاثة.

4. إتمام الاتفاقية

يوقع اتفاق قانوني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريك التنمية بوثيقة المشروع المرفقة.

5. تنفيذ المشروع والمتابعة وإعداد التقارير

يندرج المشروق في الاتفاقية-الإطار للأمم المتحدة والبلد المشارك ثم وينفذ بإسهام جميع الاطراف المتدخلة. ان متابعة المشروع وتقييمه يتمان حسب معايير الأمم المتحدة وجميع القوانين المعمول بها.

مجالات تدخل مبادرة إيـزيـمـيد (ISI@MED)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي: (1) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أنظمة المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات الجغرافية بصفة خاصة، من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي، إدارة الأراضي والموارد، متابعة الخدمات المحلية والموارد المحلية، (2) توفير الإدارة العامة وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين بالاعتماد على الحاسب الآلي

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادي: استهداف النهوض بإمكانيات توظيف الشباب وتحسين فرص وصولهم إلى سوق العمل وخلق فرص عمل وتوليد الدخل، وكذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الفقيرة من أجل تحسين استغلال فرص السوق

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استقلالية الجاليات: تشجيع مشاركة المغتربين والمهاجرين للاندماج الاجتماعي والمشاركة الثقافية البينية وتنقل الشباب عبر الحدود، من خلال الوسائط الاجتماعية

ب. أنت ممثل لسلطة محلية و/أو كيان محلي لبلد حيث يوجد فيه برنامج إطار وفق مبادرة آرت وترغب في إدراج مكونة – إيـزيـمـيد (ISI@MED):

1. اتصل بمبادرة ارت- إيزيـمـيد (ART-ISI@MED)

تعرب الأطراف الفاعلة في أحد الأقاليم عن اهتمامها بهذا المكون من خلال فرق العمل ذات الصلة التي توجه هذا الاهتمام من خلال لجنة التنسيق الوطنية إلى الوزارة المختصة ببرنامج آرت الإطاري ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري.

بدوره، يوجه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري الطلب إلى جهات الاتصال التالية بمكتب تنسيق مبادرة آرت التابع لبرنامج الأمم المتحدة في جنيف: لوردس غوميز، أخصائية ببرنامج آرت: lurdes.gomez@undp.org و كيلي باباداكي، محللة بمركز التنسيق التابع لبرنامج إيـزيـمـيد: kelly.papadaki@undp.org .

وعلى إثر ذلك، تبدأ مبادرة ارت- إيزيـمـيد (ART-ISI@MED) بإثارة الاهتمام لدى شركائها وتبحث عن الأفضل توافقاً مع ملامح البلد الشريك المعني وما أن يتحدد الشركاء ستتبع مبادرة ارت- إيزيـمـيد (ART-ISI@MED) الخطوات الموصوفة أعلاه، ألا وهي:

2. بدء المشروع والتخطيط والصياغة المشتركة

3. صياغة وثائق المشروع

4. تنفيذ المشروع والمتابعة والتقارير

لكي يكتب النجاح لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية النوعية في إطار مبادرة ارت- إيزيـمـيد (ART-ISI@MED)، يجب أن تتناول في إقامتها التحديات التالية:

تنمية قدرات المستخدمين عن طريق تشجيع واعتماد واستخدام ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل التنمية

إقامة البنى التحتية اللازمة (على سبيل المثال، عدم توافر الكهرباء يعوق مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية)

تصميم نواتج عملية وواقعية للمشروع

ضمان قابلية استمرار المشروع بعد مخصصات التمويل المبدئي (على سبيل المثال، عن طريق تضمين تكاليف الصيانة في التخطيط القياسي)

توقع استدامة المشروع (على سبيل المثال، فيما بعد الإدارة السياسية الحالية)

تقديم متابعة مستمرة لرصد ما إذا كان المشروع نُفذ بنجاح ويستفاد منه على نحو مثمر

لا يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية من خلال مشاريع المرة الواحدة. فهي عملية معقدة وتخضع لتحسين مستمر. وتتطور المشاريع استجابة مع تطور الإمكانيات التكنولوجية المحلية، وتتكيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع السياق المحلي.

نماذج: بطاقة المشروع، خطة العمل السنوي، تفاصيل الميزانية

مبادرة آرت- إيـزيـمـيد: (ART-ISI@MED) وثيقة مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية/ قالب بطاقة المشروع

اسم المشروع	
الجهة / الإقليم	
الشريك المنفذ على المستوى المحلي	
الشركاء المحليون	
الشركاء الوطنيون	
الشركاء الدوليون	
تاريخ بداية المشروع	
تاريخ إتمام المشروع	
الميزانية الإجمالية	تضمين سعر صرف الدولار الأمريكي والتاريخ

	العملة المحلية	دولار أمريكي	النسبة من إجمالي الميزانية
آرت- إيـزيـمـيد: (ART-ISI@MED)			
الإسهام المحلي			
الإسهام الوطني			
الموارد المعبئة			
من مصادر أخرى، (إن وجد)			

مبادرة آرت- إيـزيـمـيد: (ART-ISI@MED) تحليل وثيقة/بطاقة مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

اسم المشروع	ما اسم مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
الإقليم /الجهة/ البلدية	اذكر الإقليم/ الجهة/ البلدية التي سيتم فيها المشروع
إستراتيجية الشراكة وترتيبات الإدارة	اشرح الدور والإسهام الذي سيقدمه كل شريك في المشروع اذكر اللجنة التوجيهية للمشروع اذكر الإدارة المالية والتنظيمية
صف البلد والسياق على المستوى المحلي	اذكر الإرشادات الإستراتيجية وصلتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اذكر نواتج بعثات التبادل المحتملة اذكر خبرة (خبرات) الشريك ذات الصلة
المبررات / تقييم الاحتياجات	لماذا نحتاج لهذا المشروع؟ ما طلبات المنطقة / البلدية؟ ما أكبر تحديات التنمية التي تم الوقوف عليها؟ ما أكثر الفئات تأثراً بصورة عكسية؟ ما المجالات ذات الأهمية الحاسمة التي تتسم بأنها محدودة الإمكانيات؟
الأهداف	اذكر الأهداف العامة والمحددة المزمع تحقيقها
إستراتيجية التنفيذ وأنشطته والنتائج المتوقعة	اذكر تفاصيل كافة الأنشطة والارتباط بالنتائج / المحصلات المتوقعة اذكر المؤشرات والنواتج أرفق خطة العمل السنوية
المدة	اذكر المدة (بالشهور) تاريخ البدء، تاريخ الانتهاء
الفئات المستهدفة / المستفيدون	اذكر الفئات المستهدفة / المستفيدين (السكان، المؤسسات، إلخ) اذكر أثر المشروع على هذه الفئات المستهدفة / المستفيدين

الإسهام في قضايا المساواة بين الجنسين/ تنمية القدرات / أخرى	هل قمنا بإدراك المشاكل التي يواجهها كل من الرجال والنساء، وكذلك السكان المهمشين؟ هل نقوم بمعالجة المشاكل المرتبطة بالمشاكل الرئيسية لتنمية القدرات؟`
الأثر البيئي	دراسة مدى قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الحد من الأثر البيئي
إطار الرصد والتقييم	اذكر التقارير الفنية والمالية التي ستكتب فصلياً اذكر التقرير الفني والمالي النهائي الذي سيتم تجميعه وكتابته اذكر تحليل الآثار في نهاية المشروع أرفق تحليل الدروس المستفادة
الاستدامة والملكية القطرية	تعد قابلية استمرار المشروع واستدامته من التحديات الحاسمة التي ينبغي التصدي لها يجب السعي إلى تحقيق الملكية القطرية للمشروع، حيث إن تنفيذ كل مشروع وتقدمه يدور حول تعلم التكنولوجيا محلياً وقابلية تكييفها.
الآثار المبتكرة للمشروع	اذكر الآثار المبتكرة للمشروع على المجتمع، البلدية، المنطقة
الآثار المضاعفة المحتملة للمشروع	اذكر الآثار المضاعفة المحتملة للمشروع، على سبيل المثال، في حالة التكرار المحتمل للمشروع في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
بعثات التبادل	أرفق قائمة ببعثات التبادل
التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / النواتج	اذكر التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سيقدم لمسؤولي ومستخدمي أنظمة / تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية اذكر الأشياء التي سيتم تسليمها مثل الكراسات وما إلى ذلك.
الميزانية	أرفق تفصيل الميزانية
ملاحق	اذكر البنية التحتية، الكابلات، الشبكة، إلخ. اذكر المواد اللازمة والمواصفات الفنية، إلخ.

ملاحظة: الوارد أعلاه للإيضاح فقط. ويمكن تكييفه للاستخدام العملي إذا لزم الأمر.

خطة العمل السنوية لمشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

السنة:

النواتج المتوقعة *عند خط الأساس، المؤشرات المرتبطة والأهداف السنوية*	الأنشطة المخططة *اسرد نتائج الأنشطة والإجراءات المتصلة*	الإطار الزمني				الطرف المسؤول	الميزانية المخططة		
		الربع الأول	*الربع الأول*	*الربع الأول*	*الربع الأول*		*مصادر التمويل*	*وصف الميزانية*	*المبلغ*
الناتج 1 خط الأساس: المؤشرات: الأهداف: ناتج مشروع التعاون ذي الصلة:	1. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
	2. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
	3. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
الناتج 2 خط الأساس: المؤشرات: الأهداف: ناتج مشروع التعاون ذي الصلة:	1. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
	2. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
	3. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								

النواتج المتوقعة *عند خط الأساس، المؤشرات المرتبطة والأهداف السنوية*	الأنشطة المخططة *اسرد نتائج الأنشطة والإجراءات المتصلة*	الإطار الزمني				الطرف المسؤول	الميزانية المخططة		
		الربع الأول	*الربع الأول*	*الربع الأول*	*الربع الأول*		*مصادر التمويل*	*وصف الميزانية*	*المبلغ*
الناتج 3 خط الأساس: المؤشرات: الأهداف: ناتج مشروع التعاون ذي الصلة:	1. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
	2. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
	3. نتيجة النشاط - إجراء - إجراء								
المجموع									

ملاحظة: الوارد أعلاه للإيضاح فقط. ويمكن تكييفه للاستخدام العملي إذا لزم الأمر.

تفصيل ميزانية مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

الوصف	الوصف التحليلي	تكلفة الوحدة بالدولار الأمريكي	الكمية / الوحدة	الميزانية			إجمالي التكلفة بالدولار الأمريكي
				التمويل المباشر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	إسهام آخر (تعاون لامركزي)	الإسهام المحلي	
الموظفون							
المجموع الفرعي							
تنمية القدرات							
المجموع الفرعي							
أنشطة المشروع							
المجموع الفرعي							
المعدات							
المجموع الفرعي							
أخرى							
المجموع الفرعي							
الإجمالي بالدولار الأمريكي							

ملاحظة: الوارد أعلاه للإيضاح فقط. ويمكن تكييفه للاستخدام العملي إذا لزم الأمر.

8

خاتمة عملية

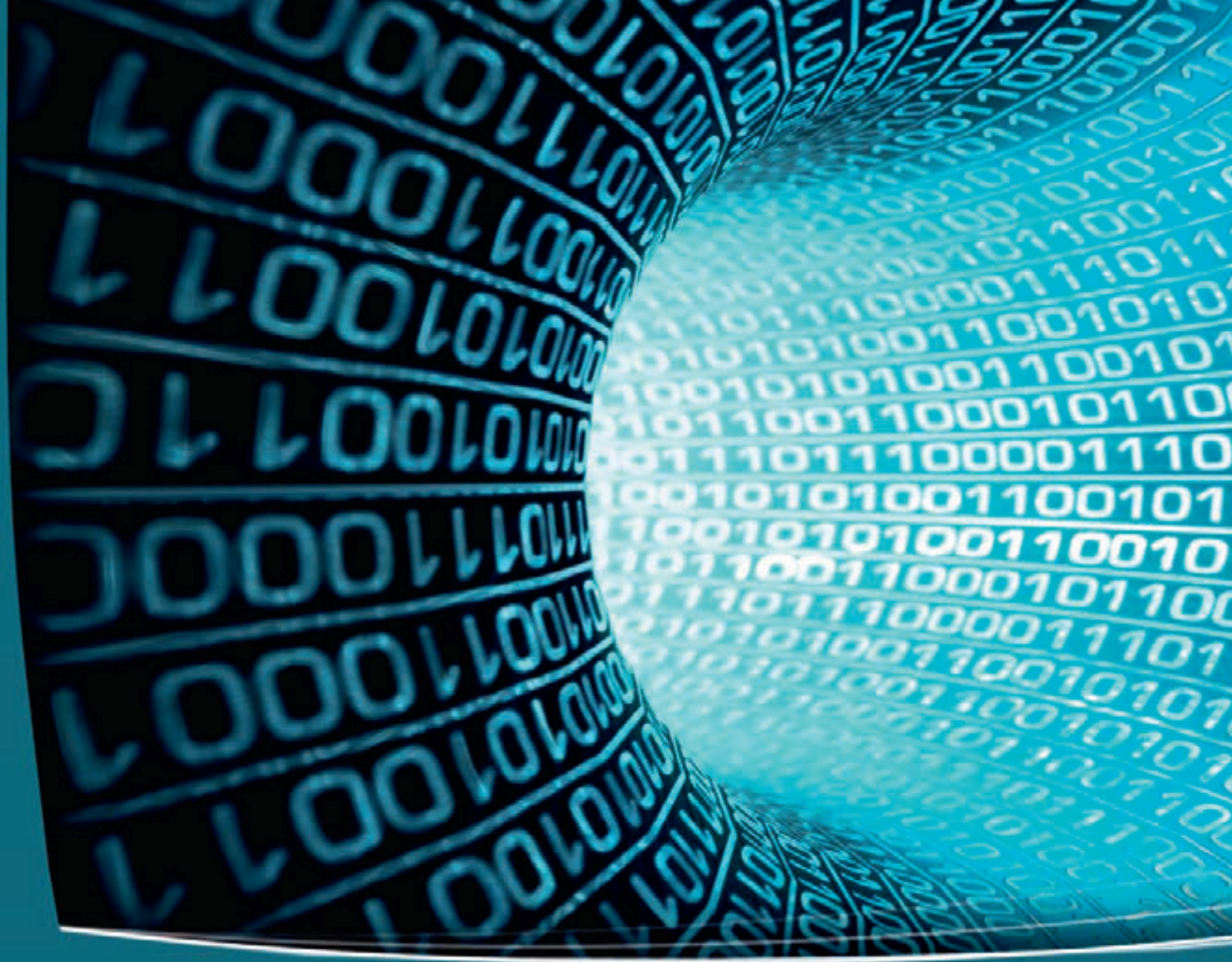

خاتمة عملية

كما رأينا في هذا الدليل التوجيهي بإمكان صانعي القرار المحليين في منطقة البحر الأبيض المتوسط تحقيق فوائد جمة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشروع في وضع خطط سياساتهم الإنمائية المحلية ودعمها. ولتحقيق استفادة كاملة من المعرفة المطروحة في هذا الدليلي التوجيهي نختتمه باسترجاع للدروس الخمسة المستفادة من الفصول الرئيسية السبعة.

أعد كل فصل من هذه الفصول بغرض (1) تزويد القارئ بالمعلومات الأساسية لفهم السياق المحدد لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في إطار نظام التعاون اللامركزي، و/أو (2) التزويد بمعرفة عملية للغاية عن كيفية إعداد وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في واحدة من فئات المواضيع الثلاثة لمبادرة آرت- إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED). وثمة درس مستفاد من كل فصل يمكن استخدامه كتوصية نهائية.

هذه التوصيات بالإضافة إلى الأولويات التي يفرضها الواقع المحلي الخاص يجب أن تساعد الحكومات المحلية على بناء إستراتيجياتها والسير حسب إيقاعها الخاص نحو خطط التنمية المستدامة.

الجانب العملي – الدروس الخمسة المستفادة من فصول الدليل التوجيهي السبعة

الدرس 1 – تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قيمة وغير مسبوقة لدعم مكافحة الفقر

الدرس 2 – السلطات المحلية: من مسؤولياتها الجديدة إلى دورها المتنامي كطرف فاعل رئيسي في برامج التنمية الدولية.

الدرس 3 – ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صميم التنمية الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية

الدرس 4 – من دراسات الحالة إلى أفضل الممارسات أو كيفية تقديم عناصر ملموسة من أجل أفضل خيارات السياسة العامة

الدرس 5 – مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في إطار نماذج التعاون اللامركزي: إطار رهن إشارتكم تمت بلورته على اساس أدوات مجربة اثبتت فعاليتها. فعليكم باستعمالها!

الفصلان الثاني والثالث

الدرس المستفاد الأول: تهدف مبادرة آرت – إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) إلى تيسير وتعجيل تحسين وسائل كسب العيش وخلق فرص إنمائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط السياسات المحلية.

تمثل تلك المباشرة إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تعتبر مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية قفزات غير مسبوقة لتحسين تقديم الخدمات العامة، وكذلك لربط المجتمعات المحلية بالسوق العالمية واقتصاد المعرفة.

الفصل الرابع – الدرس المستفاد الثاني:

الدور المتنامي لعملية التعاون اللامركزي في برنامج عمل التنمية الدولية يظهر كفاءة الحكامة المحلية في التصدي لمشاكل التنمية. وتتجه مسؤوليات الحكومات المحلية إلى التوسع، أكثر من أي وقت مضى، منذ الربيع العربي، بفضل عملية اللامركزية الجارية في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث تنقل اللامركزية إلى المجتمعات المحلية السلطة التشغيلية في العديد من مجالات السياسات كالصحة، والتعليم، وإدارة الموارد، والشؤون الاجتماعية والثقافية، والتنمية الاقتصادية، وإدارة الإعداد المجالي للأراضي. للتصدي لهذا التحدي في حالة الاندفاع نحو الديمقراطية، يمكن لشركاء التعاون اللامركزي (على أساس الشمال/الجنوب أو الجنوب/الجنوب) الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء دورهم الجديد وانتهاج نهج متماسك وشفاف ومستدام، من القاعدة إلى القمة فيما يتعلق بخطط سياسات التنمية.

الفصل الخامس– الدرس المستفاد الثالث:

شكلت عملية التشاور الطويلة بين شركاء التعاون اللامركزي والمؤسسات متعددة وثنائية الأطراف والمجتمع المدني ومنظمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية جزءاً جوهرياً من عملية وضع مفهوم لمبادرة ارت– إيزيـميد (ART-ISI@MED)، حتى إطلاق المبادرة في أوائل 2010. وأدت هذه العملية إلى تحديد ثلاثة مواضيع رئيسية تمثل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة واقعية لدعم قضايا التنمية المحلية النوعية.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخطيط الحضري الإستراتيجي**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية**
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تمكين المجتمع**

إن تفعيل وتنفيذ المشاريع المحلية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخطيط الحضري الإستراتيجية، أو التنمية الاقتصادية، أو تمكين المجتمع لا يقتصر فقط على تناول الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ولكنه ينطوي أيضاً على بناء قدرات المجتمعات المحلية وتزويدها بالمعرفة من أجل تصميم وإجراء تخطيط طويل الأجل لسياسات التنمية المحلية.

الفصل السادس- الدرس المستفاد الرابع:

إن أفضل الممارسات التي تم إلقاء الضوء عليها في الفصل السادس تبين فرص التنمية الواسعة المدفوعة بالنهج المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في السياق الخاص لمشاريع التعاون اللامركزية في المغرب ولبنان؛ البلدان التجريبيان لمبادرة ارت- إيزيـميد (ART-ISI@MED). ومن خلال عرض دراسات حالة مثل هذه يبرهن الدليل التوجيهي على أن النهج النابع من القاعدة إلى القائمة، المعد من خلال عمليات تشاور ميدانية، إضافة إلى تنفيذ مشروع محلي تجريبي، يعد دليلاً على تحسن خيارات السياسات. وسيكون ذلك النهج مفيداً جداً في تكرار أفضل الممارسات من المستوى الإقليمي إلى الوطني وكذلك في مشاريع التعاون اللامركزي فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل السابع- الدرس المستفاد الخامس:

يهدف هذا الدليل التوجيهي، باعتباره وثيقة عملية، إلى تزويد صانعي القرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بمعلومات واقعية ذات أهمية عالية بالنسبة لهم لتصميم وإجراء خطط السياسات المحلية عن طريق دمج أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إستراتيجيات التنمية. ولذلك تم تطوير إطار قائم على الأدوات المتاحة ومثبتة النجاح بغرض التزويد "بمجموعة" جاهزة الاستخدام موضح فيها عملية المشروع تفصيلياً منذ أول اجتماع تشاوري إلى التنفيذ.

وثمة درس بسيط يستفاد من ذلك: يوجد إطار لدعم الخطوات الرئيسية التي يجب اتخاذها للبدء في مشاريع آرت ـ إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) في إطار مبادرة آرت العالمية وصياغتها وإتمامها في صورتها النهائية وتنفيذها ومتابعتها : تناوله، استخدمه، ناقشه، وائمه مع الخصوصيات المحلية.

كما سبق أن شدد في الأقسام الأولى من هذا الدليل التوجيهي، لا يهدف ذلك إلى تقديم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها الدواء الحاسم لكافة المشاكل الجارية في العالم النامي، بل يظهر، على العكس، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما هي إلا وسيلة لدعم إستراتيجيات التنمية جيدة الإعداد. وبرهنت أفضل الممارسات المعروضة في الفصل السادس بامتياز على مدى القوة التي يمكن أن تكون عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لدعم خطط سياسات التنمية المحلية المقرونة بمشاريع تعاون لامركزي.

إننا نعيش في عالم متغير وبيئة متغيرة. والعمل المذكور في هذا الدليل التوجيهي بدأ في أوائل عام 2011، في الوقت نفسه تقريباً الذي بدأت فيه الأحداث التي أدت بعد ذلك بأشهر قليلة إلى ما بات يُعرف بالربيع العربي.

وفي هذا الوضع غير المسبوق في العالم العربي لم تكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ولا سيما الوسائط الاجتماعية) صانعة المعجزات ولكنها لعبت، بالأحرى، دوراً حاسم الأهمية، حيث كانت تمثل، من جانب، صوت الشباب الذي قرر تغيير بيئته السياسية إلى أخرى ديمقراطية، وكانت على الجانب الآخر عين العالم الذي تعين عليه أن يتخذ موقفاً تجاه وضع من المفترض أن يكون على وعي به.

وفي هذا المعنى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر وسائل مبتكرة للتعامل مع قضايا التنمية، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية.

في إستراتيجية التعامل مع المقاربة الإقليمية والاحتياجات شديدة الخصوصية على المستوى الإقليمي أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ذات أهمية في أي مشروع محلي يجري إعداده من تصميم وتنفيذ أداة تخطيط حضري إستراتيجي محددة (أي، PGIS) إلى إتاحة فرصة اتصال المجتمعات بالعالم والاستفادة من المكاسب الكبيرة لاقتصاد المعرفة. ويصبح التحدي عندئذٍ هو توسيع نطاق المبادرات المحلية من مستوى الأقاليم إلى المستوى الوطني أو مستوى المناطق لنشر فوائد أفضل الممارسات المحلية. وستدور الخطوات التالية والتحديات التي تنتظر مبادرات آرت-إيـزيـمـيد (ART-ISI@MED) حول كلمات أساسية مثل بناء القدرات، جماعات الممارسين على الإنترنت، والتكوين.

معجم المصطلحات
مراجع وهوامش ومصادر أخرى

معجم المصطلحات

أجهزة الكمبيوتر الشخصية

أجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) المستقلة المصممة لاستخدام شخص واحد. (الاتحاد الدولي للاتصالات)

الإدارة الإلكترونية

وهي استخدام تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وإستراتيجياتها في عمليات السياسة والحكامة. وتشمل الأطراف الفاعلة الديمقراطية والقطاعات في ذلك السياق الحكومات، المسؤولين المنتخبين، وسائل الإعلام، المنظمات السياسية، المواطنين/الناخبين.

الإشتراكات في خدمات الهاتف المحمول

اشتراكات – بما فيها لاحقة الدفع ومسبقة الدفع– في خدمة عامة للهاتف المحمول تستخدم تقنية الهواتف الخلوية التي تتيح الاتصال عن طريق شبكة الهاتف العامة المترابطة. (الاتحاد الدولي للاتصالات)

الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)

الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن ثمانية أهداف إنمائية دولية اتفقت 192 دولة عضواً في الأمم المتحدة وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على تحقيقها بحلول عام 2015. وهي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع،
- توفير التعليم الابتدائي للجميع،
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال،
- تحسين صحة الأمهات،
- مكافحة الأمراض الوبائية مثل فيروس ومرض الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض،
- كفالة الاستدامة البيئية،
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

برمجيات حرة مفتوحة المصدر (FOSS)

إحدى الأدوات المهمة لتقديم الحلول المناسبة للتنمية. وهي تمثل برمجيات حرة الترخيص تمنح المستخدمين الحق في استخدامها ودراستها وتغييرها وتحسين تصميمها بفضل توافر شفرة المصدر. وتعني "حرة" حرية نسخها وإعادة استخدامها، بدلاً من دفع ثمن مقابل البرنامج. ويعني ذلك أن مستخدم البرنامج يتمتع بالحريات الأربع الأساسية:

- حرية تشغيل البرنامج، لأي غرض؛
- حرية دراسة كيفية عمل البرنامج وتغييره ليقوم بالمهام الحاسوبية التي ترغبها. يعد الوصول إلى شفرة المصدر أحد الشروط المسبقة لذلك؛
- حرية إعادة توزيع النسخ لمساعدة جيرانك؛
- حرية توزيع النسخ التي عدلتها إلى الآخرين. وبذلك تمنح الفرصة للمجتمع بأسره للاستفادة من التغيرات التي أجريتها. يعد الوصول إلى شفرة المصدر أحد الشروط المسبقة لذلك.

بوابة إنترنت

أو صفحة روابط، وهي عبارة عن موقع على الإنترنت يعمل كنقطة وصول إلى المعلومات في شبكة الإنترنت العالمية (www). وتعمل البوابة على عرض المعلومات من مصادر متنوعة بطريقة موحدة. وتوفر بوابة الإنترنت، إضافة إلى خدمة محرك البحث القياسية، خدمات أخرى مثل البريد الإلكتروني، الأخبار، أسعار الأسهم، المعلومات، قواعد البيانات، الترفيه.

وثمة عدة أنواع من بوابات الإنترنت، مثل البوابات الشخصية، بوابات الأخبار، البوابات الحكومية، بوابات السياحة الوطنية، بوابات السياحة والسفر (انظر أعلاه) بوابات الشركات، بوابات الأسهم، بوابات الصحة والطب، بوابات البحث، بوابات العطاءات، إلخ.

التجارة الإلكترونية

بيع وشراء المعلومات والمنتجات والخدمات عبر الإنترنت. وهي استخدام الاتصالات الإلكترونية وتكنولوجيا معالجة المعلومات الرقمية في المعاملات التجارية لإنشاء وتغيير وإعادة تعريف العلاقات من أجل إيجاد قيمة بين المؤسسات أو فيما بينها، وبين المؤسسات والأفراد.

التعاون الثلاثي

يقدم مساعدة مشتركة لبلدان الطرف الثالث لتعزيز التنمية بها، من خلال الموارد البشرية والفنية والمالية المتناسقة المقدمة من الأطراف المشاركة. ويتضمن هذا المفهوم الجديد للتعاون: 1) مقدمي التعاون الجدد؛ 2) بلدان مستفيدة؛ 3) بلدان مانحة تقليدية ومنظمات دولية. وأخذاً في الاعتبار إعلان أكرا وعملية هايليغندام، يجب أن يخطط التعاون الثلاثي ويمول وينفذ من خلال شراكة تتضمن، على الأقل، جهة مانحة تقليدية واحدة، جهة مقدمة واحدة جديدة نشطة في التعاون بين بلدان الجنوب، وبلد ثالث مستفيد.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC)

تبادل الموارد والمعرفة والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية (التي يقع أغلبها في نصف الكرة الأرضية الجنوبي).

التعاون اللامركزي

روابط التعاون المنهجي بين المجتمعات المحلية في البلدان المانحة وبين المجتمعات المحلية في البلدان التي بحاجة لدعم، بغرض إيجاد و/أو تدعيم شراكات ثقافية وفنية واقتصادية طويلة الأجل بينهما.

التعليم الإلكتروني

يعرف بصفة عامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أصول التدريس ابتداءً من تأليف المحتوى إلى التمارين التفاعلية. وتعد إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعليم ذات أهمية خاصة في البلدان النامية من أجل الحفاظ على التنوع الثقافي في أنظمة التعليم العام والتي كثيراً ما تتسم بالانخفاض نوعاً وكماً والتكلفة العالية. وبينما يمثل إبداع المعرفة ونقلها وتخزينها جوهر مجتمع المعلومات يمثل التعليم محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

مصطلح شامل يتضمن أي جهاز اتصالات أو نظام يشمل الإذاعة، التلفزيون، الهواتف المحمولة، الكمبيوتر، أجهزة وبرامج الشبكات، أنظمة القمر الاصطناعي، وكذلك الخدمات والتطبيقات المصاحبة لها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للمناخ أو الخضراء (تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذكية أو تكنولوجيا المعلومات المستدامة)

مصطلح شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تؤثر في البيئة الطبيعية على مستوى واحد أو أكثر من ثلاثة مستويات. وهي تشمل ما يلي، وفقاً لتحديد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

- الآثار المباشرة: منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصممة على نحو يقلل من الآثار السلبية المباشرة التي يمكن أن تتسبب فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير الخضراء على البيئة عند إنتاجها أو استخدامها أو التخلص منها؛
- الآثار التمكينية: تغيير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للطريقة التي "تصمم، تنتج، تستهلك، تستخدم، تتخلص بها" من منتجات أخرى على نحو يحد من الأثر السلبي لتلك المنتجات في البيئة؛
- آثار عامة: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تؤدي عن قصد أو غير قصد إلى تغير السلوك لصالح عادات وممارسات "أكثر خضرة".

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (ICT4D)

يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنجاز الأهداف الإنمائية المحددة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وينصب اهتمامه على التطبيق المباشر لأساليب تكنولوجيا المعلومات من أجل الحد من الفقر. ويمكن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إما بالمعنى المباشر، بحيث يعود نفع استخدامها بشكل مباشر على الأفراد الأقل حظاً، وإما بالمعنى غير المباشر، حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منظمات الإعانة أو المنظمات غير الحكومية أو الحكومات أو مؤسسات الأعمال على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

التنمية الاقتصادية المحلية (LED)

عملية تحول في الطريقة التي تتخذ بها القرارات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي، بغرض تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي بطريقة شاملة. وهي طريقة تمكن الجمهور ومؤسسات الأعمال وشركاء القطاع غير الحكومي من العمل معاً من أجل إيجاد ظروف أفضل للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل. وهي توفر للحكومة المحلية، القطاعين الخاص وغير الربحي، والمجتمعات المحلية الفرصة للعمل معاً على تحسين الاقتصاد المحلي. وهي تركز على تعزيز التنافسية، مما يزيد النمو المستدام وضمان شمولية النمو.

التنمية البشرية

هي عملية توسيع خيارات الشعوب. وتتمثل أهم الخيارات في حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة والاستمتاع بمستوى معيشي محترم. وتشمل الخيارات الأخرى الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان واحترام الذات.

تنمية القدرات

العملية التي من خلالها يحصل ويدعم ويحافظ كل الأفراد والمنظمات والمجتمعات على قدرات وضع أهداف التنمية وتحقيقها.

الحكومة المتنقلة أو خدمات حكومية بوسائل الاتصال المحمولة

تشمل تقديم المعلومات من الحكومة إلى المواطن عبر خدمة الرسائل القصيرة، مثل إرسال التنبيهات في حالات الطوارئ إلى المواطنين المسجلين؛ تعزيز المشاركة المدنية من خلال تطبيقات الحكومة المتنقلة التفاعلية يمكن أن يساعد على تشجيع مشاركة المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشجيع المشاركة الواسعة والفعالة للمواطنين عن طريق جعل المؤسسات القائمة أكثر تمثيلاً لهم (مثل، استخدام الرسائل النصية القصيرة في الاتصال بالتشريعيين، لتشجيع تسجيل الناخبين أو للقيام بحملات أكثر فعالية)، ومن خلال تعزيز دور المجتمع المدني (مثل استخدام خدمة الرسائل القصيرة في حشد الناخبين في أيام الانتخاب).

ومع ذلك، فليست الهواتف هي نهاية المطاف أو كل شيء في الحكومة المتنقلة. ففي الحقيقة، تعزز أدوات الوسائط الاجتماعية بصورة كبيرة من القدرة على الحصول على المعلومات في الوقت المناسب والقيام بالحملات الانتخابية وحشد الناخبين. فالوسائط الاجتماعية، بما فيها غرف المحادثة ومنتديات الإنترنت، تمثل منابر للمناقشات السياسية الجادة أفضل من خدمة الرسائل القصيرة المحدودة.

خطوط هاتفية

الخطوط التي توصل الأجهزة الطرفية للمشترك بشبكة الهاتف المترابطة العامة، والتي لها منفذ بمقسم خطوط الهاتف. تشمل البيانات قنوات الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة ومشتركي الشبكات اللاسلكية الثابتة. (الاتحاد الدولي للاتصالات)

الديمقراطية الإلكترونية

تهدف إلى مشاركة أوسع وأكثر فاعلية من جانب المواطنين المُمكنين بالإنترنت والاتصالات المتنقلة وغيرها من التكنولوجيات في الديمقراطية النيابية الحالية، وكذلك من خلال الأشكال الأكثر تشاركية أو المباشرة لتدخل المواطنين في التصدي للتحديات العامة.

السياحة الإلكترونية

نشاط لتصدير الخدمات. والعادة في هذه الخدمات على وجه الخصوص أن يتم الحجز والدفع قبل الاستهلاك. وهذا "التطبيق للمعلومات" بلا منازع، له مبرراته القوية لاستخدام أنواع متعددة من الوسائط (التصوير الفوتوغرافي، الفيديو، النصوص، المواقع الجغرافية) مما يعزز من تنوع الإنتاج الثقافي في الإقليم الوجهة والتجارة الإلكترونية (انظر أدناه). وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال السياحة الإلكترونية من أجل: عرض الجوانب الجذابة في وجهة السفر؛ عرض الخدمات المقدمة في الوجهة السياحية (السكن، النقل

وجداول المواعيد، الأنشطة المحلية) أو إدارة توافر الخدمات عن طريق مطالبة الزوار المحتملين بتأكيد الحجز عن طريق دفع مقدم بالبطاقة الائتمانية. وتشمل مبادرات السياحة الإلكترونية المدفوعة باحتياجات المستهلكين بوابات الإنترنت، وعادة ما تمثل جهوداً تعاونية منظمة من قبل السلطات المحلية (مجلس تسويق سياحي، على سبيل المثال) لتوفير وصول شامل لوكلاء السياحة والسفر.

الصحة الإلكترونية

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الصحة والمجالات المتعلقة بها (مجتمع المعلومات الأوروبي) أجمع العاملون الصحيون الأوروبيون والدوليون على قيمة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمات الصحية، ولا سيما في التعاملات بين المرضى، وفيما بينهم، ومقدمي الخدمات الصحية وشركات التأمين الخارجية. وتشمل هذه التعاملات نقل البيانات، الاتصالات بين النظراء والاستشارات عن بعد، من بين أمثلة كثيرة على التطبيقات الرئيسية في المجال.

فجوة رقمية

الهوة التي بين الأشخاص الذين لديهم وصول فعال للتكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات وبين أولئك الذين يتوفر لهم وصول محدود أو لا يتوفر على الإطلاق. وتشمل عدم التوازن فيما يتعلق بكل من الوصول المادي إلى التكنولوجيا والموارد والمهارات اللازمة للمشاركة بفعالية كمواطنين يستعملون التكنولوجيا الرقمية، ولهذا السبب لا يملكون نفس الفرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

اللامركزية

نقل السلطات من الدولة إلى السلطات المحلية (البلديات، الإدارات، المناطق) وكذلك نقل الوسائل المالية والموازنة والإدارية المناظرة.

مؤشر قياس الحكومة الإلكترونية على الويب

يقيس مستوى تطور وجود الحكومة على الإنترنت بناءً على أربع مراحل لتطور الحكومة الإلكترونية: وجود ناشئ، وجود معزز، وجود تعامل، وجود متصل. وتشير القيمة 0 إلى أدنى وجود، والقيمة 1 إلى أعلاه.

مستخدمو الإنترنت

الأشخاص الذين يدفعون مقابل اتصال الإنترنت (الطلب الهاتفي، خط مؤجر، نطاق عريض ثابت) والأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الكمبيوتر العالمية الذين لا يدفعون بشكل مباشر (على سبيل المثال، أفراد أسرة لديهم اتصال والأشخاص الذين يدخلون على الإنترنت من العمل أو المدرسة). (الاتحاد الدولي للاتصالات)

مشتركو شبكة الإنترنت السريعة ذات النطاق الترّددي العريض الثابت

المشتركون في الخدمات عريضة النطاق بواسطة خط مشترك رقمي، أو مودم كابل، أو أي تكنولوجيا أخرى عالية السرعة. (الاتحاد الدولي للاتصالات)

نظام المعلومات الجغرافية (GIS)

نظام مصمم لجمع وتخزين ومعالجة وتحليل وإدارة وعرض جميع أنواع البيانات ذات المرجعية الجغرافية. ويمثل نظام المعلومات الجغرافية دمجاً لفن رسم الخرائط والتحليل الإحصائي وتكنولوجيا قواعد البيانات.

النهج الإقليمي للتنمية

يتسم بتنمية عدة قطاعات في الوقت نفسه بإقليم واحد، ينفذها أصحاب مصالح متعددون وتنتظم على مستويات متعددة للحكامة. ولا يحدد فيها بدقة المستوى المثالي ولا أفضل الأطراف الفاعلة التي ينبغي أن تقود جهود التنمية، ولكنها تجعل بوضوح الحكامة متعددة المستويات محور هذا النموذج التنموي.

مراجع وهوامش ومصادر أخرى

1. Bell, Daniel. The Coming of Post-Industrial Society. New York: Harper Colophon Books, 1974
2. إمكانية الوصول إلى المعلومات من أجل الحكامة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية صارت محورية في النقاش حول العولمة.
3. تستخدم عبارة "الإنتاجية الضمنية" وفقاً لرؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحفيز جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفقراء التقليديون، على المشاركة.
4. Building Knowledge Economies: Advanced strategies for development, World Bank Publications, June 27, 2007.
5. الاتحاد الدولي للبرق، مقتبس من النص: " أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من الفقر"، وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، www.dfid.gov.uk.
6. يمثل برنامج المعلومات من أجل التنمية (infoDev) برنامجاً لتمويل التنمية قائماً على التكنولوجيا والابتكار تابعاً لنائب رئيس البنك الدولي للشؤون المالية وتنمية القطاع الخاص ومؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي. ويدعم برنامج infoDev التبادل العالمي للمعلومات عن برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، ويسهم في الحد من تكرار الجهود والاستثمارات. ويقيم infoDev شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص الرائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. تتوافرالمزيد من المعلومات على الموقع www.infodev.org
7. S. Batchelor, S. Evangelista, S.Hearn, M. Pierce, S. Sugden, M. Webb (November 2003). ICT for Development Contributing to the Millennium Development Goals: Lessons Learned from Seventeen infoDev Projects, World Bank
8. The Information Economy Report 2010, UNCTAD/IER, 2010
9. The ICT4D 2.0 Manifesto: Where Next for ICTs and International Development? Development Informatics, Working Paper Series, Paper No. 42, Richard Heeks, 2009
10. انظر الإطار 3-2 عن شروط الأستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
11. المديرالعام التنفيذي لمؤسسة العمل.
12. The Information Economy تقرير 2010 مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، UNCTAD/IER
13. Will Hutton, paper on “Building successful cities in the knowledge economy: the role of soft policy instruments”
14. Ghyasi, F. and Kushchu, I., 2004

15. Can the digital divide be contained? منظمة العمل الدولية،2001

16. Enhancing South–South and triangular cooperation, Study of the Current Situation and Existing Good Practices in Policy, Institutions, and Operation of South–South and Triangular Cooperation, UNDP, 2009

17. MENA: The Great Job Rush Report, The 'unemployment' ticking time bomb and how to fix it, 2011, Al Masah Capital Management Ltd

18. Stimulating Innovation Building the Digital Advantage for MENA Countries, Perspective, Booz & Company, global management http://www.booz.com consulting firm, 2011,

19. الجمعية الأردنية لتكنولوجيا المعلومات (int@j) ، هي منظمة دون هدف ربحي والتي تمثل وتنشر البرامج المعلوماتية الأردنية وصناعة الخدمات في ميدان تكنولوجيا المعلومات وذلك في الأسواق العالمية http://www.intaj.net market,

20. Internet World Stats. 2010.

21. التقرير السنوي لحقوق الأنسان،Amnesty International's, 2011

22. يشمل شركاء التنمية مختلف الكيانات مثل الحكومات المحلية و الجهوية، والجمعيات و شركاء التعاون اللامركزي، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية، والجامعات والقطاع الخاص، إلخ.

23. الملحق 1: يتوفر على المعلومات الإضافية حول مجموعات العمل – كيف يعمل البرنامج / الإطار متعدد المانحين في برنامج آرت على المستوى المحلي.

24. Zapata Garesché, Eugene D. 2007.

25. Chichowlaz, Philippe, 2006.

26. UN–HABITAT Seville Best Practices Centre for City–to–City Cooperation.

27. "ما هو التعاون اللامركزي؟CUF

مصادر أخرى

اللامركزية

- Decentralization and Local Democracy in the World: "GOLD Report", UCLG, Barcelona, 2008
- Decentralisation and Local Governance in the MENA Region. Dr. Sylvia I. Bergh (in Med.2010 (IEMed. Mediterranean Yearbook), Barcelona, 2010
- تتوفرملامح بلدان منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في معظمها في منطقة البحر الأبيض المتوسط

التعاون اللامركزي

- Practical Manual for the Internationalisation of Cities. Eugène ZAPATA GARESCHE لمرصد التعاون اللامركزية بين الإتحاد أوروبي وأمريكا اللاتينية Montevideo 2007
- Aid Extended by Local and State Governments, OECD, Paris, 2005
- Survey on European local government international cooperation. UN-Habitat Best Practices Office for City-to-City Cooperation Barcelona, 2007
- Local governments and international development cooperation: a European survey on strategies and policies UN-Habitat Best Practices Seville Centre for City-to-City Cooperation, Seville, 2006
- Foundations, Priorities and Future Outlook of German Development Policy Regarding the Middle East Bonn, Berlin, 2008 (الوزارة الفيدرالية للتعاون الإقتصادي والتنمية) and North Africa Region. BMZ,

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون بين المدن

- Washington D.C. 2010 الدولي البنك معهد Development Outreach Special Report: The Power of Innovation
- Radwan Habli (وزارة الإقتصاد والتجارة في لبنان) Public/Private ICT Services Cooperation and Benchmarking, Towards Economic Development Beyrouth 2004 ESCWA,
- International Telecommunication Union (ITU) Geneva, 2010 Monitoring the WSIS Targets: A mid-term review
- ICT for Development: Contributing to the Millennium Development Goals- Lessons learnt from Seventeen infoDev Projects Information for Development Program (infoDev). The World Bank, Washington D.C. 2003
- Stratégie de Développement des TIC dans le Monde Islamique. Organisation islamique pour l'Education, les Sciences et la Culture (ISESCO), Rabat 2009
- Knowledge Society and Human Development in the Arab World, Ibrahim A. Tayfour (Al Hasseb, Dubai). Barcelona, 2007
- Knowledge Economies in the Middle East and North Africa: Toward New Development Strategies. World Bank Institute, Washington D.C. 2003
- Planifier et gérer un technopôle en Méditerranée : Guide d'aide aux décideurs . Banque Européenne d'Investissement (BEI), Luxembourg / Marseille, 2010
- Information and Communication Technologies (ICT) for Youth in MENA: Policies to Promote Employment Opportunities Gloria La Cava, Carlo Maria Rossotto, and Cecilia Paradi-Guilford (World Bank). Washington D.C., 2011
- The E-Government Handbook for Developing Countries "Center for Democracy & Technology, with funding support from InfoDev". Washington D.C. 2002
- World e-Government Rankings, in United Nations E-Government Survey 2010: Leveraging e-government at a time of financial and economic crisis. United Nations Department of Economic and Social Affairs, New York, 2010
- Towards Green ICT European Research Consortium for Information and Mathematics (ERCIM) Sophia Antipolis, 2009
- ITU Symposium on ICTs and the Environment & Climate Change International Telecommunication Union (ITU), Cairo 2010

الأسماء المختصرة

ART	تداخل الشبكات الإقليمية والموضوعاتية للتعاون في التنمية البشرية
BOP consumers	قاعدة هرم المستهلكين
CMI	مركز التكامل المتوسطي
DC partners	شركاء التعاون اللامركزي
EIB	المصرف الأوروبي للاستثمار
FOSS	برمجيات حرة مفتوحة المصدر
GIS	أنظمة المعلومات الجغرافية
ICT / ICTs	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICT4D	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
ILO	منظمة العمل الدولية
InfoDev	برنامج المعلومات من أجل التنمية التابع للبنك الدولي
ISI@MED	مبادرة مجتمع المعلومات من أجل منطقة البحر الأبيض المتوسط
ITU	الاتحاد الدولي للاتصالات
LED	التنمية الاقتصادية المحلية
LWGs	فرق العمل المحلية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة
MedCities	شبكة المدن المتوسطية
MENA region	جهة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

MIC	بلد متوسط الدخل
NCC	لجنة التنسيق الوطني
NGO	منظمات غير حكومية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
PACA	جهة بروفونس-آلب-كوت دازور
PPP	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
R&D	أنشطة البحث والتطوير
RWGs	فرق العمل الإقليمية
SDI	الهياكل الأساسية للبيانات المكانية
SMEs	مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم
SMS	خدمة الرسائل القصيرة
SSC	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
UCLG	المدن المتحدة والحكومات المحلية
UN	الأمم المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WSIS	مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات

الملحق 1

التعاون اللامركزي: التعريف، الفاعلون، المزايا، الأشكال، الأطر متعددة الأطراف

التعريف

نستخدم تعبير التعاون اللامركزي، في هذا الدليل التوجيهي، للإشارة إلى مبادرات التعاون الدولي التي تجريها الحكومة دون الوطنية أو تدعمها.

في ميدان التعاون اللامركزي تقع مسؤولية تصميم وتخطيط الجهد التعاوني في العادة على عاتق الحكومة دون الوطنية. ومن ثم تتخذ الحكومة دون الوطنية القرار بشأن عملية التنفيذ. ويمكن القيام بالتنفيذ داخلياً، أي باستخدام موظفين وطنيين منتدبين للجنة دعم أو مجموعة محلية مستفيدة أو توكل إلى وكلاء يعملون نيابة عن شريك التعاون.

وفي سياق مبادرة آرت تتمثل الإستراتيجية المفضلة للتعاون اللامركزي في إنشاء ودعم شراكات أفقية اشتمالية مع الأطراف الفاعلة دون الوطنية وفيما بينها، وكذلك مسؤولين وفنيين منتخبين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ويجب اختيار شركاء التعاون اللامركزي، متى أمكن، من المجتمعات التي لديها شبكات لحل المشاكل.

الفاعلون

تعتبر الحكومات دون الوطنية، بما في ذلك الجهات والمقاطعات (الأقاليم) والبلديات الشركاء الحصريون للتعاون اللامركزي. وهي في العادة، وبطبيعة الحال، قادة المشاريع، ويمكنها اختيار من ترغب في التعاون معهم بما يحقق فاعلية المشروع. وعلى هذا، يجوز للسلطات الإقليمية دعوة ممثلين للمجتمع المدني (مجموعات غير ربحية، جامعات، منظمات غير حكومية) إدارات عامة أخرى أو أعضاء في القطاع الخاص لتقديم التمويل، المهارات أو الدعم العيني لأي مشروع معين.

المزايا

تركز مبادرات التعاون اللامركزي على دعم التنمية الإقليمية وتحسين الخدمات العامة من خلال إجراءات عمل ضمنية تسهم في تقوية القدرات بين الموظفين المحليين والمسؤولين المنتخبين والمتدخلين المحليين.

وتقدم جهود التعاون اللامركزي الناجحة عدداً من المزايا، منها:[25]

- تحسين الخدمة العامة بالنسبة لأصحاب المصلحة من الشعب؛
- مهارات إدارة مشاريع التنمية؛
- تحسين التماسك الاجتماعي بين أصحاب المصلحة المتنوعين؛
- التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار المحلي والتجارة؛
- تعزيز الشبكات المهنية؛
- الانفتاح على العالم؛
- تنويع موارد التعاون المالية والفنية؛
- تشجيع التسامح والتفاهم بين الثقافات.

الأشكال

يمكن تصنيف الأشكال العديدة للتعاون اللامركزي بصفة عامة إلى أربع مجموعات:

التعاون الثنائي، وغالباً ما يكون طويل الأجل (علاقة طويلة بين مدينتين) أو قصير الأجل، تنظمه الحكومات دون الوطنية لدعم مشروع معين؛

المشاريع المشتركة التي غالباً ما تكون ذات مدة ثابتة وتتضمن عدداً من الحكومات دون الوطنية؛

المشاريع الشبكية التي تربط حكومات دون وطنية متعددة في علاقات طويلة الأجل ودائمة. على سبيل المثال، حوار المدن العالمي (شبكة عالمية للمدن من أجل إقامة حوار منظم حول مجتمع المعلومات)؛

المشاريع البرامجية وهي المشاريع التي عادة ما تنسقها الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية أو اتحادات البلديات بهدف تشجيع العلاقات ضمن إطار معين

الأطر متعددة الأطراف

تقدم المبادرة الشمولية ART UNDPمثالا معبرا عن التعاون اللامركزي ضمن إطار متعدد الأطراف.

ويعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالأهمية الحيوية لهؤلاء الفاعلين الجدد في مجال التعاون من اجل ترسيخ الحكامة وتعميم عملية اللامركزية وتوزيع السلطة. لهذا في عام 2005 أنشأ UNDP بمقره في جينيف برنامجاً شمولياً مبتكراً، وجعل منه إطاراً متعدد الأطراف، قصد تسهيل الإستشارة والتطابق بين الفاعلين في مجال التنمية: **المبادرة الشمولية آرت العالمية – تداخل الشبكات الإقليمية والموضوعاتية للتعاون في مجال التنمية البشرية.**

تتجلى الاهداف الرئيسية لبرنامج آرت بالمغرب في تطوير الحكامة الديمقراطية على المستوى اللامركزي ومن خلال مقاربة تشاركية في برمجة التنمية المحلية، وتدبير موارد التعاون الدولي. ويهدف البرنامج ايضاً الى تعزيز قدرات السلطات المحلية من خلال دروس التكوين على التخطيط في مجال التنمية المحلية وصياغة المشاريع و التسويق الاقليمي والمتابعة والتقييم.

تعد آرت مدخلاً للأطراف المشاركة في التعاون الدولي والتي تسعى الى تطابق أعمالها مع إستراتيجيات التنمية الوطنية والمحلية. ان المقاربة الاقليمية والمتعددة المستويات لمبادرة آرت ترفع بالفعل من دور الفاعلين المحليين وتساعد على التكامل الميداني. وهذا مايقوي من فاعلية المساعدة على التنمية المحلية باتفاق مع السياسات الوطنية للتنمية البشرية.

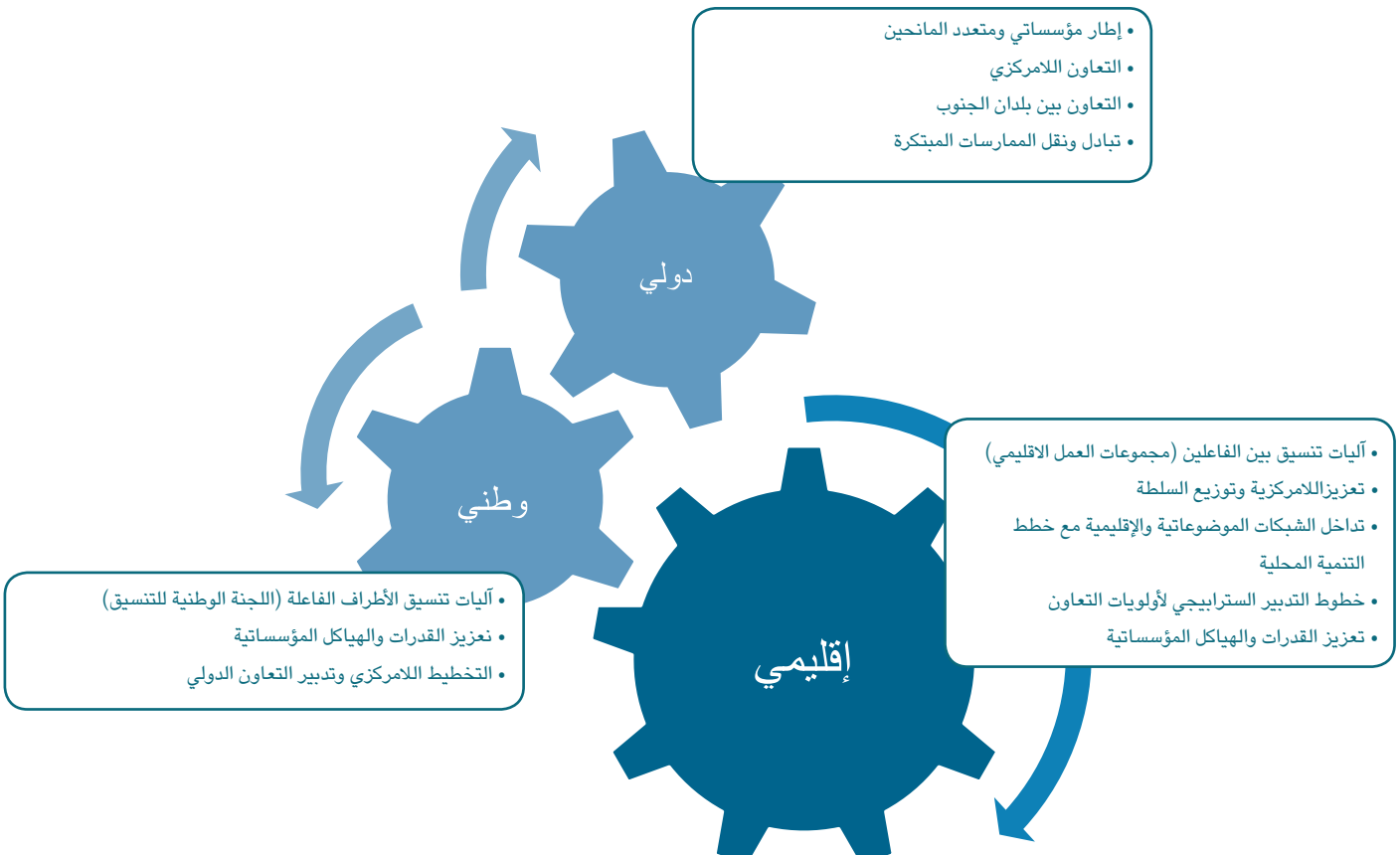
• إطار مؤسساتي ومتعدد المانحين
• التعاون اللامركزي
• التعاون بين بلدان الجنوب
• تبادل ونقل الممارسات المبتكرة
دولي
وطني
إقليمي
• آليات تنسيق بين الفاعلين (مجموعات العمل الاقليمي)
• تعزيزاللامركزية وتوزيع السلطة
• تداخل الشبكات الموضوعاتية والإقليمية مع خطط التنمية المحلية
• خطوط التدبير الستراتيجي لأولويات التعاون
• تعزيز القدرات والهياكل المؤسساتية
• آليات تنسيق الأطراف الفاعلة (اللجنة الوطنية للتنسيق)
• نعزيز القدرات والهياكل المؤسساتية
• التخطيط اللامركزي وتدبير التعاون الدولي

برامج آرت الإطارية متعددة المانحين

تعمل برامج آرت الإطارية متعددة المانحين على تشجيع التكامل والروابط بين الأطراف الفاعلة الإنمائية المحلية والوطنية والدولية على المستويين الوطني ودون الوطني، بناءً على طلب من البلدان الشريكة. وتعد هذه الروابط أساسية في تحفيز عمليات التنمية البشرية المدفوعة بالطلب وتحسين فعالية المعونات على المستوى المحلي.

تزود برامج آرت الإطارية متعددة الجهات المانحة شركاء التنمية بآليات اختبار ذات كفاءة في مناغمة التدخلات الإنمائية مع الأولويات والإستراتيجيات الوطنية والمحلية، وبذلك تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى المحلي، وتنفيذ مبادئ إعلان باريس. وتتيح هذه البرامج الإطارية لشركاء التنمية الانتقال من المبادرات المدفوعة بالمشاريع إلى عمليات التنمية الأطول أجلاً التي تركز على الطلبات المجمع عليها من قبل الأطراف الفاعلة المحلية للتنمية. وبذلك تزيد آرت من الفعالية، حيثما تشتد الحاجة إليها – المستوى المحلي. ومن خلال آرت يمكن لأطراف التعاون الفاعلة ونظرائهم الاعتماد على أداة مثبتة النجاح تزيد من استدامة وآثار تدخلاتهم دون التضحية بهويتهم و/أو رؤيتهم. ومن ثم يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالانسحاب تدريجياً وبعناية من دعمه المباشر للأطر المحلية بالتزامن مع تعميم الحكومات الوطنية ودون الوطنية تدريجياً للنهج والآلية.

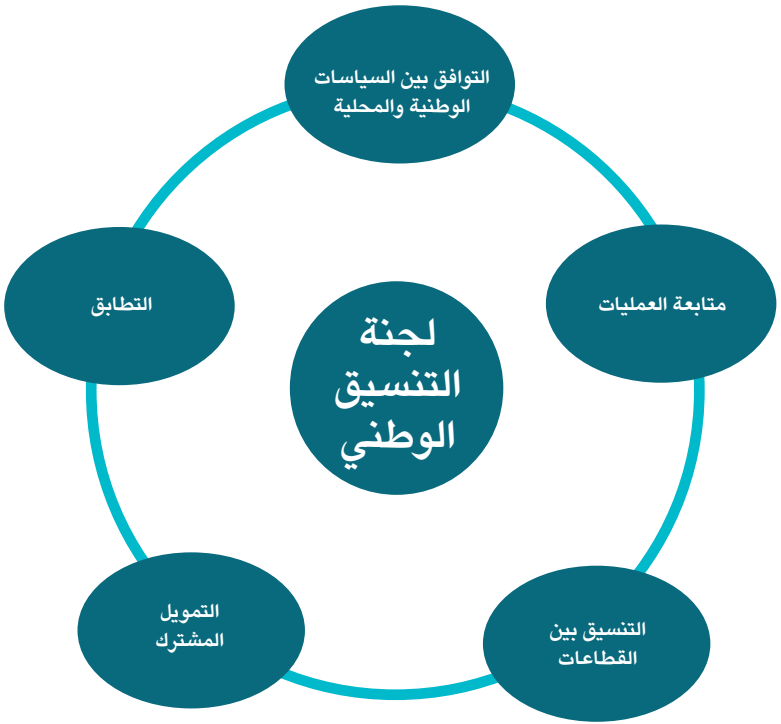

المستوى المحلي

على المستوى المحلي، تشجع آرت الملكية الضمنية من خلال إنشاء وتوحيد فرق العمل الإقليمية والمحلية، في الوقت الذي تعزز فيه آليات التركيز القائمة. ويرأس فرق العمل ممثل للحكومات دون الوطنية وتتألف من أعضاء من الهياكل الحكومية اللامركزية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وعليه تصبح الحكومات المحلية مداخل ونقاطاً مرجعية للأطراف الدولية أو الأطراف الفاعلة في التعاون اللامركزية المهتمة بمناغمة مبادراتها مع المتطلبات والأولويات الإقليمية. وتقوم فرق العمل بالشروع في دورات التخطيط الإقليمية القائمة على المشاركة، أو تعزيزها في حالة وجودها. وتؤدي هذه العملية إلى تكامل خطط التنمية المحلية، وتتحول إلى أداة إرشادية، تعرف أيضاً باسم إرشادات التعاون الدولي، للأطراف الفاعلة في التعاون الدولي. وتعد هذه أدوات مهمة لتيسير تناغم إجراءات التنمية الدولية مع إستراتيجيات التنمية المحلية والوطنية.

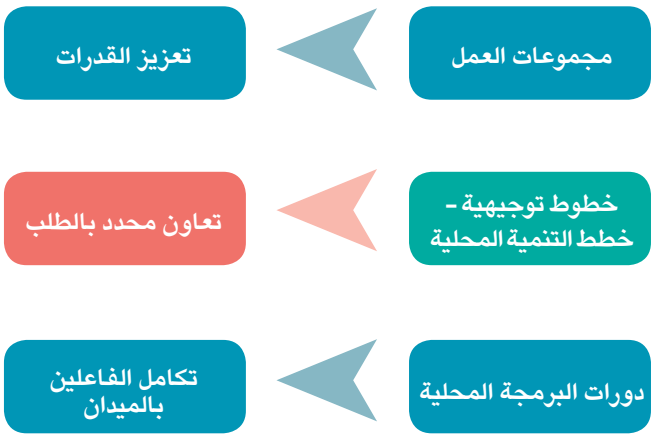

المستوى الوطني

تقدم لجنة التنسيق الوطني(NCC) إرشاد الإستراتيجي وتضمن مراقبة جودة جميع التدخلات. وكأداة متعددة أصحاب المصالح تحت قيادة الحكومة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشجع التواصل والارتباط بين عمليات التنمية المحلية والسياسات الوطنية. وتجمع اللجنة بين ممثلين من الوزارات المعنية والحكومات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في التعاون الدولي (الثنائية واللامركزية).

كما توجه اللجنة أيضاً الجهات المانحة والشركاء إلى البرامج الإطارية وتشجع مبادئ الملكية الاشتمالية للبرامج؛ ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال ضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. وقد صممت اللجنة لتكون هيكلاً مرناً للحكامة ومنبراً للحوار، حيث تناقش المقترحات مع الحكومات المحلية. وبإمكانها أيضاً تشجيع نشر أفضل الممارسات في مناطق أخرى في البلد وتكرارها.

المستوى الدولي

تيسر مبادرة آرت إضفاء السمة الدولية على التنمية المحلية من خلال التبادل المنهجي لأفضل الممارسات والحلول المبتكرة بين شركاء التنمية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين محلياً. تشجع آرت قيام شراكات دولية تثري بعضها بعضاً (الشمال-الجنوب، الجنوب-الجنوب، الثلاثية) لتعزيز تعميم الابتكار وتنمية القدرات وإدارة المعرفة.

تتجلى الأهداف الرئيسية لبرنامج آرت بالمغرب في تطوير الحكامة الديمقراطية على المستوى اللامركزي ومن خلال مقاربة تشاركية في برمجة التنمية المحلية، وتدبير موارد التعاون الدولي. ويهدف البرنامج ايضاً الى تعزيز قدرات السلطات المحلية من خلال دروس التكوين على التخطيط في مجال التنمية المحلية وصياغة المشاريع والتسويق الإقليمي والمتابعة والتقييم.

لمحة لمكونات آرت ومبادرات الشركاء

تعمل آرت بشكل وثيق مع العديد من المبادرات المواضيعية الدولية ومراكز التفوق من أجل تعزيز الحلول الشاملة والمبتكرة التي تتصدى لتحديات التنمية في مجالات، مثل التنمية الاقتصادية المحلية(LED) . ويربط مكون التنمية الاقتصادية المحلية لمبادرة آرت الأطراف الفاعلة والشبكات المعنية، من اتحادات وكالات التنمية الاقتصادية المحلية إلى الحكومات المحلية والجامعات والمعاهد البحثية وبرامج الأمم المتحدة. ويمكّن ذلك آرت من تقديم دعم فني شامل إلى البلدان الشريكة الطالبة في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.

ييسر مكون التدعيم وتنمية القدرات مشاركة الجامعة المشهورة دولياً والمراكز البحثية/ التدريبية من الشمال والجنوب في صنع ونشر المعرفة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ومساندة التنمية المحلية وتقديم مهارات وخبرات إدارة التعاون.

الاندماج القطاعي على المستوى المحلي

تيسر آرت اندماج المجالات الموضوعاتية المختلفة في قاعدة موحدة على المستوى المحلي، وغالباً ما يتم ذلك من خلال الخطط البلدية والإقليمية للتنمية في مجالات مثل:

- اللامركزية والحكم المحلي؛
- تنمية قدرات الأطراف الإقليمية الفاعلة؛
- التنمية الاقتصادية المحلية:
- التخطيط والإدارة الإقليميتان؛
- البيئة؛
- آليات من أجل فعالية المعونات على المستوى المحلي؛
- الخدمات الاجتماعية.

الغرض من هذا النهج متعدد التخصصات هو تقديم استجابة متكاملة لمتطلبات الإقليم مع الحد من تكلفة المعونات الدولية، عن طريق تغيير المنطق "التقليدي" الذي يقضي بصياغة مشروع محدد لكل أولوية من أولويات التنمية، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية بصورة كبيرة.

برامج آرت حول العالم

تعمل آرت في 75 منطقة و325 بلدية في الـ19 بلداً التالية:

أفريقيا: غابون، موريتانيا، موزمبيق، السنغال؛

آسيا: أندونيسيا وسري لانكا

البلقان: ألبانيا وكوسوفو؛

أمريكا اللاتينية: بوليفيا، أمريكا الوسطى (السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا)، كولومبيا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إكوادور، وأوروغواي؛

البحر الأبيض المتوسط: لبنان، المغرب، سوريا.

مبادرة آرت مدعومة من: 8 جهات مانحة رئيسية وأكثر من 600 طرف فاعل في التعاون اللامركزي.

وجدير بالذكر المسار الناجح **لوكالات التنمية الاقتصادية المحلية (LEDAS)** في تخطيط وإنجاز إستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية ضمن إطار مبادرة آرت. يدعم مكون التنمية الاقتصادية المحلية ويوفر خدمات متخصصة في مجال التنمية الاقتصادية إلى وكالات التنمية الاقتصادية المحلية النشطة في العديد من البلدان وإلى برامج آرت المختلفة. ومنذ بداية وكالات التنمية الاقتصادية المحلية زادت أعداد الوكالات من 13 إلى 60.

تعد وكالات التنمية الاقتصادية المحلية مؤسسات مستدامة غير ربحية تنتمي إلى الشعب المحلي والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص، وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجع التشغيل دون تمييز وتضع إستراتيجيات تسويق إقليمية وتشجع إقامة تحالفات دولية. وجدير بالذكر أن وكالات التنمية الاقتصادية المحلية قد ضمنت بالفعل إعداد مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطتها، وتخطط للمزيد من ذلك نظراً للأثر الإيجابي المضاعف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني.

من بين النتائج الناجحة التي حققها مكون التنمية الاقتصادية المحلية، يمكن ذكر ما يلي:

دعم مشاريع التنمية الإقليمية الوطنية وسياساتها وإستراتيجياتها (دمج التنمية الاقتصادية المحلية في خطط التنمية المحلية والإرشادات الإستراتيجية الوطنية)

تعزيز فرق العمل والشبكات المحلية والإقليمية،

تدعيم النهج الإقليمي عن طريق تعزيز دور المجتمعات الإقليمية وتوفيق إجراءات كل منها دعماً للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المحلية،

إنشاء وتدعيم وكالات التنمية الاقتصادية المحلية،

الترويج دولياً لوكالات التنمية الاقتصادية المحلية (شبكة من 60 وكالة تنمية اقتصادية محلية قائمة حالياً)،

إعطاء دفعة لإمكانيات التنمية المحلية وكفاءة استخدام الموارد المحلية لإنتاج تنمية محلية داخلية،

تدويل الاقتصادات المحلية،

تنمية القدرات من خلال تدريب وكلاء التنمية الاقتصادية، إلخ،

إيجاد فرص عمل للشباب والمحرومين والنساء، إلخ.

الإشراك والدمج الاقتصادي للفئات المستضعفة المستبعدة تقليدياً، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء،

تبادل المعرفة، وتبادل الخبرة وتعلم النظراء من خلال إعداد أدوات نوعية (إرشادات تشغيلية، مساعدة شخصية، مكتبة افتراضية، دورات تعلم سريع، إلخ)،

إنشاء وتعزيز الشراكات الإقليمية الدولية: الشمال-الجنوب، الجنوب-الجنوب (شبكة وكالات التنمية المحلية بأمريكا اللاتينية أسست عام 2010) والتعاون الثلاثي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) .

قنوات أخرى متعددة الأطراف للتعاون اللامركزي في منطقة البحر الأبيض المتوسط [26]:

تعد الشراكة الأورومتوسطية (أو عملية برشلونة) التي بدأت في 1995 في أعقاب المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة، الإطار العام للعلاقات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدن جنوب البحر الأبيض المتوسط؛

The Mediterranean networkشبكة المدن المتوسطية، التي أنشئت في برشلونة عام 1991، تهدف هذه الشبكة من المدن الساحلية إلى تعزيز قدرات البلديات على إدارة التنمية البيئية والمستدامة؛

شكلت لجنة يوروميد لشبكة يوروسيتيز في عام 2000 لتعزيز التعاون الفني في الإدارة الحضرية من مدينة إلى مدينة. وكان ليوروميد دور أساسي في الحصول على مساندة الاتحاد الأوروبي للتعاون اللامركزي وإعادة إطلاق عملية برشلونة من خلال MED'ACT، أو العمل التنموي المتوسطي الأوروبي للمدن والبلدات؛

اللجنة المتوسطية للاتحاد العالمي للمدن المتحدة والحكومات المحلية التي تتخذ من مارسيليا مقراً لها أنشئت في عام 2005 لتجميع العدد الكبير للغاية من المدن المتوسطة التي لها عضوية مباشرة في الاتحاد. وتشجع اللجنة المتوسطية للاتحاد برنامج التبادل والشراكات للتنمية المحلية؛

يشمل القوس اللاتيني المدن الأسبانية والفرنسية والإيطالية ومناطق غرب البحر الأبيض المتوسط الممتدة على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، من الغارف إلى صقلية. وقد تشكلت رسمياً كاتحاد في عام 2002 لبناء علاقات مع السواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط؛

لجنة البحر الأبيض المتوسط الدولية لمؤتمر المناطق البحرية الطرفية في أوروبا، أنشئت في الأندلس عام 1990، بهدف "التعبير عن المصالح المشتركة للمناطق المتوسطية في المفاوضات الأوروبية المهمة".

الملحق 2

الإطارات المشتركة لمبادرات التعاون اللامركزي

يجب أن يؤخذ في الاعتبار العديد من الاعتبارات القانونية والمالية واللوجستية قبل الشروع في مشروع تنمية تعاونية. ويقدم القسم التالي أمثلة على المشاريع المشتركة لتنظيم مشاركة المجتمع في التعاون اللامركزي، بما في ذلك السياقات المؤسسية والقانونية للتعاون اللامركزي في فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا. كما تعرض كذلك معلومات أساسية عن مجموعة من الأطر متعددة الأطراف المفيدة في فهم الأطراف في اتفاقية إطارية متعددة الأطراف.

الأطر الوطنية: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا من بين الأمثلة الأربعة المعروضة نستطيع أن نفرق بين ثلاثة نماذج متميزة للامركزية جهود التعاون الدولي: النموذج الفيدرالي (ألمانيا)؛ نموذج المنطقة المستقلة (إيطاليا وإسبانيا) والنموذج الوطني اللامركزي (فرنسا).

وتختلف قدرة سلطة إقليمية ما على عقد علاقات مع سلطة إقليمية أخرى تبعاً للسياق الوطني. ففي السياق الفيدرالي ستتفاوت درجة انخراط الحكومات دون الوطنية في علاقات خارجية من ولاية لأخرى. أما في السلطات اللامركزية الأخرى فسيكون مدى التمكين موحداً.

فرنسا

التنظيم المحلي

26 جهة، يدير كل منها مجلس جهة يرأسه رئيس مجلس. ولكل منطقة أيضاً والي يمثل الدولة؛

100 "إقليم"، يدار كل منه بواسطة مجلس تنفيذي منتخب من قبل المجلس. ولكل إقليم أيضاً محافظ يمثل الدولة؛

36779 بلدية، يدير كل منها مجلس بلدي يرأسه عمدة.

الإطار القانوني للتعاون اللامركزي: التشريع الأساسي

قانون المبادئ العامة لعام 1992: ينص على أنه "يجوز للحكومات دون الوطنية واتحاداتها الاضطلاع بأعمال تعاون لامركزي في الجهات التي تحت مسؤوليتها ووفقاً لالتزامات فرنسا الدولية". كما أنشأ القانون أيضاً لجنة وطنية للتعاون اللامركزي لتنسيق المبادرات المحلية، والحفاظ على قائمة محدثة لممارسات التعاون اللامركزي وتنظيم التدريب والحلقات الدراسية؛[27]

قانون تيوليار Thiolliere لعام 2007: مكمل لقانون 1992 حيث يجعل "العمل الدولي" من الاختصاصات الكاملة للحكومات دون الوطنية ويسمح بحرية أكبر في المبادرات، على سبيل المثال، عن طريق السماح للسلطات الإقليمية دون الوطنية بإجراء أو تمويل أعمال ذات طبيعة إنسانية في حالات الطوارئ؛

يمكن تكميل برامج المساعدة الإنمائية للسلطات دون الوطنية بتمويل من الدولة (من مصادر وزارية أو من وكالة التنمية الفرنسية، على سبيل المثال) أو من مصادر خارجية (مثل، الاتحاد الأوروبي).[27]

ألمانيا

التنظيم المحلي

16 ولاية فيدرالية (Länder، من بينها ثلاث ولايات مدن) لكل منها برلمان وحكومة يرأسها رئيس وزراء ودستور؛

439 منطقة (Landkreise) لكل منها مجلس تشريعي يرأسه رئيس.

12500 بلدية (gemeinde أو städte) لكل منها مجلس بلدي وعمدة.

الإطار القانوني للتعاون اللامركزي

يكفل الدستور الألماني (المادة 28.2 من القانون الأساسي) الاستقلال المحلي وتنص على أنه يخول إلى الولاية من قبل الحكومة الفيدرالية الدخول في اتفاقيات مع مناطق أو ولاية أجنبية في حدود اختصاصاتها التشريعية. ويجوز للبلديات والمناطق القيام بذلك "شريطة تحملها المسؤولية الكاملة وفقاً للقانون وفي حدود اختصاصاتها". ينبغي الإشارة إلى أن علاقات المدن الشقيقة كان النهج المفضل للولايات على الرغم من كون الولايات حديثة الدخول نسبياً في مجال التعاون الإنمائي اللامركزي.

آلية التنسيق: يتم تنسيق التعاون الإنمائي من خلال اجتماعات سنوية للجنة الولايات الفيدرالية المعنية بالتعاون الإنمائي (BLA Z) والتي ترأسها وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تمويل أنشطة التعاون اللامركزي

تمول الولاية أنشطة التعاون اللامركزي لها من ميزانيتها الخاصة؛

تمول معظم البلديات أنشطة التعاون اللامركزي لها، ولكنها تحصل أيضاً على تمويل من الولاية أو الاتحاد الأوروبي.

إيطاليا

التنظيم المحلي

20 إقليماً تنتظم جميعها وفقاً للهيكل التالي: مجلس إقليمي وتنفيذي منتخب من المجلس. خمسة أقاليم تتمتع بوضع خاص،

.

103 "مقاطعات" يدار كل منها بواسطة مجلس مقاطعة وتنفيذي منتخب من قبل المجلس.

8103 "بلديات" يدار كل منها بواسطة مجلس بلدي وعمدة منتخب من قبل المجلس البلدي.

الإطار القانوني للتعاون اللامركزي

قانون 49/87 لعام 1987: يجوز للبلديات والمقاطعات والأقاليم الدخول في تعاون لامركزي؛

القانون الدستوري لعام 2001: يجوز للأقاليم، شريطة الحصول على تصريح من الحكومة الوطنية، توقيع اتفاقيات مع النظراء والدول الأجنبية في الشؤون التي من اختصاصها. إجراءات التشاور للحصول على تصريح وطني مبينة في قانون لوجّا لعام 2003. ويجوز للبلديات والمقاطعات أيضاً التعاقد مع النظراء الدوليين على المساعدة الإنمائية تحت إشراف الدولة؛

لا يذكر الدستور صراحة التعاون الإنمائي إلا أن 12 إقليماً اعتمد تشريعات في هذا الصدد.

يلاحظ أيضاً:

يقوم مرصد التعاون الإنمائي بين الأقاليم، التي تعد كل الأقاليم عضواً به، بتعزيز وتنسيق سياسات التعاون الإنمائي الإقليمية؛

تتعاون المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الخارجية مع الاتحاد الوطني للبلديات الإيطالية واتحاد المقاطعات الإيطالية.

تمويل أنشطة التعاون اللامركزي

يجوز للمقاطعات والبلديات تخصيص ما يصل إلى 0.8 في المائة من أول ثلاثة بنود في الميزانية المؤقتة للتعاون الإنمائي؛

في السنوات الأخيرة زادت مشاركة المقاطعات في برامج التمويل المشترك التي شرعت فيها منظمات أخرى؛

فيما بين عامي 2000 و2004 شاركت المديرية العامة للتعاون الإنمائي في تمويل مبادرات المناطق بقيمة إجمالية بلغت 8.5 مليون يورو.

إسبانيا

التنظيم المحلي

17 منطقة حكم ذاتي (إضافة إلى مدينتين يتمتعان بالحكم الذاتي) لكل منها مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام وتنفيذي منتخب من البرلمان. ويعين الرئيس مجلساً حكومياً إقليمياً. ويشرف ممثل للحكومة المركزية على إدارة الدولة داخل منطقة الحكم الذاتي.

50 "مقاطعة"، لكل منها مجلس مقاطعة ورئيس منتخب من قبل المجلس.

8092 بلدية، لكل منها مجلس بلدي يرأسه عمدة. ويوجد في البلديات التي يزيد عدد سكانها على 5000 مجلس حكم محلي.

الإطار القانوني للتعاون اللامركزي

يقر دستور عام 1978 بأن التعاون الإنمائي يعد عنصراً أساسياً في الأعمال الخارجية للدول الديمقراطية. ويحق لمناطق الحكم الذاتي الانخراط في علاقات دولية في حدود اختصاصاتها؛

يصرح قانون التعاون الدولي من أجل التنمية للحكومات دون الوطنية بإقامة أنشطة تعاون لامركزي بما يتسق مع التعاون الدولي الذي أسسته الدولة الأسبانية. علاوة على ذلك، تستند أعمال التعاون الإنمائي إلى مبادئ استقلال الميزانية والمسؤولية الذاتية؛

التشريع الإقليمي. أصدرت بعض مناطق الحكم الذاتي، وخاصة أندلوسيا وكتالونيا ومدريد ونابارا، قوانين خاصة تتعلق بالتعاون الإنمائي الدولي، وتقر كلها بدور الحكومات المحلية وكذلك "صناديق التعاون" المؤسسة من قبل البلديات بغرض الاضطلاع بالتعاون الإقليمي؛

يتم التنسيق الإقليمي من خلال شبكة من المجالس دون الوطنية للتعاون الإنمائي تتبادل المعلومات حول أنشطتها. ويتأتى ضمان تنسيق معونات الحكومة المركزية من خلال اللجنة الأقاليمية للتعاون الإنمائي المؤلفة من 19 ممثلاً لمدن الحكم الذاتي و19 موفداً إقليمياً معيناً من قبل الاتحاد الأسباني لمجالس البلدات والمقاطعات والصناديق البلدية للتعاون والتضامن.

تمويل أنشطة التعاون اللامركزي

في 5 مناطق حكم ذاتي (وفي بعض البلديات) وصلت مخصصات الميزانية إلى 0.7 في المائة؛

في بعض مناطق الحكم الذاتي أنشئت صناديق خاصة لتيسير مشاركة المجتمع في مبادرات التنمية التعاونية.

الملحق 3

التعاون اللامركزي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: نظرة على روابط التعاون اللامركزي في فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا ومبادرة آرت

فرنسا

فرنسا-المغرب

حسب وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية تنخرط 86 حكومة دون وطنية في فرنسا في أنشطة التعاون اللامركزي في المغرب، حيث يجري حالياً تنفيذ 251 مشروعاً. وبلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية(ODA) المقدمة للمغرب عام 2009 (في إطار التعاون اللامركزي) 570 903 2 يورو. وفي عام 2010 بلغت قيمتها 124 989 يورو.

وتشمل المجالات المحددة التي يجري فيها التعاون اللامركزي: الثقافة، السياسات الاجتماعية، البيئة، التخطيط الحضري، خدمات المستهلكين (النقل، المياه والصرف الصحي) إصدار سجلات الحالة المدنية.

فرنسا-الأراضي الفلسطينية

حسب وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية تنخرط 58 حكومة دون وطنية في فرنسا في أنشطة تعاون لامركزي في فلسطين، حيث يجري حالياً تنفيذ 159 مشروعاً. وبلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للأراضي الفلسطينية عام 2009 (في إطار التعاون اللامركزي) 600 334 2 يورو.

فرنسا-الجزائر

حسب وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية تنخرط 45 حكومة دون وطنية في فرنسا في أنشطة تعاون لامركزي في الجزائر، حيث يجري حالياً تنفيذ 156 مشروعاً. وبلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للجزائر عام 2009 (في إطار التعاون اللامركزي) 1519197 يورو.

فرنسا-تونس

حسب وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية تنخرط 32 حكومة دون وطنية في فرنسا في أنشطة تعاون لامركزي في تونس، حيث يجري حالياً تنفيذ 86 مشروعاً. وبلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتونس عام 2009 (في إطار التعاون اللامركزي) 492 674 1 يورو.

فرنسا-لبنان

حسب وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية تنخرط 22 حكومة دون وطنية في فرنسا في أنشطة تعاون لامركزي في لبنان، حيث يجري تنفيذ 68 مشروعاً. وبلغت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للجزائر عام 2009 (في إطار التعاون اللامركزي) 492 674 1 يورو.

وتشمل المجالات المحددة التي يجري فيها التعاون اللامركزي: دعم القطاع الإنتاجي، المياه والصرف الصحي، تطوير البنية التحتية، تطوير الفرانكفونية، إصلاح الإدارات اللبنانية لتحسين الحكامة وتعزيز سيادة القانون.

ألمانيا-تونس

8 بلديات ألمانية لديها توأمات رسمية مع مثيلات تونسية. تنخرط بلدية واحدة (شتوتغارت) في مشروع تعاون لامركزي في تونس، بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

ألمانيا-الأراضي الفلسطينية

بلديتان ألمانيتان لديهما توأمات رسمية مع مثيلات فلسطينية.

مصر-ألمانيا

بلديتان ألمانيتان لديهما توأمات رسمية مع مثيلات لها مصرية. بلدة واحدة (هيلدشايم) قد شاركت في مشروع تعاون لامركزي في مصر.

ألمانيا-سوريا

بلدية ألمانية واحدة لها اتفاقية توأمة مع بلدية سورية واحدة.

إيطاليا

إيطاليا-مصر

ضمن "برنامج الدعم للتعاون الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط – APQ"، تنخرط 17 حكومة دون وطنية إيطالية (16 منطقة ومقاطعة واحدة) في مشاريع التعاون اللامركزي، وتجري المشاريع حالياً في 5 قطاعات التي يتدخل فيها البرنامج بلغ تمويلها قيمة إجمالية 709 991 3 يورو.

إيطاليا-المغرب

ضمن "برنامج الدعم للتعاون الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط – APQ" تنخرط 17 حكومة دون وطنية إيطالية (16 منطقة ومقاطعة واحدة) في مشاريع التعاون اللامركزي، وتجري المشاريع حالياً في 4 من القطاعات التي يتدخل فيها البرنامج بلغ تمويلها قيمة إجمالية 861 447 3 يورو.

إيطاليا-الجزائر

في إطار "برنامج الدعم للتعاون الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط–APQ" تشارك 3 مناطق إيطالية في مشاريع تعاون لامركزي ، يجري تنفيذ مشروع واحد. تم تمويل ذلك بقيمة إجمالية تقارب مليون يورو.

إيطاليا-الأردن

في إطار "برنامج الدعم للتعاون الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط–APQ" تشارك منطقتان إيطاليتان في مشروع واحد بلغ تمويله بقيمة إجمالية 467 259 يورو.

إيطاليا-تونس

في إطار "برنامج الدعم للتعاون الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط–APQ" تشارك 8 مناطق إيطالية في مشاريع تعاون لامركزي ، يجري تنفيذ مشروعين. تم تمويل ذلك بقيمة إجمالية تقارب 137 353 2 يورو.

إسبانيا

في عام 2009 قدم 12.73 في المائة من معونة التنمية الرسمية (ODA) للبلديات والأقاليم الأسبانية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط (بما فيها شمال أفريقيا والشرق الأوسط). وفي هذا العام أسهم، إجمالاً، 144 بلدية وإقليماً في معونة التنمية الرسمية من أجل 527 مشروعاً في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تحديداً في المغرب، الشعب الصحراوي، الأراضي الفلسطينية، لبنان، العراق، الأردن، تونس، سوريا).

إسبانيا-المغرب

فيما بين 2005 و2009 أقامت 3 بلديات أسبانية توأمات مع سلطات دون وطنية بالمغرب.

أسهمت بلديات وأقاليم أسبانية بمبلغ 040 066 4 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى المغرب عام 2009. وتركزت في الغالب في: البنية التحتية الاجتماعية والخدمات (لا سيما التعليم، الحكومة والمجتمع المدني) والقطاعات الإنتاجية.

في عام 2009 أسهمت 13 منطقة حكم ذاتي بما مجموعه 673 361 16 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى المغرب.

إسبانيا-الأراضي الفلسطينية

فيما بين 2005 و2009 أقامت 6 بلديات أسبانية وإقليم واحد توأمات مع سلطات دون وطنية بالأراضي الفلسطينية. أسهمت بلديات وأقاليم أسبانية بمبلغ 410 642 2 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى الأراضي الفلسطينية عام 2009. وتركزت في الغالب في: البنية التحتية الاجتماعية والخدمات (لا سيما التعليم، الحكومة والمجتمع المدني) والقطاعات الإنتاجية والمعونة الطارئة.

في عام 2009، أسهمت 14 منطقة حكم ذاتي بما مجموعه 727 271 16 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى الأراضي الفلسطينية.

إسبانيا-السنغال

فيما بين 2005 و2009 أقامت بلديتان أسبانيتان توأمات مع سلطات دون وطنية بالسنغال. أسهمت بلديات وأقاليم أسبانية بمبلغ 827 390 2 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى الشعب الصحراوي عام 2009. وتركزت في الغالب في: البنية التحتية والخدمات الاجتماعية (لا سيما التعليم) والقطاعات المتعددة والقطاعات الإنتاجية.

في عام 2009 أسهمت 14 منطقة حكم ذاتي بما مجموعه 065 771 10 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى السنغال.

إسبانيا-موريتانيا

أسهمت بلديات وأقاليم أسبانية بمبلغ 290 829 3 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى موريتانيا عام 2009.

في عام 2009 أسهمت 9 مناطق حكم ذاتي بما مجموعه 583 100 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى موريتانيا.

إسبانيا-الجزائر

أسهمت بلديات وأقاليم أسبانية بمبلغ 200 914 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى الجزائر عام 2009.

في عام 2009 أسهمت 3 مناطق حكم ذاتي بما مجموعه 97 157 يورو في صورة معونات إنمائية رسمية إلى الجزائر.

مبادرة آرت

نفذت برامج آرت في بلدان البحر الأبيض المتوسط مثل لبنان (برنامج آرت لبنان) المغرب (برنامج آرت المغرب) سوريا (برنامج آرت سوريا).

بلجيكا-برنامج آرت لبنان

يضطلع بالتعاون اللامركزي كل من: بلدية سانت ترويدن (بلجيكا).

فرنسا-برنامج آرت المغرب

يضطلع بالتعاون اللامركزي كل من: منطقة بروفونس-آلب-كوت دازور؛ المركز الدولي للدراسات الزراعية المتوسطية المتقدمة (CIHEAM) – إيل دو فرانس.

إيطاليا-برنامج آرت لبنان

يضطلع بالتعاون اللامركزي كل من: مناطق صقلية، بوليا، فينيتو، توسكانا، كامبانيا، فريولي-فينتسا-جوليا؛ جامعة روفيرا إي فيرجيلي؛ تنسيق الكيانات المحلية من أجل السلام وحقوق الإنسان)ما يقرب من 40 إدارة محلية بمشاركة مباشرة من بلديات بادوا وتورينو، مقاطعات فيرارا، ميلانو، كريمورا وغوريتسيا، ميلانو، كريمورا، غوريتسيا، (CRELP مقاطعة نابولي؛ مقاطعات أريتسو، ميلانو، سيينا، تورينو، ليفورنو، غروسّيتو، مازارا دل فاللو، كوزنتسا؛ الصندوق الأمبري للكيانات المحلية من أجل التعاون اللامركزي والتنمية البشرية المستدامة (FELCOS) اللجنة التنسيقية لكوميونات بيدمونت للسلام (COCOPA) جامعة فلورنسا.

إيطاليا-برنامج آرت المغرب

يضطلع بالتعاون اللامركزي كل من: منطقة توسكاني؛ الصندوق الأمبري للكيانات المحلية من أجل التعاون اللامركزي والتنمية البشرية المستدامة (FELCOS) منطقة ماركيه؛ مقاطعات فلونسا، صقلية، وروما؛ بلديات كومو، فلورنسا، فولينيو وسبوليتو؛ جامعة بيرودجا، سيينا، بيزا، فلورنسا، أوربينو.

إسبانيا-برنامج آرت المغرب

يضطلع بالتعاون اللامركزي كل من: صندوق بلديات أندلوسيا للتضامن الدولي (FAMSI) الصندوق الكتالوني للتعاون الإنمائي (FCCD) الوكالة الكتالونية للتعاون الإنمائي (ACCD) حكومة بلنسية؛ حكومة مرسية؛ مقاطعات ولبة، خاين (جيان)، قرطبة، إشبيلية؛ معهد التشغيل والتنمية التكنولوجية لمقاطعة قادس (IEDT) صندوق مؤسسة أندلوسيا للتدريب والتشغيل (FAFFE) مؤسسة ESAN؛ جامعات قادس، قرطبة، غرناطة، مالقة؛ ميديكوس موندي؛ مشروع التضامن (الإبداع والتكنولوجيا) بلدية برشلونة، تيراسا، سابادیل؛ مركز المبادرات الأوروبية والبحوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط (IEMED) مركز البحوث المعني باقتصادات منطقة البحر الأبيض المتوسط (CREMed) مركز اليونسكو في كاتالونيا (UNESCOCAT CIFAL) برشلونة؛ مؤسسة لابيين تكناليا؛ وكالة إكسترمادورا للتعاون الإنمائي الدولي (AEXCID) حكومة جزر الباليار؛ اتحاد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعية البلنسية (FEVES).

إسبانيا-برنامج آرت لبنان

يضطلع بالتعاون اللامركزي كل من: صندوق بلديات أندلوسيا للتضامن الدولي (FAMSI) الوكالة الكتالونية للتعاون الإنمائي (ACCD) بلديات طرخونة، برشلونة.

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET EUROPÉENNES

Ayuntamiento de Málaga

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

cmi